مراقي العروج

على

متن إيساغوجي

ويليه

متن إيساغوجي
في علم المنطق

للإمام أثير الدين الأبهري
رحمه الله

شرح وعناية

خادم العلم وطلابه

د. طارق بن محمد سردار علي

الطبعة الثانية
بتنسيق جديد وزيادات مفيدة

DAR AL-TARAQIE
دار الترقي

مراقي العروج
على
متن السراج الوهاجي

الـــمـــوضـــوع: أدب عربي.
الـــعـــنـــوان: مراقي العروج على متن إيساغوجي.
تـــألـــيـــف: أثير الدين الأبهري.
عـدد الصفحـات: ١٢٠ صفحة.
قياس الصفحات: ١٧ × ٢٤ سم.
الـرقـم الـدولي: ISBN ٩٧٨-٩٩٣٣-٤٩٩-٧٥-٤

كل الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية
١٤٤١هـ = ٢٠١٩م

بتنسيق جديد
وزيادات مفيدة

التنسيق والإخراج | * أحمد عُمر *
واتساب | ٠٠٢/٠١٢٢٥٤٤٧٥١٤
جوال | ٠٠٢/٠١١١٥٩٩٤٤٣٠
E-mail: anaahmad571@gmail.com

مراقي العروج

على

متن إيساغوجي

ويليه

متن إيساغوجي
في علم المنطق

للإمام أثير الدين الأبهري
رحمه الله

شرح وعناية
خادم العلم وطلابه
د. طارق بن محمد سردار علي

الطبعة الثانية
بتنسيق جديد وزيادات مفيدة

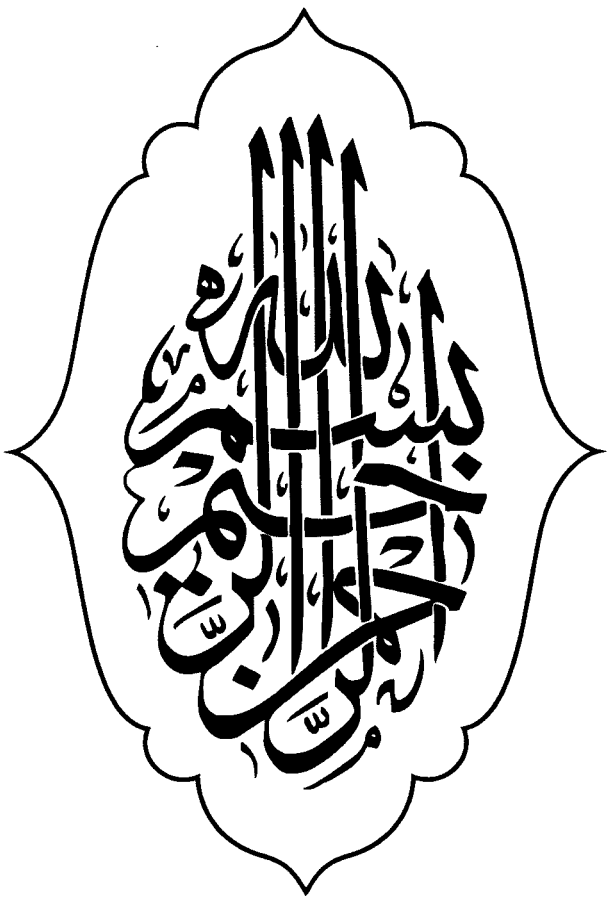
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

نشكر

معهد تحفيظ القرآن دار الهجرة

بوجي / سولاويس

لجهوده المباركة في نشر هذا الكتاب

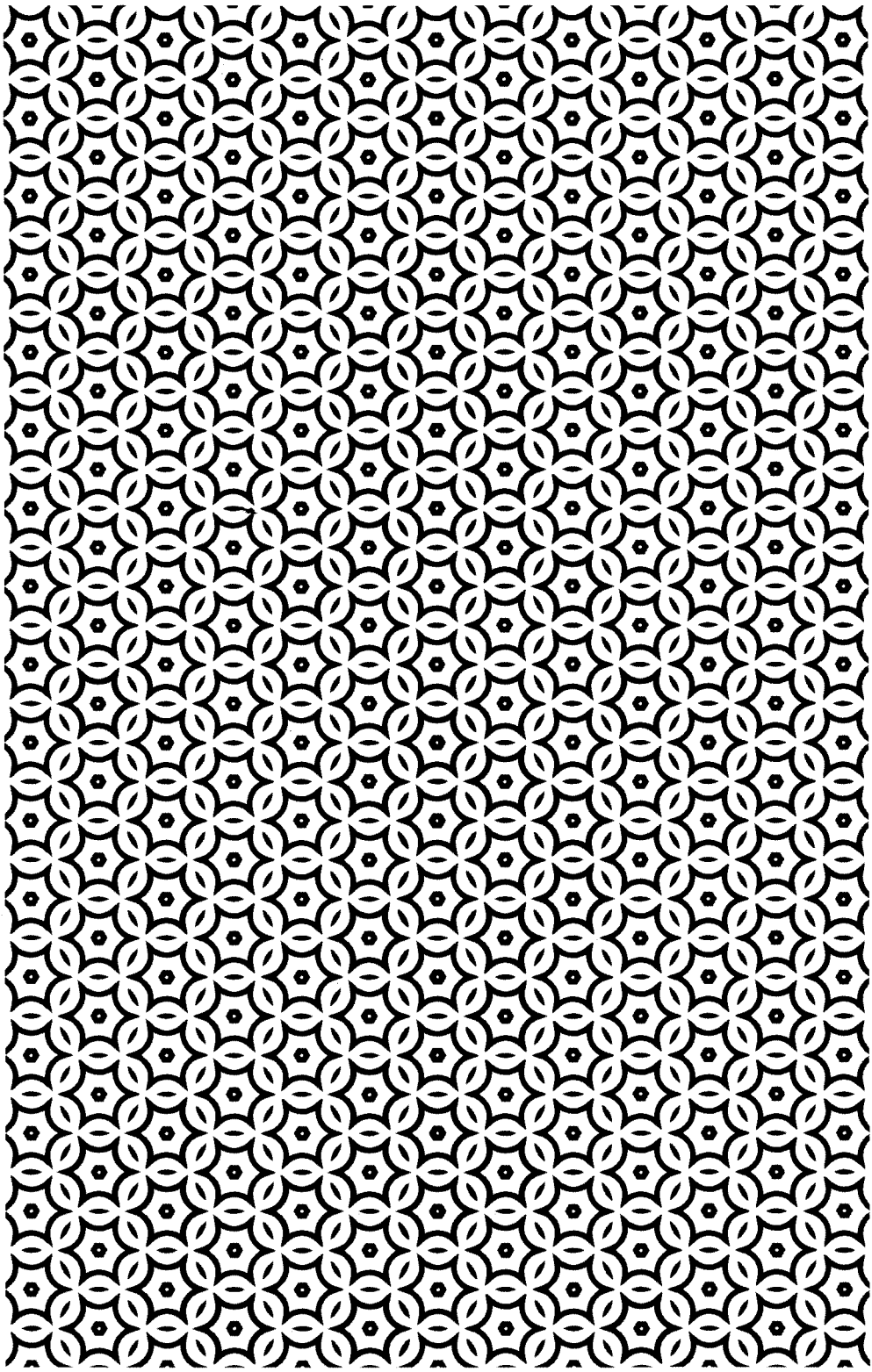

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقدِّمةُ «مَراقي العُروج»

حمدًا لِمَن وَهَبَ الكونَ «الإنسانَ» تَحومُ حولَه حقائقُه، ونصَبَه قُطْبًا تدورُ عليه أسرارُه ودقائقُه، وأفاضَ عليه «النفسَ الناطِقةَ» لِتُشرِقَ عليه أنوارُ «الصدقِ» مِن طَيَّاتِ «الوَهْمِ» وثناياه، وأوْدَعَه «العقلَ» لِيَشِيمَ بوارِقَ «الحقِّ» مِن خِيلانِ «الباطلِ» وخَفاياه، والصلاةُ والسلامُ علىٰ مَن أُوتِيَ «الحِكمةَ» ودعا لها، والقائلِ لأُمَّتِه: «الحِكمةُ ضالَّةُ المؤمنِ، فحيثُ وَجَدَها فهو أحقُّ بها»[1]، سيدِنا محمدٍ صلىٰ اللهُ عليه وعلىٰ آلِه الطاهرين، وصحابتِه المُبجَّلين،وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا، وبعدُ:

فهذا «شرحٌ» دقيقُ اللفظِ يَسيرُه، عميقُ المعنىٰ كثيرُه، وَضعتُه علىٰ «المتنِ» الذي سَطَعَ في سماء العِلمِ اسمُه، ولَمَعَ في أُفُقِ «المَنطِقِ» نجمُه، الموسومِ بمتنِ «إيساغُوجي» للإمام أَثيرِ الدينِ الأَبهَرِيِّ -رحِمه اللهُ وأرضاه، وجَعلَ الفِردَوسَ الأعلىٰ مَثواه، وجازاه خيرَ ما جازىٰ عالِمًا علىٰ عِلمِه المُخَلَّف، وأثابه أفضلَ ما أثابَ مُؤلِّفًا علىٰ مُؤلَّف-، بَيْدَ أنه أوْجَزَ العبارةَ حتىٰ ألغز، واختَصَرَ الكلامَ حتىٰ أعجز، ومع هذا لا زالت سُوقُه نافِقة، وبضِاعتُه رائِجة، فأحببتُ أنْ أَطرِقَ بابَه مع الطارِقين، وأَلِجَ عُبابَه مع الوالِجين، فوضعتُ هذا الشرحَ راجِيًا بذلك

(١) أخرجه التِّرمذي (٢٦٨٧)، وابن ماجه (٤١٦٩)، والشهاب القضاعي (٥٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٥/ ١٩٢) عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الروياني في «مسنده» (٣٣)، وقاضي المارستان في «مشيخته» عن بريدة بن الحصيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الشهاب القضاعي (١٤٦) عن زيد بن أسلم مرسلًا.

تكثيرَ تداوُلِه بينَ المُبتدِئين، وتيسيرَ تناوُلِه في يَدِ الطالِبين، فرفعتُ عن طَلْعةِ عِلمِه اللِّثام، وقَرَّبتُ فهمَه إلىٰ طَرَفِ الثُّمَام، مُطَرِّزًا طُرَّةَ صباحِه بزوائِدَ شريفة، ومُنَمِّقًا غُرَّةَ صَبَاحَتِه بفوائِدَ مُنِيفة.

داعِيًا المولىٰ الكريمَ أنْ يُلقِيَ عليه القَبول، ويُفَتِّقَ به العقول، ويُجَمِّلَ وَقْعَه في نفوس العباد، ويُعَمِّمَ نفعَه في جميع البلاد، وأنْ يَقبَلَ شكري لِوالِدَيَّ وأشياخي ومُرَبِّيَّ بالرحمة والرضوان، والعفوِ والغُفران، إنه قريبٌ مُجيبُ الدعَوات، وسميعٌ قاضي الحاجات.

تنبيهٌ:

وضعتُ «المتنَ» المذكورَ أعلىٰ الصفَحاتِ بعدَ مُقابلتِه بِعِدَّةِ نُسَخٍ مخطوطةٍ ومطبوعةٍ، وعندَ اختلافِ النُّسَخِ اخترتُ الكلمةَ أو العبارةَ التي رأيتُها اللائقةَ بمُقتضىٰ المَقامِ في رأيي، والمناسِبةَ بسِياقِ الكلامِ في نظَري، دونَ الإشارةِ إلىٰ تلك الاختلافاتِ فيها.

وكلُّ عُنوانِ مَبحَثٍ موضوعٍ بينَ قَوسَينِ مَعقوفَينِ [ ] في الشرح فهذا من زِيادتي علىٰ «المتنِ» لزيادة التوضيحِ بالفَصلِ بينَ عناوينه، والفَرْزِ بينَ مَباحِثِه، وما دونَ ذلك فهو مِن أصلِه.

ترجَمةُ المُصنِّف[1]

هو الإمام الحكيم المَنطِقِيُّ الفلَكِيُّ أثيرُ الدينِ المُفضَّلُ بنُ عمرَ بنِ المُفضَّلِ الأَبْهرِيُّ[2] السَّمَرْقَنْدِيُّ.

مشايخه:

١ - الإمام كمال الدين أبو الفتح موسىٰ بنُ يونس الفقيهُ الشافعي:

قال الإمام ابنُ خَلِّكانَ: (كان الأثيرُ علىٰ جلالة قدرِه في العلوم يأخذُ الكتابَ ويجلسُ بين يديه يقرأُ عليه، والناسُ يومَ ذاك يشتغلون في تصانيف الأثير، ولقد شاهدتُ هذا بعيني وهو يقرأُ عليه كتابَ «المِجِسْطِي»[3]، ولقد حكىٰ لي بعضُ

---

(١) لم أَظفَر علىٰ ترجَمة مبسوطةٍ للمُصنِّف، وما سَطَرتُه عنه نَثَراتٌ التقطتُها من المصادر الآتية: «وفَياتُ الأعيان وأنباءُ أبناءِ الزمان» لابن خَلِّكانَ (بيروت: دار صادر) ص: ٥/ ٣١٣، «الوافي بالوفَيات» للصَّفَدي (بيروت: دار إحياء التُّراث) ص: ٢/ ١٠١، «طبَقاتُ الشافعية» لابن قاضي شُهبة (بيروت: عالم الكتب) ص: ٢/ ٢٠٠، «الدُّررُ الكامنة» للعسقلاني (حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية) ص: ٣/ ٢٠٨، «ديوان الإسلام» للغزي (بيروت: دار الكتب العلمية) ص: ١/ ٨٦، «الأعلام» للزِّركْلي (بيروت: دار العلم للملايين) ص: ٧/ ٢٧٩، «معجمُ المؤلِّفين» لكَحَّالة (بيروت: دار إحياء التُّراث العربي) ص: ١٢/ ٣١٥.

(٢) قال الإمام ياقوت الحمَويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «معجم البلدان»: (مدينةٌ مشهورةٌ بين قَزوينَ وزَنْجانَ وهَمَذانَ من نواحي الجبل، والعجمُ يُسمُّونها «أوهر»، وقال بعض العجم: معنىٰ «أبهر» مُركَّبٌ من «آب» وهو الماء، و«هر» وهي الرَّحَىٰ، كأنه «ماءُ الرَّحَىٰ»). (بيروت: دار صادر) ص: ١/ ٨٢ «باختصار».

(٣) قال الشيخ حاجي خليفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «كشف الظنون»: (أصله «ماجِسْتُوس»، وهو لفظٌ يونانيٌّ ومُذكَّرٌ، معناه: البناءُ الأكبر، مؤنثُه: ماجِسْتي، وهو أشرف ما صُنِّف في الهيئة، بل هو الأمُّ، ومنه يُستخرَجُ سائرُ الكتبِ المؤلفةِ في هذا الفن، وهو كتابٌ لـ «بَطليموس» الفلكيِّ الحكيمِ، يذكرُ فيه القواعدَ التي يُتوصَّلُ بها في إثبات الأوضاعِ الفلكيةِ والأرضيةِ بأدلتها التفصيلية، =

الفقهاءِ أنه سأل الشيخَ كمالَ الدينِ عن الأثير ومَنزلتِه في العلوم فقال: «ما أعلمُ»، فقال: «وكيف هذا يا مولانا وهو في خدمتك منذُ سنين عديدة، ويَشتغِلُ عليك»، فقال: «لأني مهما قلتُ له تلقاه بالقبول وقال: نعم يا مولانا، فما جاذَبني في مبحثٍ قطُّ حتىٰ أعلمَ حقيقةَ فضلِه»، ولا شك أنه كان يتعمَّدُ هذا القولَ مع الشيخ تأدُّبًا، وكان مُعيدًا عندَه في المدرسة البدرية، وكان يقول: «ما تركتُ بلادي وقصدتُ المَوصِلَ إلا للاشتغال علىٰ الشيخ»).

٢- الشيخ قطبُ الدينِ إبراهيمُ المصري:

قرأ عليه «الإشارات» للشيخ الرئيسِ ابنِ سينا.

طلابه:

الإمام أحمدُ بنُ محمدِ بنِ خَلِّكانَ، ونصيرُ الدينِ محمدٌ الطُّوسِيُّ، ومحمدُ ابنُ محمودٍ العِجْلِيُّ، وزكريا بنُ محمدِ بنِ محمودٍ القَزوينيُّ، وعبدُ اللطيفِ بنُ خليفة شمس الدين، ونجمُ الدينِ الكاتِبِيُّ القَزوينيُّ.

مؤلفاته:

«هدايةُ الحِكمة» مع بعض شروحِه، و«الإيساغُوجي»، و«مختصرٌ في علم الهَيئة»، و«رسالةُ الأَسْطُرلاب»، و«تنزيلُ الأفكار في تعديل الأسرار» منطق، و«جامعُ الدقائق في كشف الحقائق» منطق، و«دِرايـاتُ الأفـلاك»، و«الزِّيجُ الشامل»، و«الزِّيجُ الاختياري» يُعرَف بـ «الزِّيج الأثيري».

وفاته:

توفي عام ٦٦٣ هـ.

= وعَرَّبه حُنَينُ بنُ إسحاقَ، وجرَّده وحرَّره حجاجُ بنُ يوسفَ وثابتُ بنُ قُرَّةَ في عهد المأمون، ولخَّصه الأبهريُّ، وعرَّبه أيضًا الحكيمُ المحققُ نصيرُ الدينِ محمدُ بنُ حسنٍ الطُّوسِيُّ، وكان المأمون مُغرَمًا في تعريبه وتحريرِه وإصلاحِه). (بيروت: دار إحياء التُّراث العربي) ص: ٢/ ١٥٩٤ «باختصار».

[مُقدِّمةُ مؤلِّفِ متنِ «إيساغُوجي»]

أبدأُ تأليفي (بسم الله الرحمن الرحيم) مُقتدِيًا بالقرآنِ الكريم، ومُتَّبِعًا للنبيِّ ﷺ، ومُتَأسِّيًا بالسلف الصالح (قال الشيخُ) يُطلَقُ في العُرْف علىٰ الكبير إمّا سِنًّا[١]، أو عِلْمًا[٢]، أو عِمَلا[٣] (الإمامُ) أي: المُقْتدَىٰ به في العِلم والدين (العلامةُ) وهو الجامعُ بين العلومِ النَّقليَّةِ والعقليَّة (أفضلُ العلماءِ المُتأخِّرينَ) المرادُ منهم: الإمامُ أبو نَصرٍ الفارابيُّ، والشيخُ الرئيسُ ابنُ سِينا، ومَن بعدَهم (قُدوةُ الحُكماءِ) جمعُ «حكيمٍ» من «الحِكمة»، وهي: العلمُ بالشيء علىٰ ما هو عليه في نفس الأمرِ بقَدرِ الطاقةِ البشَرية (الراسِخِينَ) أي: الثابتين في العلم (أثيرُ) أي: مُختارٌ في[٤] (الدينِ) أي: الشريعة (الأَبْهَرِيُّ طيَّبَ اللهُ ثَرَاه) أي: قبرَه، وهو إما مجازٌ مُرسَلٌ[٥]، والمعنىٰ: طيَّبَ اللهُ حالَه في قبره، أو علىٰ الحقيقة، والمعنىٰ: طيَّبَ اللهُ قبرَه بأنْ يجعلَه روضةً من رياض الجنة (وجَعلَ الجنةَ مَثواه) أي: مُستقرَّه ودارَ إقامتِه (نَحمَدُ اللهَ علىٰ) أي: لأجْل[٦] (توفيقِه) وهو: جعلُ اللهِ فِعلَ عبدِه مُوافِقًا لما يُحِبُّه ويرضاه (ونَسألُه هدايةَ) وهي: الدلالةُ المُوصِلةُ إلىٰ المطلوب (طريقِه) أي: الأفعالِ المحمودةِ والخِصالِ الممدوحةِ المُوصِلةِ إلىٰ رضاء اللهِ

---

(١) وهو مَن يتجاوزُ سِنَّ الأربعين.

(٢) وهو العالِم.

(٣) وهو العابد.

(٤) إشارةٌ إلىٰ أنَّ «أثيرَ» فَعيلٌ بمعنىٰ مفعول، والإضافةُ ظرفيةٌ.

(٥) أي: مِن قَبيلِ ذكرِ المَحلِّ وإرادة الحالِّ.

(٦) إشارةٌ إلىٰ أنَّ «علىٰ» بمعنىٰ «لامِ» التعليل.

تعالىٰ[١] (ونُصلِّي) ونُسلِّمُ (علىٰ) سيدِنا (محمدٍ و) علىٰ (عِترتِه) وهي: «نَسْلُ الرجلِ، ورَهطُه، وعشيرتُه الأَدْنَونَ ممَّن مضىٰ وغَبَر»[٢]، والمرادُ بهم هنا: آلُ بيتِه وأتباعُه من أُمَّتِه (أجمعين، أمَّا بعدُ: فهذه رسالةٌ) وهي في الاصطلاح: عبارةٌ عن الكلام المُشتمِلِ علىٰ القواعدِ العِلميَّةِ علىٰ سبيل الاختصار، موضوعةٌ (في) علم (المنطق، أَوردْنا فيها ما يجبُ استحضارُه) من المسائل والقواعدِ المنطقِيَّةِ (لِمَن يَبتدِئُ في شيءٍ) أي: في علمٍ (مِن العلوم) حالَ[٣] كوني (مُستعِينًا بالله تعالىٰ) أي: طالبًا منه المَعونةَ علىٰ إيراد ما ذُكِر وعلىٰ إكمالِ هذه الرسالةِ (إنه) أي: لأنه[٤] (مُفيضُ الخيرِ والجُود) أي: العطاءِ، وفي الكلام استعارةٌ مَكنِيَّةٌ[٥].

(١) إشارةٌ إلىٰ أنَّ في الكلام استعارةً تصريحيةً، حيثُ شَبَّهَ «الأفعالَ المحمودةَ والخِصالَ الممدوحةَ» بـ «الطريق» بجامع الإيصالِ، ثم حَذف المُشبَّهَ وصَرَّح بالمُشبَّه به.

(٢) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (بيروت: مؤسسة الرسالة) ص: ٤٣٦.

(٣) إشارةٌ إلىٰ أنَّ كلمةَ «مُستعينًا» حالٌ من الضمير في «أوردنا».

(٤) إشارةٌ إلىٰ أنَّ الجملةَ الاستئنافيةَ تعليلٌ للاستعانة بالله تعالىٰ.

(٥) وبيانُها: أنه شَبَّه «الخيرَ» و«الجُودَ» بـ «الماء» بجامع الكثرةِ والمنفعةِ، ثم حَذفَ المُشبَّهَ به وأشار إليه بشيءٍ من لوازمه، وهو « الإفاضةُ » التي هي إسالةُ الماءِ بطريق الانصباب.

(إيساغُوجِي[1])

كلمةٌ يُونانِيَّةٌ اختلف الشارحون في تَرجَمَتها الحرفيَّةِ مع اتفاقِهم علىٰ أنَّ المرادَ منها: «الكُلِّيَّاتُ الخمسُ». ولمّا كانت معرفةُ هذه الكلِّيَّاتِ مُتوقِّفةً علىٰ معرفةِ «الدلالةِ» لزِمَ الكلام عنها، فأقول:

[بحثُ «الدَّلالة»]

الدلالةُ هي: «كونُ الشيءِ بحالةٍ يَلزمُ مِن العِلمِ به العِلمُ بشيءٍ آخَرَ»، الأولُ هو «الدالُّ»، والثاني هو «المدلولُ»، وتَنقسِمُ إلىٰ:

«لفظيَّةٍ» وهي: «ما يكونُ الدالُّ فيها لفظًا»، وهي إمّا: «طبْعِيَّةٌ»: مثلُ دلالةِ لفظِ «أيْ» علىٰ الشعور بالألمِ في موضِعٍ ما من الجسد، أو «وضعِيَّةٌ»: مثلُ دلالةِ الكلماتِ علىٰ معانيها الموضوعةِ لها، أو «عقلِيَّةٌ»: مثلُ دلالةِ الكلامِ المسموعِ مِن وراءِ حاجزٍ علىٰ المُتكلِّم.

و«غيرِ لفظيَّةٍ» وهي: «ما لا يكونُ الدالُّ فيها لفظًا»، وهي إمّا: «طبْعِيَّةٌ»: مثلُ دلالةِ الدموعِ علىٰ الحزنِ أو الفرحِ، أو «وضعِيَّةٌ»: مثلُ دلالةِ العَقْدِ بالأصابع علىٰ عددٍ مُعيَّنٍ، أو «عقلِيَّةٌ»: مثلُ دلالةِ الدُّخانِ علىٰ النار.

---

(١) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ مع المضافِ، والتقديرُ: «هذا بابُ إيساغُوجِي».

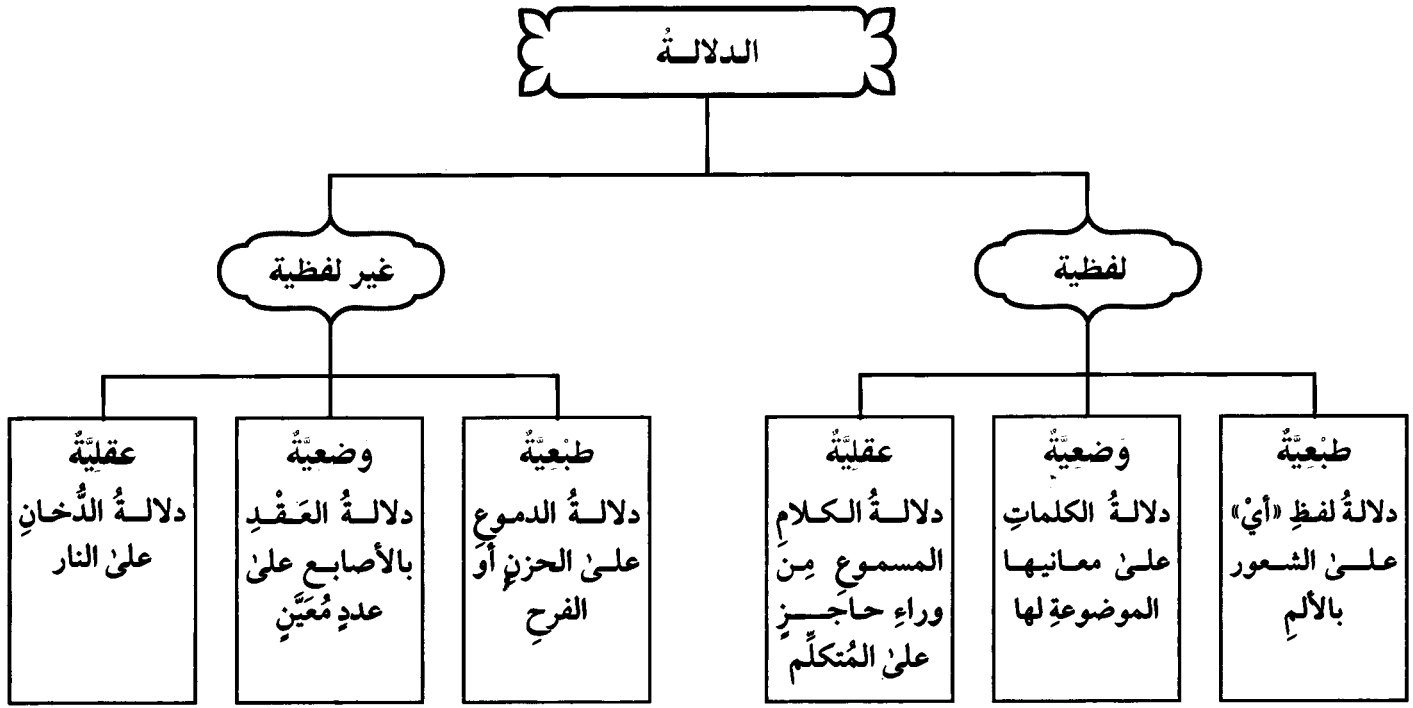
الدلالـةُ
لفظية
غير لفظية
طبْعِيَّةٌ
دلالةُ لفظِ «أيْ» علـى الشعور بالألمِ
وَضعِيَّةٌ
دلالـةُ الكلماتِ علـى معـانيهـا الموضوعةِ لها
عقلِيَّةٌ
دلالـةُ الـكـلامِ المسموعِ مِن وراءِ حـاجـزٍ علىٰ المُتكلِّم
طبْعِيَّةٌ
دلالـةُ الدموعِ علـى الحزنِ أو الفرحِ
وضعِيَّةٌ
دلالـةُ العَـقْـدِ بالأصابـع علىٰ عددٍ مُعَيَّنٍ
عقلِيَّةٌ
دلالـةُ الدُّخـانِ علىٰ النار

ولما كانت الدلالةُ «اللفظيةِ الوضعيَّةِ» هي المُعتبَرةَ في التعلُّم والتعليمِ والتفهُّمِ والتفهيمِ اقتصر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الكلام عنها وبيانِ أنواعِها دونَ سائرِ الدلالاتِ، فقال:

(اللفظُ) خَرجتْ به الأنواعُ الثلاثةُ للدلالةِ غيرِ اللفظيةِ (الدالُّ بالوضعِ) أي: لا بالطبْع، ولا بالعقل، فخَرجتْ بهذا القيدِ «الدلالةُ اللفظيةُ الطبْعيةُ» و«الدلالةُ اللفظيةُ العقليةُ»، والوَضْعُ هو: «جَعْلُ اللفظِ بإزاءِ المعنىٰ» (يدُلُّ علىٰ تمامِ ما وُضِعَ له بالمُطابَقة[1]) سُمِّيتْ هذه الدلالةُ بـ «الدلالةِ التطابُقيةِ» لأنَّ اللفظَ طابَقَ[2] المعنىٰ التامَّ الموضوعَ له.

(و) يدلُّ اللفظُ (علىٰ جُزئِه) أي: جُزءِ ما وُضِعَ له (بالتضَمُّنِ) سُمِّيتْ هذه الدلالةُ بـ«الدلالةِ التضمُّنيةِ» لأنَّ اللفظَ يدلُّ علىٰ جزءٍ في ضِمنِ تمامِ ما وُضِعَ له، أو بتعبيرٍ آخَرَ: يدلُّ علىٰ الجزءِ الذي تَضَمَّنه المعنىٰ التامُّ الموضوعُ له، وإنما يدلُّ اللفظُ علىٰ جزء ما وُضعَ له بالتضَمُّنِ (إنْ كان له) أي: لتمامِ ما وُضِعَ له (جُزءٌ) بأن كان المعنىٰ التامُّ الموضوعُ للفظِ مُركَّبًا مِن عِدَّة أجزاء، فدلالةُ اللفظِ حينَها علىٰ أيِّ جزءٍ مِن أجزاءِ ذلك المعنىٰ التامِّ تُسمَّىٰ بـ«الدلالةِ التضَمُّنيةِ»، أما إذا كان المعنىٰ التامُّ الموضوعُ للفظِ بسيطًا غيرَ مُركَّبٍ من أجزاء فلا تَتَحقَّقُ «الدلالةُ التضَمُّنيةُ».

(و) يدلُّ اللفظُ (علىٰ ما يُلازِمُه) أي: يُلازِمُ تمامَ ما وُضِعَ له، واللازِمُ هو: «ما يَنتقِلُ الذهنُ مِن المعنىٰ الموضوعِ للفظِ إليه» (في الذهن[3]) قَيَّدَ به لأنَّ

---

(١) «الباء» للسببية، والجارُّ والمجرورُ يتعلَّقانِ بقوله: «يدلُّ»، أي: يدلُّ بالمطابقة علىٰ تمام ما وُضِع له، وكذا في الباقي، أي: ويدلُّ بالتضمُّن علىٰ... إلخ، ويدلُّ بالالتزام علىٰ... إلخ.

(٢) أي: وافق.

(٣) الذِّهْنُ: قوةٌ للنفس مُعَدَّةٌ لاكتساب العلوم.

المُلازَمةَ في الخارج[1] لا تكفي لتَحقُّقِ «الدلالةِ الالتزاميةِ»، مثالُه: «لزومُ السَّوادِ للزِّنْجِيِّ»، فالسَّوادُ لازِمٌ للزِّنْجِيِّ خارجَ الذهنِ، فهذه المُلازَمةُ لا تَكفي في دلالةِ الالتزامِ لعدمِ تَحقُّقِها في الذهن، فالعِبرةُ في هذه الدلالةِ هي المُلازَمةُ الذهنيةُ، سواءٌ تَحقَّقتْ معها مُلازَمةٌ خارجِيةٌ، كلزومِ الزوجيةِ للأربعة، أو لم تَتحقَّقْ، كلزوم البَصَرِ للعَمَىٰ (بالإلتزام) سُمِّيتْ هذه الدلالةُ بـ«الدلالةِ الالتِزاميةِ» لأنَّ اللفظَ لا يدلُّ علىٰ كلِّ أمرٍ خارجٍ عن المعنىٰ الموضوعِ له، بل يدلُّ علىٰ الخارجِ عن المعنىٰ الموضوعِ له اللازِمِ له في الذهن.

(كـ) لفظ (الإنسانِ، فإنه يَدُلُّ علىٰ) مجموع (الحيوانِ الناطِقِ بالمُطابَقة) لأنه المعنىٰ التامُّ الموضوعُ له (و) يدلُّ (علىٰ أحَدِهِما) أي: «الحيَوانِ» أو «الناطِقِ» (بالتضَمُّن) لأنَّ كلًّا مِنهما جزءٌ مِن المعنىٰ التامِّ الموضوعِ له (و) يدلُّ (علىٰ قابِلِ العِلمِ و) قابِلِ (صَنْعةِ الكتابةِ بالإلتزام) لأنَّ كلًّا منهما أمرٌ خارجِيٌّ عن المعنىٰ التامِّ الموضوعِ للفظِ «الإنسانِ» لازِمٌ لذلك المعنىٰ في الذهن.

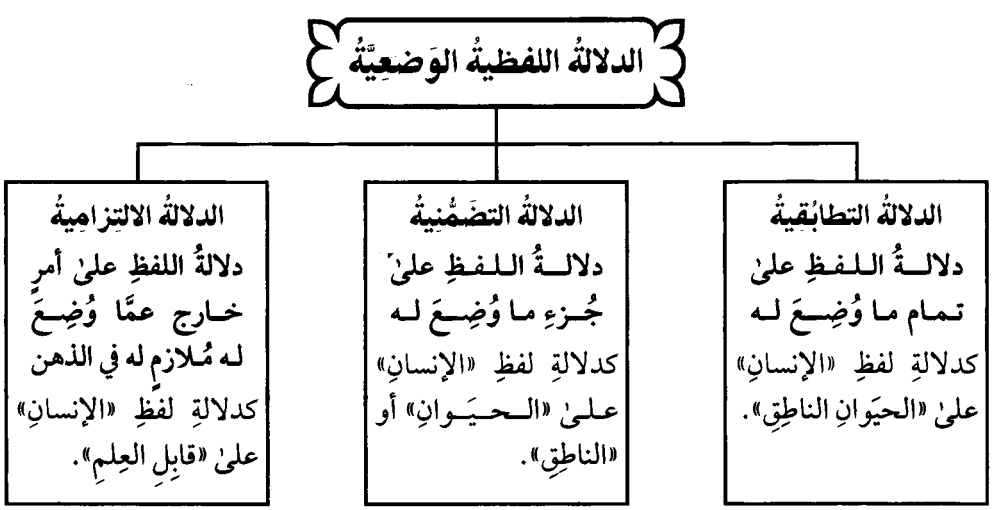

(١) أي: المُتحقِّقةَ في الواقِعِ خارجَ الذهنِ.

[انقسامُ اللفظِ إلى مُفرَدٍ ومُركَّبٍ]

(ثم اللفظُ إمّا مُفرَدٌ) ويُسمَّىٰ «بَسِيطًا» أيضًا (وهو الذي لا يُرادُ بالجُزءِ منه) أي: مِن ذلك اللفظِ المُفردِ (دَلالةٌ[1] علىٰ جُزءِ معناه) أي: معنىٰ ذلك اللفظِ المفرد (كـ) لفظ (الإنسانِ) فإنَّ معناه الموضوعَ له هو: «الحيَوانُ الناطِقُ»، فأيُّ جزءٍ من أجزاء لفظِ «الإنسانِ» لا يُرادُ منه الدلالةُ علىٰ أيِّ جزءٍ مِن معناه الموضوعِ له، فـ «الألِفُ» لا يُرادُ منها الدلالةُ علىٰ «الحيَوانِ»، و«النونُ» لا يُرادُ منها الدلالةُ علىٰ «الناطِق».

(وإمَّا مُؤلَّفٌ) ويُسمَّىٰ «مُركَّبًا» أيضًا (وهو الذي لا يكونُ كذلك) فيُرادُ بالجزء منه دلالةٌ علىٰ جزءِ معناه (كـ) لفظ (رامِي الحِجارةِ) فإنَّ معناه هو: «ذاتٌ صَدَرَ عنها رميُ الأجسامِ الصَّلبةِ المعروفةِ»، وكلُّ جزءٍ مِن لفظِ «رامِي الحِجارةِ» يُرادُ منه الدلالةُ علىٰ أحَدِ أجزاءِ معناه، فـ «رامي» يُرادُ منه الدلالةُ علىٰ «ذاتٍ صَدَرَ عنها الرميُ»، و«الحِجارةُ» يُرادُ منها الدلالةُ علىٰ «الأجسامِ الصَّلبةِ المعروفة».

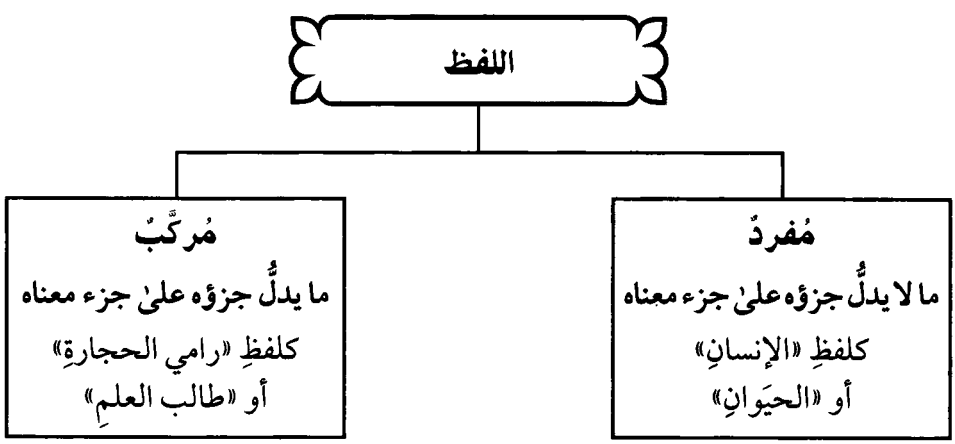

(١) نائبُ فاعلٍ لقوله: «لا يُرادُ».

[انقسامُ المُفردِ إلى كُلِّيٍّ وجُزْئيٍّ]

(و) اللفظ (المُفرَدُ إمَّا كُلِّيٌّ، وهو الذي لا يَمنَعُ نفسُ) أي: بغضِّ النظَرِ عن البُرهانِ، والوجودِ الخارِجيِّ، ومعناه: إنَّ بعضَ المفرداتِ لا تَمنَعُ عن وقوعِ الشركةِ فيها باعتبارِ نفسِ مفهومِها، لكنَّها باعتبارِ البُرهانِ أو الوجودِ الخارِجيِّ تَمنَعُ عن وقوعِ الشركةِ فيها، فقد يَظُنُّ ظانٌّ أنها ليست كُلِّيَّاتٍ لهذين الاعتِبارينِ، فأراد المصنفُ أنْ يُبيِّنَ لنا: أنها كُلِّيَّاتٌ، لأنَّ العِبرةَ في المنع عن وقوعِ الشركةِ وعدمِ منعِه هو: نفسُ تَصوُّرِ المفهومِ، لا البُرهانُ أو الوجودُ الخارجيُّ[1] (تَصَوُّرِ مفهومِه) أي: لا يَمنَعُ نفسُ مفهومِه المُتَصَوَّرِ[2]، و«المفهومُ» هو: [الحاصِلُ في العقل مِن اللفظ] (عن وُقوعِ الشركةِ فيه) فيُمكِنُ فرْضُ صدقِه علىٰ كثيرينَ لدىٰ العقل، فدخلت في التعريفِ الكُلِّيَّاتُ الفَرْضِيَّةِ، كـ«اللاشيءَ» و«شريكِ الباري» (كـ) لفظِ (الإنسانِ) فإنَّ نفسَ تصوُّرِ مفهومِه الذي هو «حيوانٌ ناطقٌ» لا يَمنَعُ مِن فرْضِ صدقِه علىٰ كثيرينَ لدىٰ العقلِ.

---

(١) ومثالاه: «واجِبُ الوجودِ»، فإنَّ نفسَ مفهومِه لا يَمنَعُ عن وقوعِ الشركةِ فيه، فهذا المفهومُ صادِقٌ علىٰ كثيرينَ بالتصوُّرِ الذهنيِّ، لكنَّ البُرهانَ يَمنَعُ عن وقوعِ الشركةِ فيه في الخارج، وهو قولُه تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، فلا يَظُنَّنَّ ظانٌّ أنَّ هذا المفردَ ليس كُلِّيًّا باعتبار البُرهانِ، بل هو كُلِّيٌّ، لأنَّ نفسَ مفهومِه -أي: بقطعِ النظرِ عن البُرهانِ- لا يَمنَعُ عن وقوعِ الشركةِ فيه. و«اللاشيءَ»، فإنَّ نفسَ مفهومِه لا يَمنَعُ عن وقوعِ الشركةِ فيه، فهذا المفهومُ صادقٌ علىٰ كثيرينَ بالتصوُّرِ الذهنيِّ، لكنَّ الوجودَ الخارجيَّ يَشهَدُ باستحالةِ أنْ يُوجدَ له فردٌ واحدٌ فضلًا عن كثيرينَ، فلا يَظُنَّنَّ ظانٌّ أنَّ هذا المفردَ ليس كُلِّيًّا باعتبار الوجود الخارجي، بل هو كُلِّيٌّ، لأنَّ نفسَ مفهومِه -أي: بقطعِ النظرِ عن الوجودِ الخارجيِّ- لا يَمنَعُ عن وقوعِ الشركةِ فيه. فالحاصلُ: إنَّ قولَه: «نفسُ» احترازٌ عن أنْ يَخرُجَ المثالانِ المذكورانِ وغيرُهما مِن الكُلِّيَّاتِ عن تعريفِ الكُلِّيِّ.

(٢) فـ«التصَوُّرُ» مصدرٌ بمعنىٰ «المُتَصَوَّر»، وإضافتُه إلىٰ «مفهومِه» مِن قَبيلِ إضافةِ الصفةِ إلىٰ موصوفِها.

(وإمَّا جُزْئيٌّ، وهو الذي يَمنَعُ نفسُ تَصَوُّرِ مفهومِه عن ذلك) أي: عن وقوع الشركةِ فيه (كـ) لفظ (زيدٍ) فإنَّ نفسَ تصوُّرِ مفهومِه الذي هو «الذاتُ مع التَّعيينِ» يَمنَعُ مِن فرْضِ صدقِه علىٰ كثيرينَ لدىٰ العقلِ.

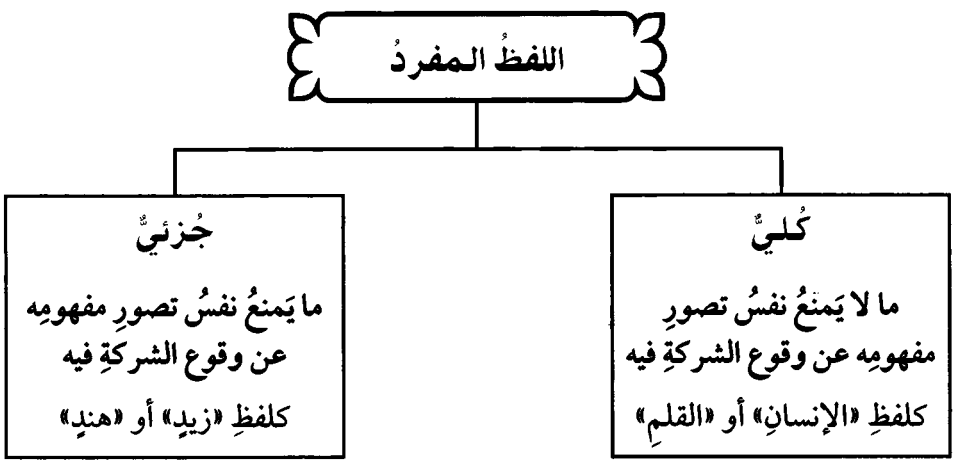

[انقسامُ الكُليِّ إلى ذاتيٍّ وعَرَضِيٍّ]

(و) اللفظ المفرد (الكُلِّيُّ إمَّا ذاتيٌّ، وهو الذي يَدخُلُ) مفهومُه (في حقيقةِ جُزئياتِه) وهذا يطلق علىٰ معنيين، الأول: أن يكونَ جزءًا مِن حقيقةِ جزئياتِه داخلًا فيها، كـ «الجنس» و«الفصل»، والثاني: أن يكونَ تمامَ حقيقةِ جزئياتِه غيرَ خارجٍ منها، كـ «النوع» (كـ) لفظ (الحيَوانِ بالنسبةِ إلىٰ الإنسانِ والفرسِ) فـ «الحيوانُ» يَدخلُ في حقيقةِ كلٍّ مِن «الإنسان» و«الفرس»، ويكونُ جزءًا منها، فحقيقةُ الإنسانِ: «حيَوانٌ ناطِقٌ»، وحقيقةُ الفرسِ: «حيَوانٌ صاهِلٌ»، وكلفظ «الإنسانِ» بالنسبة إلىٰ «زيدٍ» و«عمروٍ» فإنه تمامُ حقيقتِهما غيرُ خارجٍ منها، فحقيقةُ كلِّ واحدٍ منهما: «إنسانٌ».

(وإمَّا عَرَضِيٌّ، وهو الذي بِخِلافِه) فلا يدخل في حقيقة جزئياته بمعنييه، فيكونُ إمّا «خاصَّةً» (كـ) لفظ (الضاحِكِ بالنسبةِ إلىٰ الإنسانِ) فإنه لا يدخلُ في حقيقته، لأنه ليس جزءًا منها، ولا هو تمامَها، وإمّا «عَرَضًا عامًّا» كلفظ «الماشي» بالنسبة إلىٰ «الإنسان» و«الفرسِ»، فإنه ليس جزءًا من حقيقتِهما، ولا هو تمامَها.

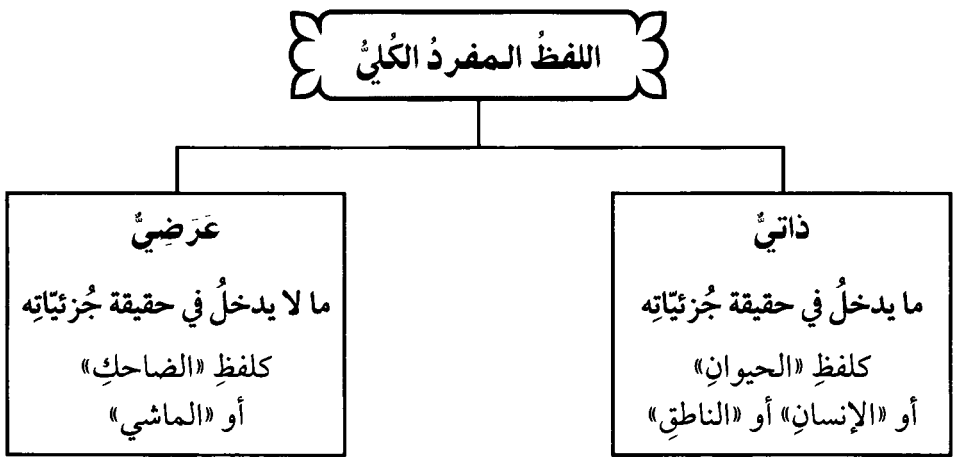

[الكُلِّيّاتُ الخمسُ]

ثم اعلم أنَّ الغرضَ من «علمِ المنطقِ» هو: تحصيلُ المجهولات، وهي علىٰ قسمين: الأولُ: «المجهولُ التصَوريُّ»، ويكونُ اكتسابُه من «القولِ الشارح»، والثاني: «المجهولُ التصديقيُّ»، ويكونُ اكتسابُه من «الحُجَّة».

فـ«علمُ المنطقِ» عبارةٌ عن قسمين «تَصَوُّراتٍ» و«تصديقاتٍ»، أمَّا «التَّصوُّراتُ» فمبادِئُها: «الكُلِّيَّاتُ الخمسةُ»، ومقصودُها: «القولُ الشارحُ»، وأمَّا «التصديقاتُ» فمبادِئُها: «القضايا وأحكامُها»، ومقصودُها: «الحُجَّةُ»، فهذا شروعٌ في مبادئ القسمِ الأولِ «التصورات».

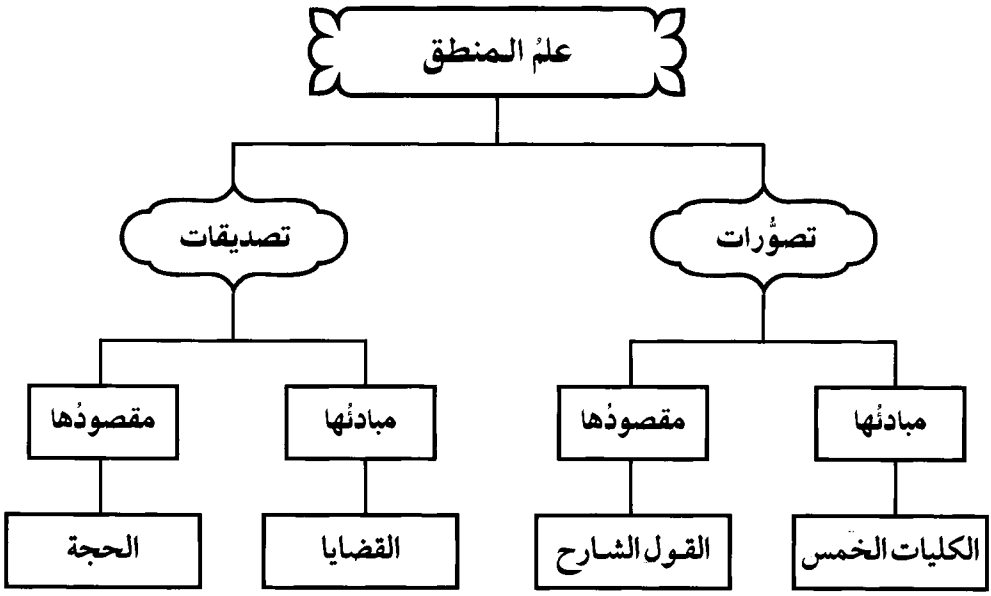

[إنقسامُ الذاتيِّ إلى جِنسٍ ونوعٍ وفصلٍ]

(و) اللفظُ المفردُ الكليُّ (الذاتِيُّ إمَّا مَقولٌ) أي: يُقالُ (في جوابِ) سؤالٍ عن تمام الحقيقةِ بـ (ما هو؟) لكنَّ هذا الذاتِيَّ غيرُ مَقولٍ في شيءٍ بانفرادِه، وإنما مَقولٌ (بِحَسَبِ) باعتبارِ (الشَّرِكةِ) أي: اشتراكِ شيءٍ مع غيرِه في حقيقةٍ (المَحضةِ) أي: الخالصةِ، خَرَجَ بهذا القيدِ «النوعُ»، لأنه مقولٌ في جوابِ «ما هو؟» لا بِحسَبِ الشركةِ فقط، وإنما بِحسَبِ الشركةِ والخصوصِيَّةِ معًا كما سيأتي (كـ) لفظ (الحيَوانِ) الذي هو حقيقةٌ مُشتَرَكةٌ (بالنسبةِ إلىٰ الإنسانِ والفرسِ) فإننا إذا سُئِلنا عن «الإنسانِ» و«الفرسِ» معًا بـ «ما هو؟»، نقولُ في الجواب: «حيَوانٌ»، لأنَّ السائلَ عنهما بـ «ما هو؟» إنما يسألُ عن تمام الحقيقةِ، وليس «الحيَوانُ» تمامَ حقيقةِ «الإنسانِ» المُختصَّةِ به، بل هو تمامُ حقيقتِه المُشتَرَكةِ بينَه وبينَ «الفرسِ»، أما حقيقتُه المُختصَّةُ به فهو «حيَوانٌ ناطقٌ» (و) هذا

الذاتِيُّ (هو الجِنسُ، ويُرسَمُ) أي: يُعرَّفُ (بأنه كُليٌّ) لأنه لا يَمنَعُ نفسُ تصوُّرِ مفهومِه عن وقوعِ الشركةِ فيه كـ«الحيَوانِ» (مَقولٌ) أي: يُقالُ (علىٰ كثيرينَ) كلٌّ واحدٍ يُقالُ له «نوعٌ»، كـ«الإنسانِ» و«الفرسِ» و«الأسدِ» (مُختلِفينَ بـ) اعتبارِ (الحقائقِ) فحقيقةُ الإنسانِ «حيَوانٌ ناطقٌ»، وحقيقةُ الفرسِ «حيَوانٌ صاهلٌ»، وحقيقةُ الأسدِ «حيَوانٌ مُفتَرِسٌ»، وهذا الكُليُّ المقولُ علىٰ كثيرين يُقالُ (في جوابِ) سؤالٍ عن تمام حقيقةِ هذه الأنواعِ معًا بـ (ما هو؟).

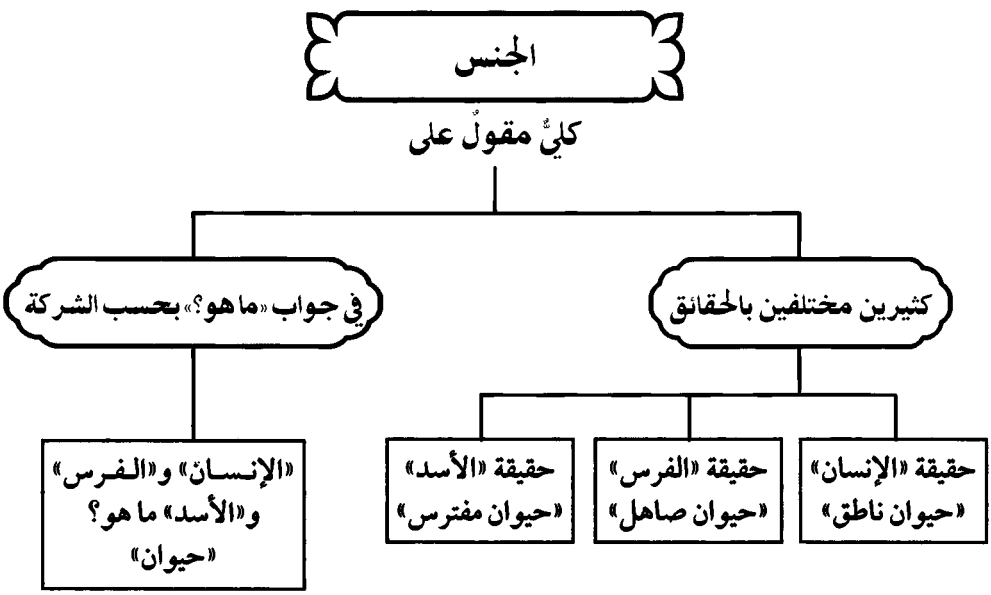

(وإمَّا) الذاتيُّ (مَقولٌ) أي: يُقالُ (في جوابِ) سؤالٍ عن تمام الحقيقةِ بـ (ما هو؟ بِحَسَبِ) باعتبارِ (الشَّرِكةِ) أي: اشتراكِ شيءٍ مع غيرِه في حقيقةٍ (و) بحسب (الخُصوصيةِ) أي: اختصاص شيء بحقيقة (معًا) أي: جميعًا، خرج بهذا القيدِ «الجنسُ» لأنه مقولٌ في جواب «ما هو؟» بِحسَبِ الشركةِ فقط (كـ) لفظِ (الإنسانِ) الذي هو حقيقةٌ مُشتَرَكةٌ (بالنسبةِ إلىٰ زيدٍ وعَمرٍو وغيرِهما) وحقيقةٌ مُختصَّةٌ بالنسبة إلىٰ «زيدٍ» بانفرادِه، و«عَمرٍو» بانفرادِه، فإننا إذا سُئِلنا عن «زيدٍ» و«عَمرٍو» معًا بـ «ما

هو؟»، نقولُ في الجواب: «إنسانٌ»، لأنَّ السائلَ عنهما بـ «ما هو؟» إنما يسألُ عن تمام الحقيقةِ، و«الإنسانُ» تمامُ حقيقةِ «زيدٍ» المُشتركةِ بينَه وبينَ «عَمروٍ»، وتمامُ حقيقةِ «عُمروٍ» المُشتركةِ بينَه وبينَ «زيدٍ»، وكذا إذا سُئِلنا عن «زيدٍ» بانفرادِه أو عن «عَمروٍ» بانفرادِه بـ «ما هو؟»، نقولُ في الجواب: «إنسانٌ» أيضًا، لأنَّ السائلَ عن كلِّ واحدٍ منهما بـ «ما هو؟» إنما يسألُ عن تمام حقيقته، و«الإنسانُ» تمامُ حقيقةِ كلِّ واحدٍ منهما (و) هذا الذاتيُّ (هو النوعُ، ويُرسَمُ) أي: يُعرَّفُ (بأنه كُليٌّ) لأنه لا يَمنَعُ نفسُ تصوُّرِ مفهومِه عن وقوعِ الشركةِ فيه كـ «الإنسانِ» (مَقولٌ) أي: يُقالُ (علىٰ كثيرينَ) كلٌّ واحدٍ يُقالُ له «فردٌ»، كـ «زيدٍ» و«عَمروٍ» و«خالدٍ» (مُختلِفينَ بـ) اعتبارِ (العَددِ) أي: بتَعدُّدِ الأشخاصِ، وتعدُّدُهم مُختلِفٌ لاختلافِ العوارِضِ، فعوارِضُ «زيدٍ» غيرُ عوارِضِ «عَمروٍ» (دونَ) اختلافِهم باعتبارِ (الحقيقةِ) فحقيقةُ هذه الأفراد واحدة، وهذا الكُليُّ المقولُ علىٰ كثيرين يُقالُ (في جوابِ) سؤالٍ عن تمام حقيقةِ هذه الأفرادِ معًا، أو في جوابِ سؤالٍ عن تمامِ حقيقةِ كلِّ فردٍ بانفرادِه بـ (ما هو؟).

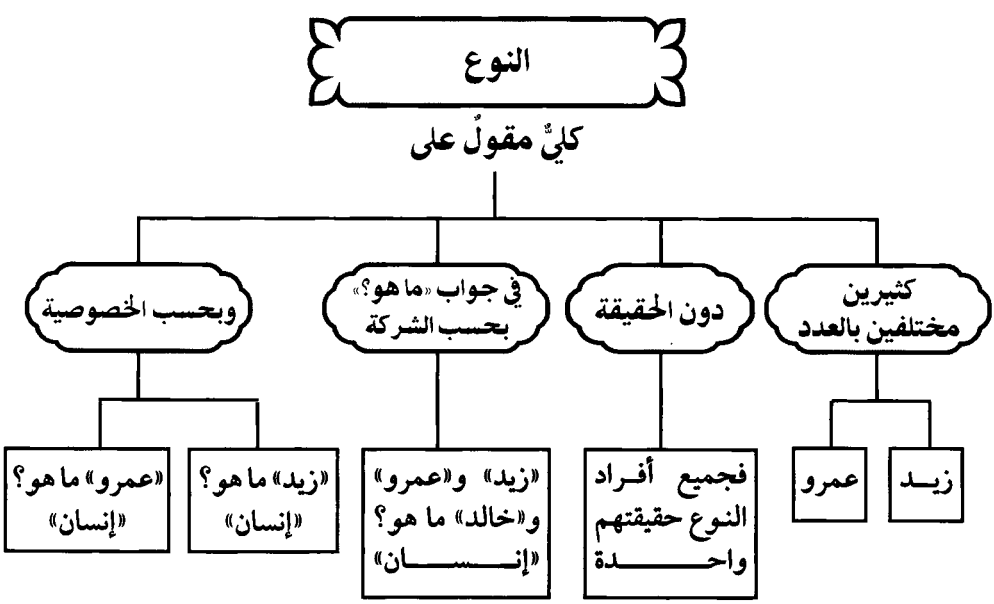

(وإمَّا) الذاتيُّ (غيرُ مَقولٍ) أي: لا يُقالُ (في جوابِ) سؤالٍ عن تمام الحقيقةِ بـ (ما هو؟، بل مَقولٌ) أي: يُقالُ (في جوابِ) سؤالٍ عن الذي يُميِّزُ الشيءَ عمَّا يُشارِكُه في جنسِه بـ (أيُّ شيءٍ هو) حالَ كونِه داخلًا (في ذاتِه) في حقيقتِه، يعني: هذا الذاتيُّ داخلٌ في حقيقة الشيءِ المسئولِ عنه[1] (وهو) أي: هذا الذاتيُّ (الذي يُميِّزُ الشيءَ) كـ «الإنسانِ» (عمَّا) عن الذي (يُشارِكُه) كـ «الفرسِ»[2] أو «النباتِ»[3]

---

(١) اعلمْ أنَّ السؤالَ بـ «أيُّ شيءٍ هو؟» علىٰ ثلاثةِ أقسامٍ:

الأولُ: أنْ لا يُزادَ علىٰ «أيُّ شيءٍ هو؟» قيدٌ، فيكونَ الجوابُ حينئذٍ إمَّا بـ «الفصلِ القريبِ»، أو «الفصلِ البعيدِ»، أو «الخاصَّةِ»، مثالُه: إذا سُئِلنا عن «الإنسانِ»: «أيُّ حيَوانٍ هو؟» صحَّ أنْ نقولَ في الجواب: ناطقٌ «الفصل القريب»، أو حسَّاسٌ «الفصل البعيد»، أو ضاحِكٌ «الخاصَّة»، وذلك لأنَّ السائلَ طَلَبَ منا المُمَيِّزَ المُطلَقَ لـ «الإنسانِ» دونَ تخصيصِه بِمُمَيِّزٍ ذاتِيٍّ أو عَرَضِيٍّ.

الثاني: أنْ يُزادَ علىٰ السؤالِ «في ذاتِه»، فيُقالَ: «أيُّ شيءٍ هو في ذاتِه؟»، فيكونَ الجوابُ حينئذٍ إمَّا بـ «الفصلِ القريبِ»، أو «الفصلِ البعيدِ»، مثالُه: إذا سُئِلنا عن «الإنسانِ»: «أيُّ حيَوانٍ هو في ذاته؟» صحَّ أنْ نقولَ في الجواب: ناطقٌ «الفصل القريب»، أو حسَّاسٌ «الفصل البعيد»، وذلك لأنَّ السائلَ طَلَبَ منا المُمَيِّزَ الذاتِيَّ لـ «الإنسانِ»، أي: كان مطلوبُه ذاتِيًّا مِن ذاتيَّاتِ «الإنسانِ» الذي يُمَيِّزُه عمَّا يُشارِكُه في الجنس، والذاتِيُّ -كما مَرَّ-: «ما يَدخلُ في حقيقةِ جزئياتِه»، وليس هناك ذاتِيٌّ يدخلُ في حقيقةِ «الإنسانِ» ويُمَيِّزُه عمَّا يُشارِكُه في جنسه غيرَ «الفصلِ القريبِ» و«الفصلِ البعيدِ».

الثالث: أنْ يُزادَ علىٰ السؤالِ «في عَرَضِه»، فيُقالَ: «أيُّ شيءٍ هو في عَرَضِه»، فيكونَ الحوابُ حينئذٍ بـ «الخاصَّةِ» فقط، مثالُه: إذا سُئِلنا عن «الإنسانِ»: «أيُّ حيَوانٍ هو في عَرَضِه؟»، صحَّ أنْ نقولَ في الجواب: ضاحكٌ «الخاصَّة». وذلك لأنَّ السائلَ طَلَبَ منا المُمَيِّزَ العَرَضِيَّ لـ «الإنسانِ»، أي: كان مطلوبُه عَرَضِيًّا مِن عَرَضِيَّاتِ « الإنسانِ » الذي يُمَيِّزُه عمَّا يُشارِكُه في الجنس، والعَرَضِيُّ -كما مَرَّ-: «لا يَدخلُ في حقيقةِ جزئياتِه»، و«الخاصَّةُ» مِن العَرَضِيَّاتِ التي تُمَيِّزُ «الإنسانَ» عمَّا يُشارِكُه في جنسِه ولا تدخلُ في حقيقته.

(٢) فإنه يُشاركُ «الإنسانَ» في «الحيَوان» كما سيأتي.

(٣) فإنه يُشاركُ «الإنسانَ» في «الجسم النامي» كما سيأتي.

(في الجِنسِ) القريبِ كـ «الحيَوانِ» بالنسبةِ لـ «الإنسانِ»، أو الجنسِ البعيدِ كـ «الجسمِ النامِي» بالنسبةِ لـ «الإنسانِ»، إذ ترتيبُ الأجناسِ باعتبارِ الأبعدِ فالأقربِ بالنسبةِ لـ «الإنسانِ» هكذا: «الجَوْهرُ»، ثم «الجسمُ المطلَقُ»، ثم «الجسمُ النامِي»، ثم «الحيَوانُ»، وليس تحتَ «الحيَوانِ» جنسٌ آخَرُ، بل تحتَه «أنواعٌ»، كالإنسانِ والفرسِ والأسد... وغيرِها (كالناطِقِ) الذي هو «فصلٌ قريبٌ» (بالنسبةِ إلىٰ الإنسانِ) لأنه يُمَيِّزُه عمَّا يُشارِكُه في الجنسِ القريبِ «الحيَوان»، فإنَّ «الإنسانَ» يُشارِكُه في «الحيَوانِ» كلٌّ مِن «الفرسِ» و«الأسدِ» وغيرِهما، لكنْ بقولنا في «الإنسانِ»: «حيَوانٌ ناطقٌ» يَتَمَيَّزُ «الإنسانُ» عن «الفرسِ» وعن «الأسدِ»، لأنَّ الفرسَ «حيَوانٌ صاهلٌ»، والأسدَ «حيَوانٌ مُفترسٌ». وكما أنَّ «الناطقَ» فصلٌ قريبٌ لـ «الإنسانِ» فكذلك «الصاهلُ» فصلٌ قريبٌ لـ «الفرسِ»، و«المُفترسُ» فصلٌ قريبٌ لـ «الأسدِ».

وكـ «الحسّاسِ» الذي هو «فصلٌ بعيدٌ» بالنسبة إلىٰ «الإنسانِ»، لأنه يُمَيِّزُه عمَّا يُشارِكُه في الجنسِ البعيدِ «الجسم النامِي»، فإنَّ «الإنسانَ» يُشارِكُه «النباتُ» في «الجسمِ النامِي»، لكنْ بقولنا في «الإنسانِ»: «جسمٌ نامٍ حسَّاسٌ» يَتَمَيَّزُ «الإنسانُ» عن «النباتِ»، لأنَّ «النباتَ» جسمٌ غيرُ حسَّاسٍ (و) هذا الذاتِيُّ (هو الفَصْلُ، ويُرسَمُ) أي: يُعرَّفُ (بأنه كُلِيٌّ) لأنه لا يَمنَعُ نفسُ تصوُّرِ مفهومِه عن وقوعِ الشركةِ فيه كـ «الناطقِ» (يُقالُ علىٰ الشيءِ) كـ «الإنسان» (في جوابِ) سؤالٍ عمّا يُميِّزُه عن الذي يُشاركُه في جنسِه بـ (أيُّ شيءٍ هو) فحينَ يُسألُ عن «الإنسانِ» بـ «أيُّ حيَوانٍ هو (في ذاتِه) في حقيقته؟، يقال في الجواب: «حيوان ناطق»، فقوله: «في ذاته» قيدٌ للاحترازِ عن «الخاصَّة»، لأنَّ السؤالَ عنه يكونُ بـ «أيُّ شيءٍ هو في عَرَضِه».

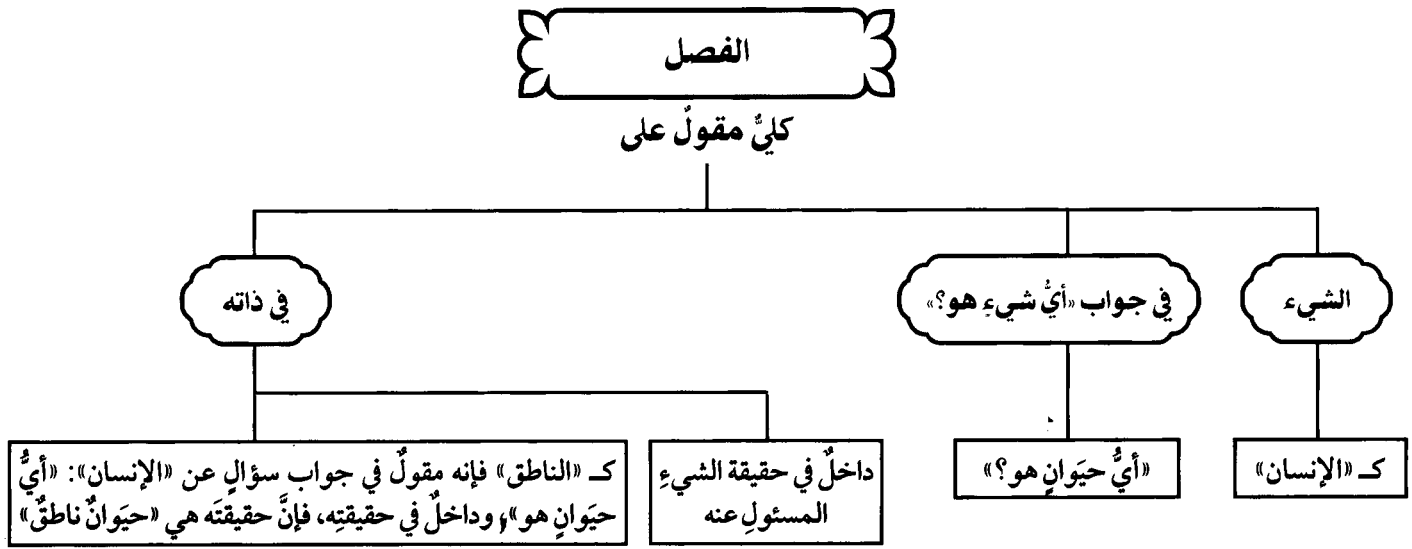
الفصل
كليٌّ مقولٌ على
الشيء
في جواب «أيُّ شيءٍ هو؟»
في ذاته
كـ «الإنسان»
«أيُّ حيَوانٍ هو؟»
داخلٌ في حقيقة الشيءِ المسئولِ عنه
كـ «الناطق» فإنه مقولٌ في جواب سؤالٍ عن «الإنسان»: «أيُّ حيَوانٍ هو»، وداخلٌ في حقيقتِه، فإنَّ حقيقتَه هي «حيَوانٌ ناطقٌ»

[انقسامُ العَرَضِيِّ إلى لازمٍ ومُفارِقٍ، وإلى الخاصَّةِ والعَرَضِ العامِّ]

(وأمَّا) الكُلِّيُّ (العَرَضِيُّ فهو) باعتبار انفكاكِه عن الماهِيَّةِ وعدمِ انفكاكِه عنها علىٰ قسمين، لأنه (إمَّا أنْ يَمتنِعَ انفِكاكُه عن الماهِيَّةِ) سواءٌ امتنعَ انفكاكُه عن الماهِيَّةِ «مِن حيثُ هي هي»، أو امتنعَ انفكاكُه عن الماهِيَّةِ «في الذهنِ فقط»، أو امتنعَ انفكاكُه عن الماهِيَّةِ «في الخارجِ فقط».

فمثالُ امتناعِ انفكاكِ العَرَضِيِّ عن الماهِيَّة «مِن حيثُ هي هي»: الفَردِيَّةُ للثلاثة، والزوجِيَّةُ للأربعة، فإنَّ «الثلاثةَ» لا يُمكِنُ وجودُها في الذهنِ أو الخارجِ بدون «الفردِيَّةِ»، وكذا «الأربعةُ» لا يُمكِنُ وجودُها في الذهنِ أو الخارجِ بدون «الزوجِيَّة». ويُسمَّىٰ هذا العَرَضِيُّ حينئذٍ بـ«لازِمِ الماهِيَّةِ».

ومثالُ امتناعِ انفكاكِه عن الماهِيَّة «في الذهنِ فقط»: الكُلِّيَّةُ للإنسان، فإنَّ «الإنسانَ» لا يُمكِنُ إدراكُه في الذهنِ بدونِ إدراكِ «الكُلِّيَّةِ»، وإنْ كان في الخارجِ لا يُوجدُ «الإنسانُ» كحقيقةٍ كُلِّيَّة، وإنما تُوجدُ أفرادُ «الإنسانِ» فقط، ويُسمَّىٰ هذا العَرَضِيُّ حينئذٍ بـ«لازِمِ الذهنِ».

ومثالُ امتناعِ انفكاكِه عن الماهِيَّةِ «في الخارجِ فقط»: السَّوَادُ للحَبَشِيِّ، فإنَّ «الحَبَشِيَّ» لا يُمكِنُ وجودُه في الخارج بدونِ «السَّوَادِ»، وإنْ كان في الذهنِ لا يُوجدُ سوىٰ ماهِيَّتِه، وماهِيَّتُه «الإنسانُ»، و«السَّوَادُ» لا يَلزَمُه، ويُسمَّىٰ هذا العَرَضِيُّ حينئذٍ بـ«لازِمِ الوجود».

(وهُو) أي: هذا القسمُ من قِسمَي العرَضِيِّ يُقالُ عنه (العَرَضُ اللازِم) سُمِّيَ بذلك للزومه للماهِيَّة، وعدمِ مُفارقتِه عنها (أو لا يَمتنِعُ) انفكاكُه عن الماهِيَّةِ (وهُو) القسمُ الثاني، ويُقالُ عنه (العَرَضُ المُفارِقُ) سُمِيَ بذلك لإمكانِ مُفارقتِه عن الماهِيَّةِ، سواءٌ كانت مُفارقتُه عنها سريعةً كـ«حُمرَةِ الخجَل»، أو بطيئةً كـ«الشبابِ»، أو لم تكن هناك مُفارقةٌ أصلًا كـ«حركةِ الفَلَكِ».

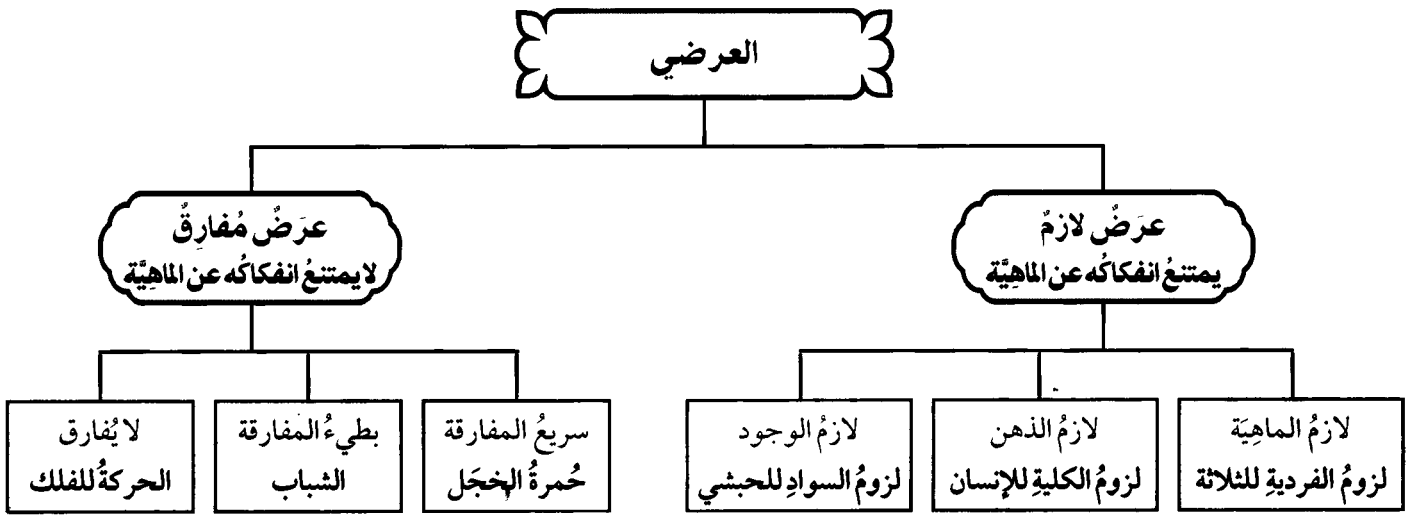
العرضي
عرَضٌ لازمٌ
يمتنعُ انفكاكُه عن الماهِيّة
عرَضٌ مُفارِقٌ
لا يمتنعُ انفكاكُه عن الماهِيّة
لازمُ الماهِيَة
لزومُ الفرديةِ للثلاثة
لازمُ الذهن
لزومُ الكليةِ للإنسان
لازمُ الوجود
لزومُ السوادِ للحبشي
سريعُ المفارقة
حُمرةُ الخجَل
بطيءُ المفارقة
الشباب
لا يُفارق
الحركةُ للفلك

(وكلُّ واحدٍ منهما) من «العَرَضِ اللازم» و«العَرَضِ المُفارِق» ينقسمُ إلىٰ قسمين، لأنه (إمَّا أنْ يَختَصَّ بـ) أفرادِ (حقيقةٍ واحدةٍ) كحقيقة «الإنسانِ» فقط، أو «الفرسِ» فقط، أو «الأسدِ» فقط (وهو الخاصَّةُ) سُمِّيَ بذلك لاختصاصِه بحقيقةٍ واحدةٍ (كالضاحِكِ بالقوةِ) هذا مثالٌ للقسم الأولِ من قسمَيْ «العَرَضِ اللازمِ»، لأنَّ «الضَّحِكَ بالقوةِ» لا يَنفَكُّ عن ماهِيَّةِ «الإنسان»[1]، ويُسمَّىٰ هذا القسمُ بـ «اللازمِ الخاصَّةِ» (أو) كالضاحكِ (بالفِعلِ) هذا مثالٌ للقسم الأولِ من قسمَيْ «العَرَضِ المُفارِقِ»، لأنَّ «الضَّحِكَ بالفعلِ» يَنفَكُّ عن ماهِيَّةِ «الإنسان»[2]، ويُسمَّىٰ هذا القسمُ بـ «المُفارِقِ الخاصَّةِ»، فكلٌّ من المِثالينِ المذكورين «خاصَّةٌ» (للإنسانِ) لأنه يختصُّ بأفراده فقط (وتُرسَمُ) الخاصَّةُ (بأنها كُلِّيَّةٌ تُقالُ علىٰ ما) أي: أفرادٍ (تحتَ حقيقةٍ واحدةٍ فقط) كـ «الضاحكِ» يُقالُ علىٰ «زيدٍ» و«عمروٍ» و«خالدٍ»، وهم أفرادٌ تحت حقيقةِ «الإنسان» (قولًا عَرَضِيًّا) خَرجَ به «النوعُ» و«الفصلُ»، لأنهما مقولانِ علىٰ ما تحتَهما قولًا ذاتيًّا لا عَرَضِيًّا.

(وإمَّا أنْ يَعُمَّ) كلٌّ مِن «العَرَضِ اللازم»، و«العَرَضِ المُفارِق» أفرادَ (حقائقَ فوقَ) حقيقةٍ (واحدةٍ) كحقائقِ كلٍّ من «الإنسانِ» و«الفرسِ» و«الأسدِ» وغيرِها من الحيَوانات (وهو العَرَضُ العامُّ) سُمِّيَ بذلك لِعمومِه حقائقَ مختلفةٍ (كالمُتَنَفِّسِ بالقوةِ) هذا مثالٌ للقسم الثاني من قسمَيْ «العَرَضِ اللازمِ»، لأنَّ «التنفُّسَ بالقوةِ» لا يَنفَكُّ عن ماهِيَّةِ «الإنسانِ» و«الفرسِ» و«الأسدِ»، ويُسمَّىٰ هذا القسمُ بـ «اللازمِ العَرَضِيِّ العامِّ» (أو) كالمُتَنفِّسِ (بالفعلِ) هذا مثالٌ للقسم الثاني من قسمَيْ «العَرَضِ المُفارِقِ»، لأنَّ «التنفُّسَ بالفعلِ» يَنفَكُّ عن ماهِيَّةِ «الإنسان»

(١) «القوةُ» كما عَرَّفها البعضُ: عدمُ حصولِ الشيءِ في زمان الحالِ مع إمكانِه له، أو: إمكانُ حصولِ الشيءِ مع عدمِه.

(٢) «الفعل» كما عَرَّفه البعضُ: الحصولُ في الحال، أو: إمكانُ حصولِ الشيءِ مع وجودِه.

و«الفرسِ» و«الأسدِ»، ويُسمَّىٰ هذا القسمُ بـ «المُفارِقِ العَرَضِيِّ العامِّ»، فكلٌّ من المِثالينِ المذكورين «عرَضٌ عامٌّ» (للإنسانِ وغيرِه من الحيوانات) لأنه يعُمُّ أفرادَها جميعًا (ويُرسَمُ) العرَضُ العامُّ (بأنه كُلِيٌّ يُقالُ علىٰ ما) أي: أفرادٍ (تحتَ حقائقَ مُختلِفةٍ) كـ «المُتَنفِّسِ» يُقالُ علىٰ أفرادِ «الإنسانِ»، ويُقالُ أيضًا علىٰ أفرادِ «الفرسِ» وأفرادِ «الأسدِ» (قولًا عَرَضِيًّا) خَرجَ به «الجنسُ» لأنه مقولٌ علىٰ ما تحتَ حقائقَ مختلفةٍ قولًا ذاتيًّا لا عَرَضِيًّا.

خلاصةُ القولِ: أنَّ «الخاصَّةَ» علىٰ قسمينِ: «خاصَّةٌ لازمةٌ» كـ «الضاحكِ بالقوة»، و«خاصَّةٌ مُفارِقةٌ» كـ «الضاحكِ بالفعل»، وأنَّ «العَرَضَ العامَّ» علىٰ قسمينِ: «العَرَضُ العامُّ اللازمُ» كـ «المُتنَفِّسِ بالقوة»، و«العَرَضُ العامُّ المُفارِقُ» كـ «المُتنَفِّسِ بالفعل».

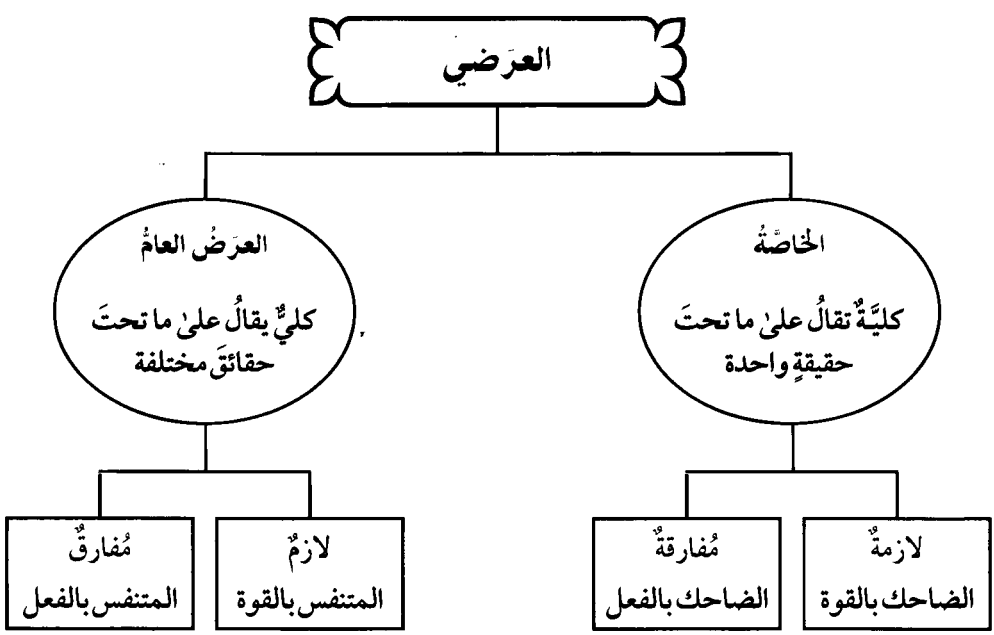

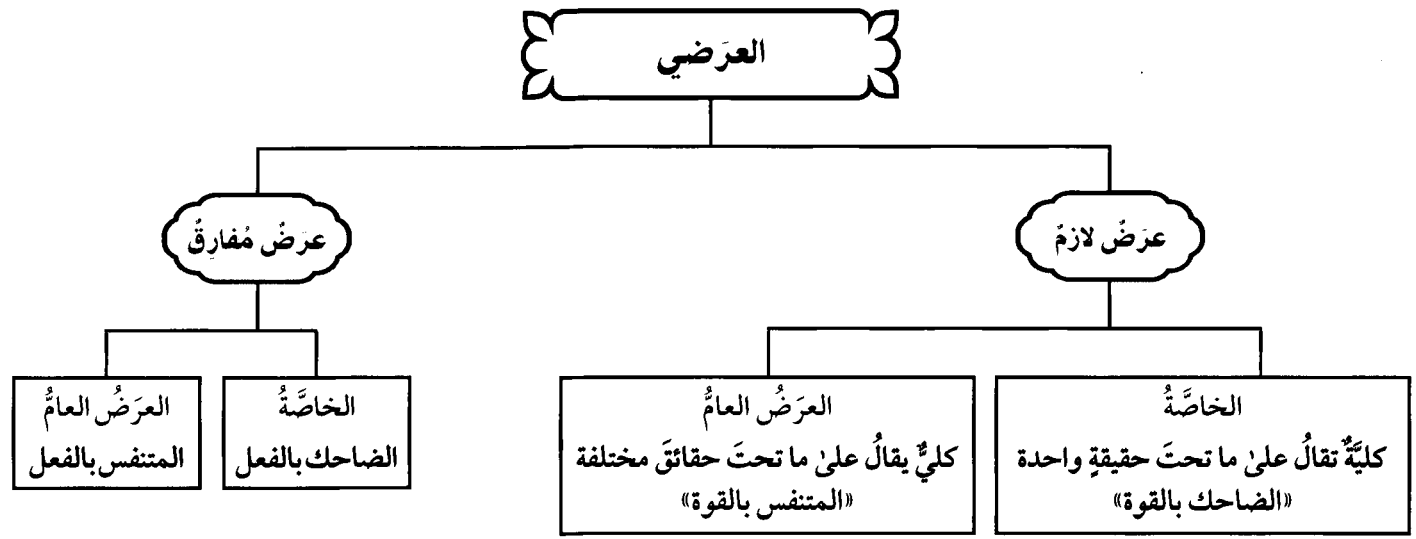
العرَضي
عرَضٌ لازمٌ
عرَضٌ مُفارِقٌ
الخاصَّةُ
كليَّةٌ تقالُ علىٰ ما تحتَ حقيقةٍ واحدة
«الضاحك بالقوة»
العرَضُ العامُّ
كليٌّ يقالُ علىٰ ما تحتَ حقائقَ مختلفة
«المتنفس بالقوة»
الخاصَّةُ
الضاحك بالفعل
العرَضُ العامُّ
المتنفس بالفعل

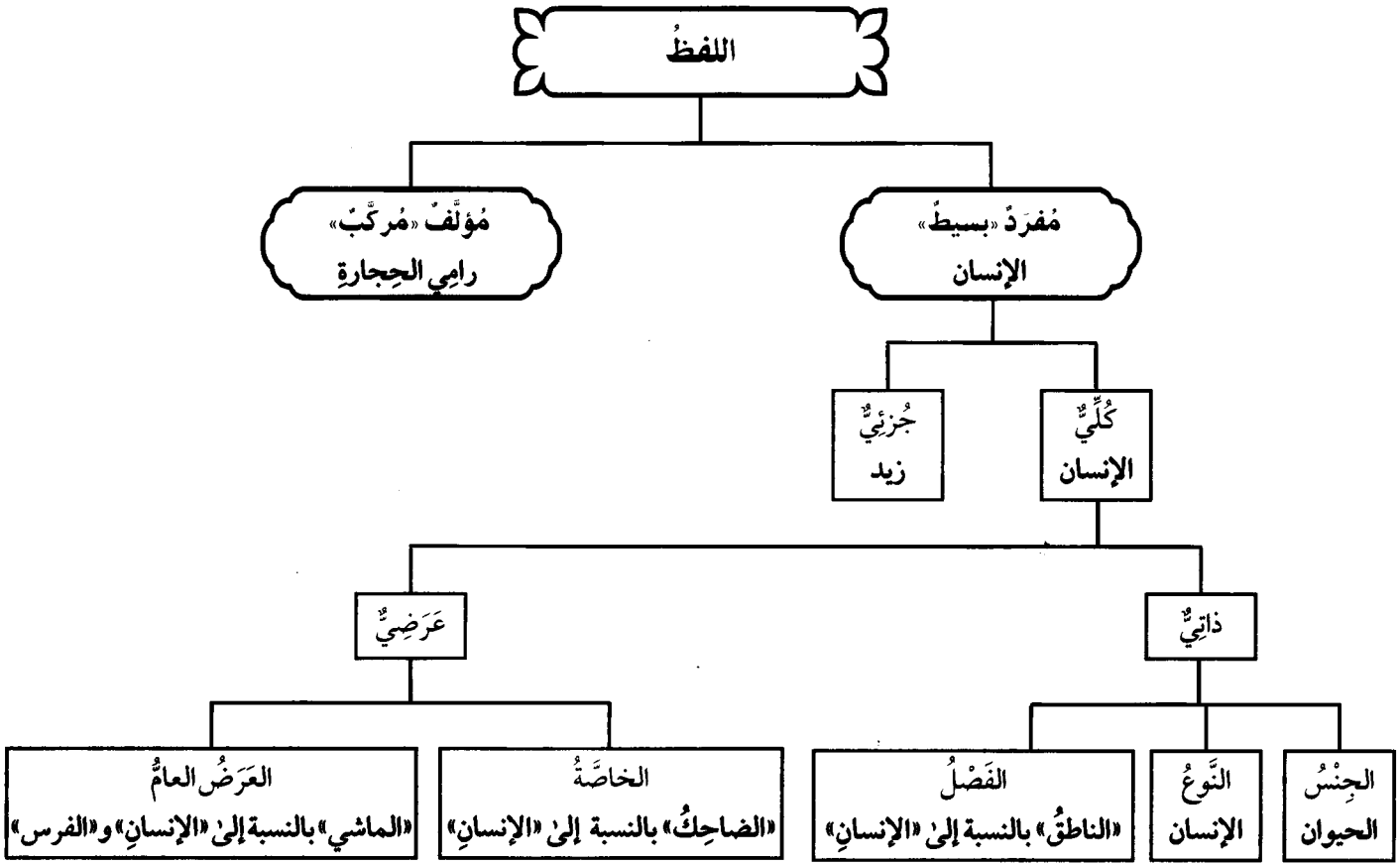
اللفظُ
مُفرَدٌ «بسيطٌ»
الإنسان
مُؤلَّفٌ «مُركَّبٌ»
رامِي الحِجارةِ
كُلِّيٌّ
الإنسان
جُزئِيٌّ
زيد
ذاتِيٌّ
عَرَضِيٌّ
الجِنْسُ
الحيوان
النَّوعُ
الإنسان
الفَصْلُ
«الناطقُ» بالنسبة إلىٰ «الإنسانِ»
الخاصَّةُ
«الضاحِكُ» بالنسبة إلىٰ «الإنسانِ»
العَرَضُ العامُّ
«الماشي» بالنسبة إلىٰ «الإنسانِ» و«الفرس»

القولُ الشارِحُ

مقصودُ القسمِ الأولِ[1] من علم المنطقِ هو (القولُ الشارِحُ) للماهِيَّة، ويُرادِفُه «المُعرِّفُ» و«التعريفُ».

[إنقسامُ القولِ الشارحِ إلى حدٍّ تامٍّ وناقصٍ، ورسمٍ تامٍّ وناقصٍ]

وينقسمُ إلىٰ قسمين، فالأولُ هو (الحدُّ) وهو في اللغة «المنعُ»، فسُمِّيَ به هذا القسمُ لأنه مانعٌ من دخولِ غيرِ أفرادِ المُعرَّفِ فيه، ومانعٌ من خروجِ بعضِ أفرادِه منه، وهو (قولٌ دالٌّ) بالدلالةِ التطابُقِيَّةِ (علىٰ ماهِيَّةِ) أي: حقيقةِ[2] (الشيءِ، وهو) علىٰ نوعين، فالأولُ هو (الذي يَتركَّبُ مِن جِنسِ الشيءِ وفَصلِه القَريبَينِ) صفةٌ للجنسِ والفصلِ (كالحيَوانِ) فإنه أقربُ جنسٍ إلىٰ «الإنسانِ»، ولذا يُسمَّىٰ بـ «الجنسِ السافِلِ»، وأبعدُ منه «الجسمُ النامي»، وأبعدُ منه «الجسمُ المُطلَقُ»، وأبعدُ منه «الجَوهَرُ» وهو «الجنسُ العالي» أو «جنسُ الأجناس» (الناطِقِ) فإنه أقربُ فصلٍ إلىٰ «الإنسانِ» لأنه يُميِّزُه عمّا يُشارِكُه في جنسِه القريبِ «الحيَوانِ»، وأبعدُ منه «الحسَّاسُ» لأنه يُميِّزُه عمّا يُشارِكُه في جنسِه البعيدِ «الجسمِ النامي»، وأبعدُ منه «النامي» لأنه يُميِّزُه عمّا يُشارِكُه في جنسِه البعيدِ «الجسمِ المُطلَقِ»، وأبعدُ منه «القابلُ للأبعاد الثلاثةِ» لأنه يُميِّزُه عمّا يُشارِكُه في جنسِه البعيدِ «الجوهَرِ»، فـ «الحيَوانُ الناطقُ» (بالنسبةِ إلىٰ الإنسانِ) و«الحيَوانُ الصاهلُ» بالنسبةِ إلىٰ الفرس، و«الحيَوانُ المُفترِسُ» بالنسبةِ إلىٰ الأسد، أحدُ نوعَي الحدِّ (وهو الحدُّ التامُّ) سُمِّيَ

---

(١) وهو قسمُ «التصورات».

(٢) «الماهِيَّةُ» منسوبةٌ إلىٰ «ما هي؟»، لأنه يُسألُ به عن حقيقةِ الشيءِ، فيُقالُ: «ماهي حقيقةُ الإنسانِ؟».

بـ «التامِّ» لحصولِ التعريفِ فيه بجميعِ الذاتِيَّاتِ[1] (و) النوعُ الثاني هو (الحدُّ الناقِصُ) سُمِّيَ بـ «الناقصِ» لحصولِ التعريفِ فيه ببعضِ الذاتِيَّاتِ[2] (وهو الذي يَتركَّبُ مِن جِنسِ الشيءِ البعيدِ) كـ «الجسمِ النامي» أو «الجسمِ المُطلَقِ» أو «الجَوهَرِ» (وفَصلِه القريبِ) أو يكونُ من «فصلِه القريبِ» فقط (كالجِسمِ الناطِقِ) أو «الناطِقِ» فقط (بالنسبةِ إلىٰ الإنسانِ) و«الجسمِ الصاهلِ» أو«الصاهلِ» بالنسبةِ إلىٰ الفرس، و«الجسمِ المُفتَرِسِ» أو«المُفترِسِ» بالنسبة إلىٰ الأسد.

(و) القسمُ الثاني من قِسمَي «القولِ الشارحِ» هو (الرَّسْمُ) وهو في اللغة «أثرُ الدار»، فلما كان التعريفُ في هذا القسمِ بعوارِضِ الشيءِ وخواصِّه الخارجةِ اللازِمةِ، والخارجُ اللازمُ للشيءِ أثرُ ذلك الشيءِ، سُمِّيَ بـ «الرَّسْمِ»، وهو علىٰ نوعين، فالأولُ هو الرَّسْمُ (التامُّ) سُمِّيَ بـ «التامِّ» لمُشابهتِه «الحدَّ التامَّ» في أمرينِ: في ذِكرِ «الجنسِ القريبِ» فيه، وفي كونِه مُقيَّدًا بأمرٍ مُختَصٍّ بالمُعرَّفِ -وهو «الخاصَّةُ»-، كما قُيِّدَ «الحدُّ التامُّ» بـ «الفصلِ القريبِ»، وهو مُختَصٌّ بالمُعرَّفِ (وهو الذي يَتركَّبُ من جِنسِ الشيءِ القريبِ، وخواصِّه اللازِمةِ) قَيَّده بـ «اللازمةِ» لخروجِ «الخواصِّ المُفارِقةِ» مثلِ «الضاحِكِ بالفعلِ»، فلا يجوزُ التعريفُ بها (كالحيَوانِ الضاحِكِ) بالقوة (في تعريفِ الإنسانِ، و) النوع الثاني هو (الرَّسْمُ الناقِصُ) سُمِّيَ بـ «الناقصِ» لعدمِ ذكرِ «الجنسِ القريبِ» فيه (وهو الذي يَتركَّبُ مِن عَرَضِيَّاتٍ تَختصُّ جُملَتُها) أي: بمجموعِها (بِحقيقةٍ واحدةٍ) وهذا المعنىٰ يتحققُ بإحدىٰ هذه الصورِ الثلاثةِ:

الأولىٰ: أنْ لا يَختصَّ شيءٌ مِن آحادِها بحقيقةٍ واحدةٍ، مثالُه: قولُنا في «الإنسان»: «ماشٍ علىٰ قدَميه، عريضُ الأظفار، بادي البشَرةِ، مستقيمُ القامَةِ»،

---

(١) أي: «الجنسِ القريب» و«الفصلِ القريب».

(٢) أي: «الفصلِ القريب».

فإنَّ كلَّ عَرَضٍ من العَرَضِيَّاتِ المذكورةِ لا يَختصُّ بـ «الإنسانِ»، لكنْ بمجموعِها اختصَّتْ به، فقولُنا هذا «رسمٌ ناقصٌ».

الثانية: أنْ لا يَختصَّ شيءٌ مِن آحادِها بحقيقةٍ واحدةٍ إلا واحدةً، مثالُه: قولُنا في «الإنسان»: «ماشٍ علىٰ قدَميه، عريضُ الأظفار، بادي البشَرةِ، مستقيمُ القامَةِ، ضحَّاكٌ بالطبْعِ»، فإنَّ كلَّ عَرَضٍ من العَرَضِيَّاتِ المذكورةِ لا يَختصُّ بـ «الإنسانِ» سوىٰ الأخيرةِ، فإنها مختصةٌ به، فقولُنا هذا «رسمٌ ناقصٌ» أيضًا.

الثالثة: أنْ يَختصَّ كلُّ واحدةٍ منها بحقيقةٍ واحدةٍ، مثالُه: قولُنا في «الإنسان»: «كاتبٌ بالقوةِ، ضحَّاكٌ بالطبْعِ»، فإنَّ كلَّ واحدٍ من العَرَضِيَينِ مُختصٌّ بـ «الإنسان»، فقولُنا هذا «رسمٌ ناقصٌ» أيضًا، عُلِمَ من هذا أنَّ «العَرَضَ العامَّ» لا يكونُ مُعرِّفًا، ولو تعدَّدَ مِن عَرَضَينِ اثنينِ أو أكثرَ، كقولنا في «الإنسان»: «ماشٍ مُتنفِّسٌ»، لأنه لا تَختصُّ جُملتُه بـ «الإنسان» (كقولِنا في تعريفِ الإنسانِ: إنه ماشٍ علىٰ قدَمَيهِ) خَرجَ به «الماشي علىٰ أربعةِ أقدامٍ» (عَريضُ الأَظفارِ) خَرجَ به «مُدوَّرُ الأظفارِ» كالطيور (بادي البَشَرَةِ) خَرجَ به «مستورُ البشَرةِ بالشَّعر» (مستقيمُ القامَةِ) خَرجَ به «مُنحرِفُ القامَةِ» كالجَمَل، وكلُّ واحدٍ من هذه العَرَضِيَّاتِ الأربعةِ لا يَختصُّ بـ «الإنسانِ» (ضحَّاكٌ بالطَّبْعِ) أي: لا بالتعليم، فمجموعُ هذه العَرَضِيَّاتِ مُختصٌّ بـ «الإنسانِ».

تنبيهان:

* **التنبيهُ الأولُ**: يدخلُ في «الرسمِ الناقصِ» التعريفُ بـ «الجنسِ البعيدِ» مع «الخاصَّةِ»، كقولنا في تعريف «الإنسانِ»: «جسمٌ ضاحكٌ»، ويدخل فيه أيضًا التعريفُ بـ «الخاصَّةِ» فقط، كقولنا في تعريف «الإنسانِ»: «ضاحكٌ».

* **التنبيهُ الثاني**: هناك صورٌ مُختلَفٌ فيها علىٰ قولينِ، فمنهم مَن عَدَّها «حدًا ناقصًا»، ومنهم مَن عَدَّها «رَسْمًا ناقصًا»، وهي:

ـ «الفصلُ» مع «الخاصَّةِ»، كقولنا: «ناطقٌ ضاحكٌ».

ـ «العَرَضُ العامُّ» مع «الفصلِ»، كقولنا: «ماشٍ ناطقٌ».

ـ «العَرَضُ العامُّ» مع «الخاصَّةِ»، كقولنا: «ماشٍ ضاحكٌ».

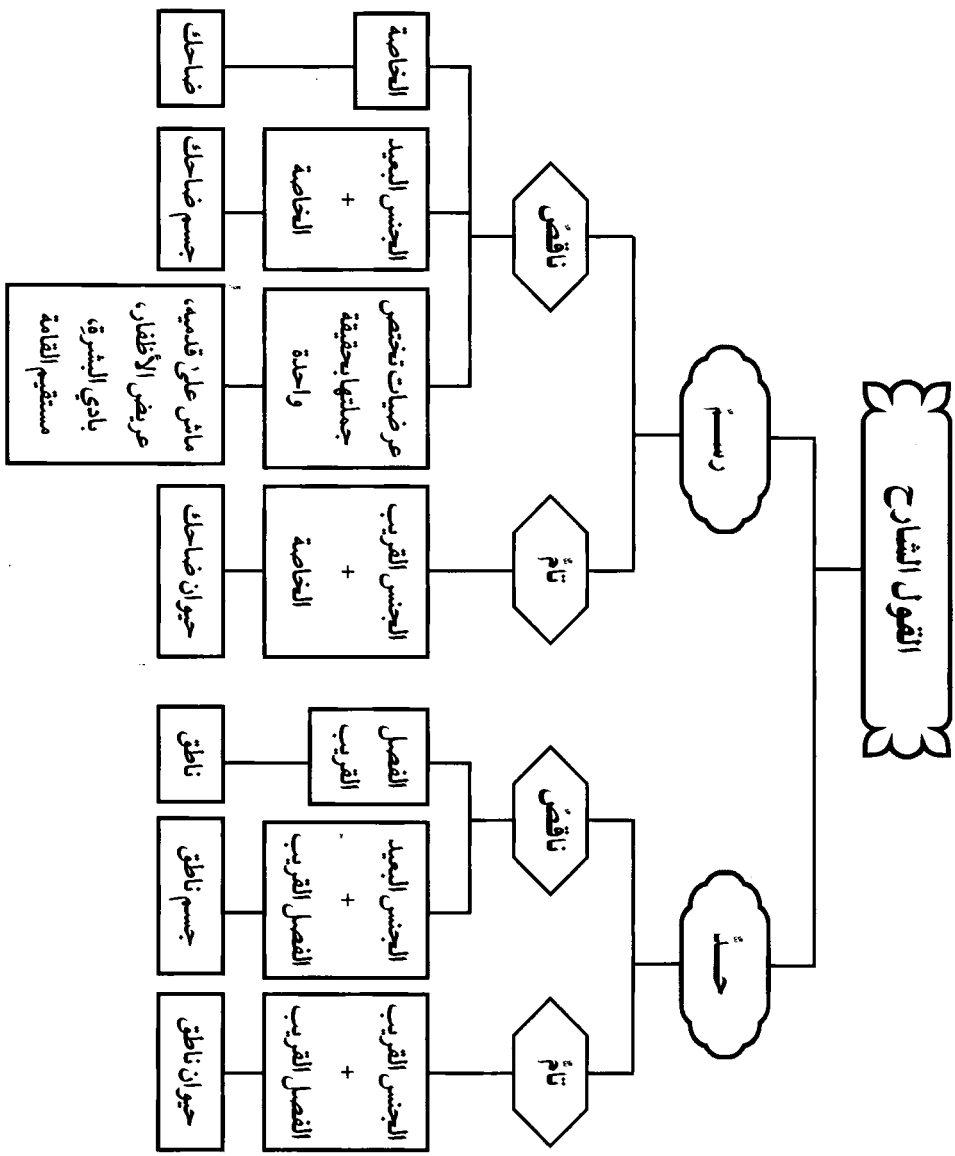

القضايا

مبادئُ القسم الثاني[1] من علم المنطقِ هي (القضايا) جمعُ «قضيَّةٍ»[2]، سُمِّيتْ بذلك لأنه قُضِيَ وحُكِمَ فيها بشيءٍ علىٰ شيءٍ، وأوردَها المصنِّفُ بصيغة الجمعِ تنبيهًا علىٰ كثرتِها وتَعَدُّدِها في نفسِها، وهي باعتبار اشتمالِها علىٰ الحكم يُقالُ لها: «قضيةٌ»، وباعتبار احتمالِها الصدقَ والكذبَ يُقالُ لها: «خبرٌ»، وباعتبار إفادتِها الحكمَ يُقالُ لها: «إخبارٌ»، وباعتبار كونِها جزءًا مِن القياس يُقالُ لها: «مقدِّمةٌ»، وباعتبار أنه يُطلَبُ لها الدليلُ يُقالُ لها: «مطلوبٌ»، وباعتبار أنها تَحصُلُ وتَنتُجُ عن الدليل يُقالُ لها: «نتيجةٌ»، وباعتبار أنه يُسألُ عنها يُقالُ لها: «مسألةٌ»، فالذاتُ واحدةٌ، واختلافُ العباراتِ باختلاف الاعتبارات (القضيةُ قولٌ) مُركَّبٌ (يَصِحُّ) أي: يُمكِنُ في نفس الأمرِ بغضِّ النظَرِ عن القائلِ وعن الاعتقادِ (أنْ يُقالَ لِـ) في أو عن (قائلِه إنه صادِقٌ فيه) أي: في ما قاله (أو كاذبٌ) فيه، خَرجَ بهذا التعريفِ: الأقوالُ الناقصةُ مثلُ «إنْ جاء زيدٌ»، والإنشائيَّاتُ مِن الأمرِ والنهيِ والاستفهامِ وغيرِها.

[انقسامُ القضايا إلىٰ حَمْلِيَّةٍ، وشَرطِيَّةٍ مُتَّصلةٍ، وشَرطِيَّةٍ مُنفصلةٍ]

(وهي) علىٰ قسمين (إمَّا حَمْلِيَّةٌ) وهي: ما حُكِمَ فيها بثبوتِ شيءٍ لشيءٍ، أو بنفيِ شيءٍ عن شيءٍ، وهي إمَّا:

ـ أنْ تَنحَلَّ إلىٰ مُفردينِ، كما في «زيدٌ قائمٌ»، فإنَّ كلًّا من «زيد» و«قائم» مُفردٌ.

ـ أو تَنحَلَّ إلىٰ مُفردٍ وقضيةٍ، كما في «زيدٌ أبوه قائمٌ»، فإنَّ «زيد» مُفردٌ، و«أبوه قائم» قضيةٌ.

---

(١) وهو قسمُ «التصديقات».

(٢) مثلُ «مَطَايا ومَطِيَّةٍ».

وسُمِّيتْ بـ «الحَمْلِيَّةِ» لاشتمالِها علىٰ «الحَمْلِ»، وهو «اِتِّحادُ المُتغايِرَينِ في المفهوم بِحسَب الوجودِ»، ففي قولنا: «زيدٌ كاتبٌ» مفهومُ «زيد» مُغايِرٌ لمفهوم «كاتب»، لكنَّهما موجودانِ بوجودٍ واحدٍ (كقولِنا زيدٌ كاتِبٌ) أو «زيدٌ ليس بكاتبٍ» (وإمَّا شرطِيَّةٌ) سُمِّيتْ بذلك لاشتمالِها علىٰ أدواتِ الشرطِ[1]، وهي تَنحَلُّ إلىٰ قضِيَّتين حَمْلِيَّتينِ، ففي قولنا: «إنْ كانت الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ» تَنحَلُّ إلىٰ «الشمسُ طالعةٌ» و«النهارُ موجودٌ»، وكلٌّ منهما قضيةٌ «حَمْلِيةٌ»، والقضيةُ الشرطِيَّةُ علىٰ نوعين، إما شرطِيَّةٌ (مُتصِلةٌ) وهي «ما حُكِمَ فيها بصدقِ قضيةٍ علىٰ تقديرِ صدقِ قضيةٍ أخرىٰ، أو بعدمِ صدقِ قضيةٍ علىٰ تقديرِ صدقِ قضيةٍ أخرىٰ»، وسُمِّيتْ بذلك إمّا لاتصالِ طرَفيها في الصدقِ والمَعِيَّةِ، أو لوقوعِ اتصالِ نسبةٍ بنسبةٍ أخرىٰ، أو لاشتمالِها علىٰ لزومِ التالي للمُقَدَّمِ (كقولِنا إنْ كانت الشمسُ طالِعةً فالنهارُ موجودٌ) أو «ليس إنْ كانت الشمسُ طالعةً فالليلُ موجودٌ» (وإمَّا شرطِيَّةٌ مُنفصِلةٌ) وهي «ما حُكِمَ فيها بالتنافي بينَ طرَفيها، أو بنفيِ التنافي بين طرَفيها»، وسُمِّيتْ بذلك لوجودِ حرفِ الانفصالِ فيها، وهو «إمَّا» (كقولنا العددُ إمَّا أنْ يكونَ زوجًا أو فردًا) أو «ليس إمَّا أنْ يكونَ الإنسانُ أسودَ أو كاتبًا» (والجُزءُ الأولُ) أي: المحكومُ عليه (من) القضيةِ (الحَمْلِيَّةِ) كـ«زيدٌ» في قولنا: «زيدٌ كاتبٌ»، وكـ«دِرهمٌ» في قولنا: «عندي درهمٌ» (يُسمَّىٰ موضوعًا) سُمِّيَ بذلك لأنه وُضِعَ وعُيِّنَ ليُحكَمَ عليه بشيءٍ (و) الجزءُ (الثاني) أي: المحكومُ به، كـ«كاتبٌ» في قولنا: «زيدٌ كاتبٌ»، وكـ«عندي» في قولنا: «عندي درهمٌ»، يُسمَّىٰ (محمولًا) سُمِّيَ بذلك لأنه أمرٌ جُعِلَ محمولًا لموضوعِه يُحكَمُ به عليه (والجُزءُ الأولُ مِن) القضيةِ (الشرطِيَّةِ) نحوُ

(١) إمَّا باعتبارِ نفسِها كما في قولنا: «إنْ كانت الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ»، أو باعتبارِ لازِمها كما في قولنا: «العددُ إمَّا زوجٌ أو فردٌ» فإنه يَلزَمُ منه: «إنْ كان زوجًا فهو ليس بفردٍ» أو «إنْ كان فردًا فهو ليس بزوجٍ».

«إنْ كانت الشمسُ طالعةً» مِن قولنا: «إنْ كانت الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ»، ونحوُ «العددُ إمَّا زوجٌ» مِن قولنا: «العددُ إمَّا زوجٌ أو فردٌ» (يُسمَّىٰ مُقَدَّمًا) سُمِّيَ بذلك لتَقدُّمِه علىٰ «التالي» (و) الجزءُ (الثاني) نحوُ «فالنهارُ موجودٌ» و«أو فردٌ» مِن المثالين المذكورين، يُسمَّىٰ (تالِيًا) سُمِّيَ بذلك لِتُلُوِّه «المُقدَّمَ».

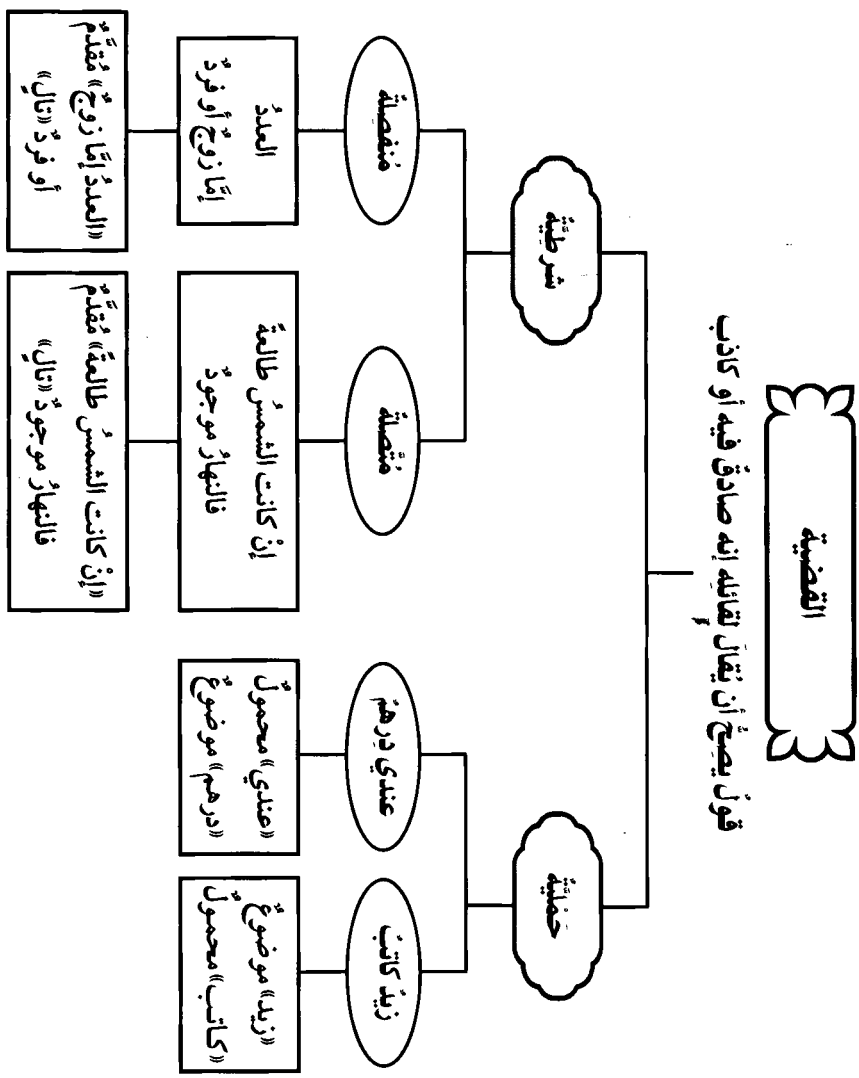

[انقسامُ القضيةِ إلى مُوجَبةٍ وسالبةٍ]

(والقضِيَّةُ) حمليةً كانت أو شرطيةً (إمَّا مُوجَبَةٌ[1]) وهي في «الحَمْليَّةِ»: ما حُكِمَ فيها بثبوتِ شيءٍ لشيءٍ، وفي «الشرطيَّةِ المُتَّصلةِ»: ما حُكِمَ فيها بصدقِ قضيةٍ علىٰ تقديرِ صدقِ قضيةٍ أخرىٰ، وفي «الشرطيَّةِ المُنفصِلةِ»: ما حُكِمَ فيها بالتنافي بينَ طرَفيها (كقولِنا) في «الحَمْليَّةِ» (زيدٌ كاتِبٌ) فإننا في هذه القضيةِ حَكَمْنا بثبوتِ «الكتابةِ» لـ «زيدٍ»، وكقولنا في «المُتَّصلةِ»: «إنْ كانت الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ»، فإننا حَكَمْنا بصدقِ «وجودِ النهارِ» علىٰ تقديرِ صدقِ «طلوعِ الشمسِ»، وكقولنا في «المُنفصِلةِ»: «العددُ إمّا زوجٌ أو فردٌ»، فإننا حَكَمْنا بالتنافي بينَ «الزوجيةِ» و«الفرديةِ» (وإمَّا سالِبةٌ) وهي في «الحَمْليَّةِ»: ما حُكِمَ فيها بِنَفْيِ شيءٍ عن شيءٍ، وفي «الشرطيَّةِ المُتَّصلةِ»: ما حُكِمَ فيها بعدمِ صدقِ قضيةٍ علىٰ تقديرِ صدقِ قضيةٍ أخرىٰ، وفي «الشرطيَّةِ المُنفصِلةِ»: ما حُكِمَ فيها بنفيِ التنافي بين طرَفيها (كقولِنا) في «الحَمْليَّةِ» (زيدٌ ليس بكاتِبٍ) فإننا في هذه القضيةِ حَكَمْنا بنَفْيِ «الكتابةِ» عن «زيدٍ»، وكقولنا في «المُتَّصلةِ»: «ليس إنْ كانت الشمسُ طالعةً فالليلُ موجودٌ»، فإننا حَكَمْنا بعدمِ صدقِ «وجودِ الليلِ» علىٰ تقديرِ صدقِ «طلوعِ الشمسِ»، وكقولنا في «المُنفصِلةِ»: «ليس الإنسانُ إمَّا أسودَ أو كاتبًا»، فإننا حَكَمْنا بنفيِ التنافي بينَ «الأسودِ» و«الكاتبِ».

---

(١) يَصِحُّ قراءتُها بفتحِ «الجيمِ»، وأصلُها «مُوجَبٌ فيها»، فحُذفَ الجارُّ، ويَصِحُّ قراءتُها بكسرِ «الجيمِ» علىٰ الإسنادِ المجازي.

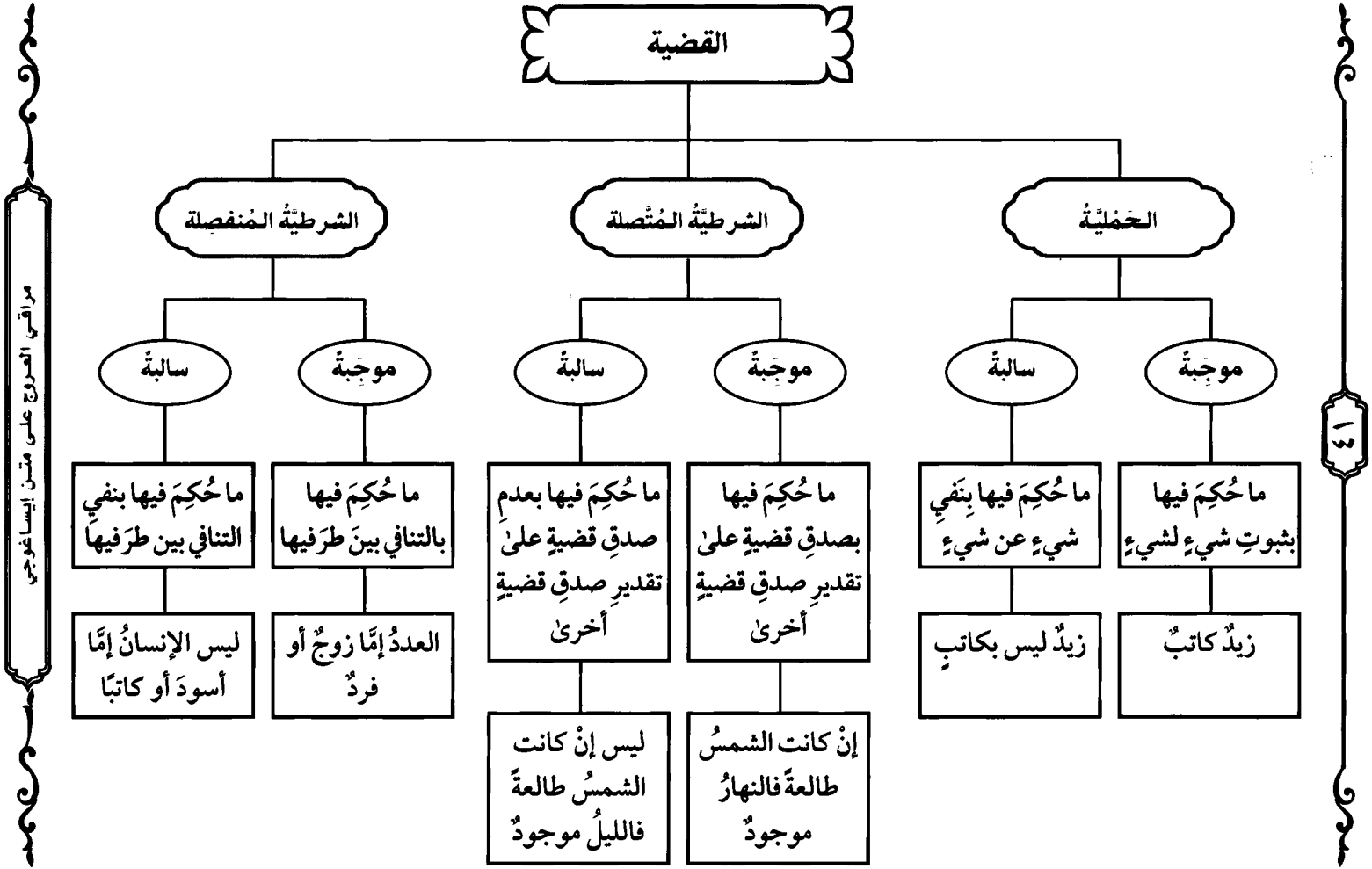
القضية
الحَمْليَّةُ
الشرطيَّةُ المُتَّصلة
الشرطيَّةُ المُنفصِلة
موجَبةٌ
سالبةٌ
موجَبةٌ
سالبةٌ
موجَبةٌ
سالبةٌ
ما حُكِمَ فيها بثبوتِ شيءٍ لشيءٍ
ما حُكِمَ فيها بِنَفْيِ شيءٍ عن شيءٍ
ما حُكِمَ فيها بصدقِ قضيةٍ علىٰ تقديرِ صدقِ قضيةٍ أخرىٰ
ما حُكِمَ فيها بعدمِ صدقِ قضيةٍ علىٰ تقديرِ صدقِ قضيةٍ أخرىٰ
ما حُكِمَ فيها بالتنافي بينَ طرَفيها
ما حُكِمَ فيها بنفيِ التنافي بين طرَفيها
زيدٌ كاتبٌ
زيدٌ ليس بكاتبٍ
إنْ كانت الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ
ليس إنْ كانت الشمسُ طالعةً فالليلُ موجودٌ
العددُ إمَّا زوجٌ أو فردٌ
ليس الإنسانُ إمَّا أسودَ أو كاتبًا

[اِنقسامُ القضيةِ الحَمْلِيَّةِ إلى مخصوصةٍ، ومُسَوَّرةٍ، ومُهْمَلةٍ]

ثم شرع المُصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقسيم «القضيةِ الحَمْليَّةِ» باعتبارِ موضوعِها، فقال (و) في القضيةِ «الحَمْليَّةِ» (كلٌّ واحدٍ منهما) أي: مِن القضيتين «الموجَبةِ» و«السالبةِ» علىٰ ثلاثة أقسامٍ، وذلك لأنَّ «موضوعَ» القضيةِ (إمَّا) أنْ يكونَ «جزئيًّا» أو «كلِّيًّا»، فإنْ كان «جزئيًّا» فالقضيةُ (مخصوصةٌ) سُمِّيتْ بذلك لخُصوصِ موضوعِها، وتُسمَّىٰ «شخصِيَّةً» أيضًا، لكونِ موضوعِها مُشَخَّصًا[1] (كما ذكرنا) أي: في المُوجَبة «زيدٌ كاتبٌ»، وفي السالبة «زيدٌ ليس بكاتبٍ». وإنْ كان موضوعُها «كلِّيًّا» فإمّا أنْ يكونَ الحُكمُ فيها علىٰ «نفسِ الحقيقةِ» أو علىٰ «أفرادِها»، فإنْ كان الحُكمُ علىٰ «نفسِ الحقيقةِ» فالقصيةُ «طبيعِيَّةٌ»[2]، وإنْ كان علىٰ «أفرادِها» فإمَّا أنْ تكونَ كَمِّيَّةُ الأفرادِ فيها «مُبيَّنَةً» أو «لا»، فإنْ كانت «مُبيَّنَةً» فالقضيةُ «مُسَوَّرةٌ» (و) هي علىٰ نوعين (إمَّا كُلِّيَّةٌ) سُمِّيتْ بذلك لدلالتِها علىٰ جميعِ أفرادِ الموضوع (مُسَوَّرةٌ) سُمِّيتْ بذلك لاشتمالِها علىٰ «السُّورِ» الذي يَحصُرُ ويُحيطُ كَمِّيَّةَ أفرادِ الموضوعِ، وتُسمَّىٰ بـ «المحصورةِ» كذلك، لِحَصْرِ أفرادِ موضوعِها (كقولِنا) في الموجَبة (كلُّ إنسانٍ) أو الإنسانُ (كاتِبٌ) بالقوة، فأسوار «الموجَبةِ الكُلِّيَّةِ» هي: «كل» و«ال» الاستغراقِيةُ (و) كقولنا في السالبة (لا شيءَ) أو لا واحِدَ (مِن الإنسانِ بكاتِبٍ) فأسوارُ «السالبةِ الكُلِّيَّةِ» هي: «لا شيءَ» و«لا واحِدَ» (وإمَّا جُزئِيَّةٌ) سُمِّيتْ بذلك لدلالتِها علىٰ بعضِ أفرادِ الموضوع (مُسَوَّرةٌ، كقولِنا) في الموجَبة

---

(١) أي: جزئيًا حقيقيًّا.

(٢) سُمِّيت بذلك لأنَّ الحكمَ فيها إنما وقع علىٰ طبيعة الكُلِّيِّ -أي: ماهِيَّته-، لا علىٰ ما صَدقَ عليه من الأفراد، كما في قولنا: «الإنسانُ نوعٌ»، و«الحيَوانُ جنسٌ»، إذ لا شيءَ من أفراد «الإنسانِ» بنوعٍ، ولا شيءَ من أفراد «الحيَوانِ» بجنس. والمُصنِّفُ لم يَذكرْ هذا القسمَ من القضايا لأنها غيرُ مُعْتَبَرةٍ في العلوم.

(بعضُ) أو واحدٌ من (الإنسانِ كاتِبٌ) فأسوارُ «الموجَبةِ الجُزئيَّةِ» هي: «بعضُ» و«واحِدٌ من» (و) كقولنا في السالبة (بعضُ الإنسانِ ليس) أو ليس بعضُ الإنسانِ، أو ليس كلُّ إنسانٍ، أو واحدٌ من الإنسان ليس (بكاتِبٍ) فأسوارُ «السالبةِ الجُزئيَّةِ» هي: «بعضُ.. ليس» و«ليس بعضُ» و«ليس كلُّ» و«واحِدٌ.. ليس» (وإمَّا أنْ لا يكونَ) كلٌّ من القضيتين «الموجَبةِ» و«السالبةِ» (كذلك) أي: «مخصوصةٍ» أو «مُسَوَّرةٍ»، فتكونُ كَمِّيَّةُ الأفرادِ فيها غيرَ مُبَيَّنةٍ (وتُسمَّىٰ) حينئِذٍ (مُهمَلَةً) سُمِّيتْ بذلك لأنه أُهمِلَ فيها بيانُ كَمِّيَّةِ الأفراد (كقولِنا) في الموجَبة (الإنسانُ كاتِبٌ) هذا إذا كانت «ال» في المثال للجنس، أمّا لو كانت للاستغراق فتكونُ القضيةُ حينئِذٍ «مُسوَّرةً مُوجَبةً كُليةً» كما مَرَّ (و) كقولنا في السالبة (الإنسانُ ليس بكاتِبٍ).

تَتِمَّةٌ:

كلُّ ما مَرَّ من أنواعِ القضايا يتعلَّقُ بالقضيةِ «الحَمْليَّةِ»، وها أنا أذكُرُ الآنَ ما يتعلَّقُ بالقضيةِ «الشرطِيَّةِ»، فأقولُ:

«المخصوصةُ» مِن «الشرطِيَّةِ»: ما كانت علىٰ حالٍ مُعيَّنٍ وزمَنٍ مُعيَّنٍ.

ومثالُها في «المُتَّصِلةِ»: إنْ جِئتَني الآنَ أكرمْتُكَ، ومثالُها في «المُنفصِلةِ»: زيدٌ الآنَ إمّا كاتبٌ أو غيرُ كاتبٍ.

و«المُسوَّرةُ» مِن «الشرطِيَّةِ»: ما كانت علىٰ جميعِ الأحوالِ وفي جميعِ الأزمانِ.

ومثالُها في «المُتَّصِلةِ الكُليَّةِ»: كُلما كانت الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ، ومثالُها في «المُتَّصِلةِ الجُزئيةِ»: قد يكونُ إذا كان الشيءُ حيَوانًا كان إنسانًا.

ومثالُها في «المُنفصِلةِ الكُليَّةِ»: دائمًا إمّا أنْ يكونَ العددُ زوجًا أو فردًا، ومثالُها في «المُنفصِلةِ الجُزئيةِ»: قد يكونُ إمّا أنْ يكونَ الشيءُ حيَوانًا أو أبيضَ.

و«المُهمَلَةُ» مِن «الشرطِيَّةِ»: ما لم تكُنْ علىٰ حالٍ مُعيَّنٍ ولا علىٰ جميعِ الأحوالِ، ولم تكُنْ في زمَنٍ مُعيَّنٍ ولا في جميعِ الأزمانِ.

ومثالُها في «المُتَّصِلةِ»: إنْ كانت الشمسُ طالعةً فالأرضُ مُضيئةٌ، ومثالُها في «المُنفصِلةِ»: إمّا أنْ يكونَ العددُ زوجًا أو فردًا.

أمَّا أسوارُ «المُسوَّرةِ» مِن «الشرطِيَّاتِ المُتَّصِلةِ» فهي كالتالي:

سُورُ «المُوجَبةِ الكُليَّةِ»: كلَّما، مهما، حيثُما، متىٰ، متىٰ ما.

وسُورُ «المُوجَبة الجُزئيَّةِ»: قد يكونُ.

وسُورُ «السالبةِ الكُليَّةِ»: ليس البَتَّةَ.

وسُورُ «السالبة الجُزئيَّةِ»: قد لا يكونُ.

أمَّا أسوارُ «المُسوَّرةِ» مِن «الشرطِيَّاتِ المُنفصِلةِ» فهي كالتالي:

سُورُ «المُوجَبةِ الكُليَّةِ»: دائمًا.

وسُورُ «المُوجَبةِ الجُزئيَّةِ»: قد يكونُ.

وسُورُ «السالبةِ الكُليَّةِ»: ليس البَتَّةَ.

وسُورُ «السالبةِ الجُزئيَّةِ»: قد لا يكونُ.

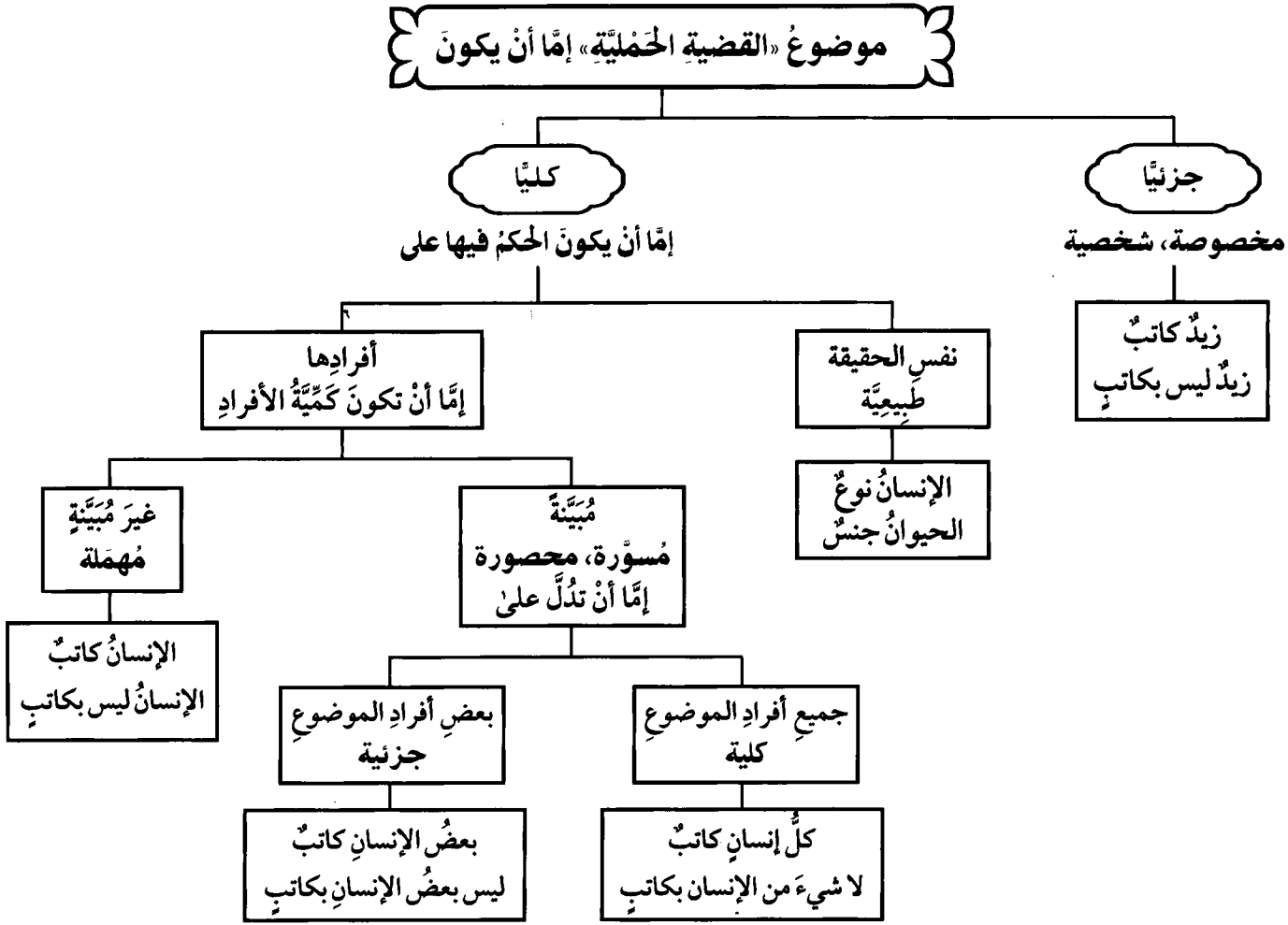
موضوعُ «القضيةِ الحَمْليَّةِ» إمَّا أنْ يكونَ
جزئيًّا
مخصوصة، شخصية
زيدٌ كاتبٌ
زيدٌ ليس بكاتبٍ
كليًّا
إمَّا أنْ يكونَ الحكمُ فيها على
نفسِ الحقيقة
طَبِيعِيَّة
الإنسانُ نوعٌ
الحيوانُ جنسٌ
أفرادِها
إمَّا أنْ تكونَ كَمِّيَّةُ الأفرادِ
غيرَ مُبَيَّنَةٍ
مُهمَلة
الإنسانُ كاتبٌ
الإنسانُ ليس بكاتبٍ
مُبَيَّنَةً
مُسوَّرة، محصورة
إمَّا أنْ تدُلَّ علىٰ
جميعِ أفرادِ الموضوعِ
كلية
كلُّ إنسانٍ كاتبٌ
لا شيءَ من الإنسان بكاتبٍ
بعضِ أفرادِ الموضوعِ
جزئية
بعضُ الإنسانِ كاتبٌ
ليس بعضُ الإنسانِ بكاتبٍ

أسوارُ القضيةِ			
القضية	الحملية	المتصلة	المنفصلة
الموجبة الكلية	كل، «ال» الاستغراقية	كلَّما، مهما، حيثُما، متىٰ، متىٰ ما	دائمًا
السالبة الكلية	لا شيءَ، لا واحدَ	ليس البَتَّةَ	ليس البَتَّةَ
الموجبة الجزئية	بعض، واحدٌ مِن	قد يكونُ	قد يكونُ
السالبة الجزئية	بعضُ.. ليس، ليس بعضُ، ليس كلٌّ، واحِدٌ.. ليس	قد لا يكونُ	قد لا يكونُ

[اِنقسامُ الشرطِيَّةِ المُتَّصِلةِ إلى لُزومِيَّةٍ، واتِّفاقِيَّةٍ]

(و) القضيةُ الشرطيَّةُ (المُتَّصِلةُ) علىٰ قسمين (إمّا لُزومِيَّةٌ) وهي: ما حُكِمَ فيها بثُبوتِ نسبةٍ علىٰ تقديرِ ثبوتِ نسبةٍ أخرىٰ لعَلاقةٍ، وسُمِّيتْ بذلك لاشتمالِها علىٰ لزومِ التالي للمُقدَّم، أو بتعبيرٍ آخَرَ: لوجود عَلاقةٍ لزومِيَّةٍ بينَ المُقدَّمِ والتالي (كقولِنا: إنْ كانت الشمسُ طالِعةً فالنهارُ موجودٌ) ففي هذا المثالِ حَكَمْنا بـ «ثُبوتِ وجودِ النهارِ» علىٰ تقدير «ثُبوتِ طلوعِ الشمسِ» لعَلاقةٍ، وهي كونُ «طلوعِ الشمسِ» علةً لـ «وجودِ النهارِ». ثم اعلم أنَّ العَلاقةَ في اللزومِيَّةِ أمرٌ من أمورٍ أربعةٍ، وهي:

* أنْ يكونَ المُقدَّمُ علةً للتالي، مثالُه: «إن كانت الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ»، فـ «طلوعُ الشمسِ» علةٌ لـ «وجودِ النهارِ».

* أنْ يكونَ المُقدَّمُ معلولًا للتالي، مثالُه: «إن كان النهارُ موجودًا فالشمسُ طالعةٌ»، فـ «وجودُ النهارِ» معلولٌ لـ «طلوعِ الشمسِ».

* أنْ يكونَ المُقدَّمُ والتالي معلولَينِ لعِلَّةٍ خارجِ القضيةِ، مثالُه: «إن كان النهارُ موجودًا فالعالَمُ مُضِيءٌ»، فـ «وجودُ النهارِ» و«ضِياءُ العالَمِ» معلولَينِ لـ «طلوعِ الشمسِ».

* أنْ تكونَ بينَ المُقدَّمِ والتالي عَلاقةُ «التَّضايُفِ»[1]، مثالُه: «إن كان زيدٌ أبًا لعَمرٍو فعَمروٌ ابنُه»، فإنَّ «الأُبُوَّةَ» لا يُتَعَقَّلُ بدونِ تَعقُّلِ «البُنُوَّةِ»، و«البُنُوَّةُ» لا يُتَعقَّلُ بدونِ تَعقُّلِ «الأُبُوَّةِ».

(وإمَّا اتِّفاقِيَّةٌ) وهي: ما حُكِمَ فيها بثُبوتِ نسبةٍ علىٰ تقديرِ ثُبوتِ نسبةٍ أخرىٰ لا لعَلاقةٍ، وسُمِّيتْ بذلك لأنَّ ثُبوتَ النسبةِ حَصَلَ فيها بلا عَلاقةٍ لزومِيَّةٍ بينَ

(١) وهي: كونُ الشيئينِ بحيثُ لا يُعقَلُ أحدُهما بدون تَعقُّلِ الآخَرِ.

المُقدَّم والتالي، وإنما بِمُجرَّدِ الاتِّفاقِ (كقولِنا: **إنْ كان الإنسانُ ناطِقًا فالحِمارُ ناهِقٌ**) ففي هذا المثال حَكَمْنا بـ «ثُبوتِ نطقِ الإنسانِ» علىٰ تقدير «ثُبوتِ نَهيقِ الحِمارِ»، والحالُ أنه لا عَلاقةَ بينَ «نُطقِ الإنسانِ» و«نَهيقِ الحِمارِ».

[إنقسامُ الشرطِيَّةِ المُنفَصِلةِ إلى حقيقيَّةٍ، ومانِعَةِ الجَمْعِ، ومانِعَةِ الخُلُوِّ]

(و) القضيةُ الشرطيَّةُ (المُنفَصِلةُ) علىٰ ثلاثة أقسامٍ (إمَّا حقيقيَّةٌ) وهي: ما حُكِمَ فيها بالتنافي بينَ طرَفيها صِدْقًا وكَذِبًا، وسُمِّيتْ بذلك: لأنَّ فيها حقيقةَ الانفصالِ والعِنادِ، فطَرَفا القضيةِ لا يَجتمعانِ صِدْقًا ولا كَذِبًا (كقولِنا: **العَددُ إمَّا زوجٌ أو فَرْدٌ**) ففي هذا المثالِ حَكَمْنا بانتفاء صدقِ «الزوجيةِ» و«الفرديةِ» معًا علىٰ أيِّ عددٍ، فلا نقولُ عن أيِّ عددٍ: «إنه زوجٌ وفردٌ»، وحَكَمْنا كذلك بانتفاءِ كَذِبِهما معًا، فلا نقولُ عن أيِّ عددٍ: «إنه لا زوجٌ، ولا فردٌ» (وهي مانِعةُ الجَمعِ **والخُلُوِّ معًا**) فـ «الزوجيةُ» و«الفرديةُ» لا يَجتمعانِ في أيِّ عددٍ، ولا يخلو أيُّ عددٍ منهما، بل لا بد أنْ يَصدُقَ أحدُهما علىٰ عددٍ مع انتفاءِ الآخَرِ عنه (**وإمَّا مانِعةُ الجَمعِ فقط**) وهي: ما حُكِمَ فيها بالتنافي بينَ طرَفيها صِدْقًا فقط، وسُمِّيتْ بذلك لأنها تَمنَعُ اجتماعَ الطرَفينِ في شيءٍ (كقولِنا: **هذا الشيءُ إمَّا حَجَرٌ أو شَجَرٌ**) ففي هذا المثالِ حَكَمْنا بانتفاءِ صدقِ «الحجرِ» و«الشجرِ» معًا علىٰ شيءٍ، فلا نقولُ في شيءٍ: «إنه شجرٌ وحجرٌ»، فيَمتنِعُ اجتماعُهما في أيِّ شيءٍ، لكنْ إذا صدقَ أحدُهما انتفىٰ الآخَرُ، ولم نَحكُمْ بانتفاءِ كَذِبِهما معًا عن الشيء، فلنا أنْ نقولَ في شيءٍ: «إنه ليس حجرًا وليس شجرًا»، لجواز خُلُوِّ الشيءِ من كونه حجرًا وشجرًا (**وإمَّا مانِعةُ الخُلُوِّ فقط**) وهي: ما حُكِمَ فيها بالتنافي بينَ طرَفيها كَذِبًا فقط، وسُمِّيتْ بذلك لأنها تَمنَعُ خُلُوَّ الشيءِ من الطرَفينِ (**كقولِنا: زيدٌ إمّا أنْ يكونَ في البحر**) المرادُ به هنا كلُّ ما يُمكِنُ الغرَقُ فيه عادةً من الماءِ، لا خصوصُ البحرِ نفسِه (**وإمَّا أنْ لا يَغرَقَ**) ففي هذا المثالِ حَكَمْنا بانتفاء كَذِبِ «كونِ زيدٍ في البحر»

و«عدَمِ غرَقِه» معًا، فلا نقولُ عنه: «إنه ليس في البحر ويَغرَقُ»، فيَمتنِعُ خُلُوُّ زيدٍ من «كونِه في البحر» و«عدم غرَقِه»، ولم نَحكُمْ بانتفاء صِدقِهما علىٰ زيدٍ، فلنا أنْ نقولَ عنه: «إنه في البحر ولا يَغرَقُ»، لجواز جَمْعِ زيدٍ بينَ «كونِه في البحر» و«عدَمِ غرَقِه» (وقد تكونُ) الشَّرطِيّاتُ (المُنفصِلاتُ) سواءٌ كانت «حقيقيةً» أو «مانعةَ الجمعِ» أو «مانعةَ الخُلوِّ» (ذاتَ أجزاءٍ) إمَّا مُتَناهِيَةٍ (كقولِنا) في الحقيقية (العَددُ) في اصطلاحِ علمِ الحِسابِ (إما زائِدٌ) وهو: ما زادت كُسورُه عليه، مِثلُ العددِ (١٢)، فإنَّ كسورَه هي: النصفُ، والثُّلثُ، والرُّبعُ، والسُّدسُ، ومجموعُها (١٥) (أو ناقِصٌ) وهو: ما نَقَصَتْ كُسورُه عنه، مِثلُ العددِ (٤)، فإنَّ كسورَه هي: النصفُ، والرُّبعُ، ومجموعُها (٣) (أو مُساوٍ) وهو: ما ساوتْه كُسورُه، مِثلُ العددِ (٦)، فإنَّ كسورَه هي: النصفُ، والثُّلثُ، والسُّدسُ، ومجموعُها (٦)، أو تكونُ المُنفصِلاتُ ذاتَ أجزاءٍ غيرِ مُتَناهِيَةٍ، كما في قولنا: العددُ إمَّا ثلاثةٌ أو أربعةٌ أو خمسةٌ..... وهَلُمَّ جَرًّا.

ومثالُ «مانعةِ الجمعِ»: «الفِعلُ إما ثُلاثيٌّ أو رُباعيٌّ أو خُماسِيٌّ»[1]، ومثالُ «مانعةِ الخُلُوِّ»: «الاسمُ إما مُعرَبٌ أو غيرُ مرفوعٍ أو غيرُ منصوبٍ»[2].

---

(١) فيَمتنِعُ اجتماعُ «الثُّلاثيِّ» و«الرُّباعِيِّ» و«الخُماسِيِّ» في فِعلٍ، فلا يُقالُ في فعلٍ: «إنه ثُلاثيٌّ ورُباعيٌّ وخُماسيٌّ»، ويجوز أن يَخلوَ الفعلُ منها جميعًا، فيُقالَ في فعلٍ: «إنه ليس ثُلاثيًا ولا رُباعيًّا ولا خُماسيًّا»، بأن يكونَ سُداسِيًّا، وإذا قلنا في فعلٍ: «إنه ثُلاثيٌّ» فلن يكونَ رُباعيًا ولا خُماسيًّا، وإذا قلنا: «إنه رُباعيٌّ» فلن يكون ثُلاثيًّا ولا خُماسيًّا، وإذا قلنا: «إنه خُماسيٌّ» فلن يكون ثُلاثيًّا ولا رُباعيًّا.

(٢) فيَمتنِعُ خُلُوُّ الاسمِ من «كونِه مُعْرَبًا» ومن «عدمِ رفعِه» ومن «عدمِ نصبِه» معًا، فلا يُقالُ في اسمٍ: «إنه غيرُ مُعرَبٍ ومرفوعٌ ومنصوبٌ»، ويجوزُ اجتماعُ الثلاثةِ في الاسمِ، فيُقالُ في اسمٍ: «إنه مُعْرَبٌ وغيرُ مرفوعٍ وغيرُ منصوبٍ»، بأن يكونَ مجرورًا، وإذا قلنا في اسمٍ: «إنه غيرُ مُعْرَبٍ» فلا بد أنْ يكونَ غيرَ مرفوعٍ ولا منصوبٍ، وإذا قلنا في اسمٍ: «إنه مرفوعٌ» فلا بد أن يكونَ مُعْرَبًا وغيرَ منصوبٍ، وإذا قلنا في اسمٍ: «إنه منصوبٌ» فلا بد أن يكونَ مُعْرَبًا وغيرَ مرفوعٍ.

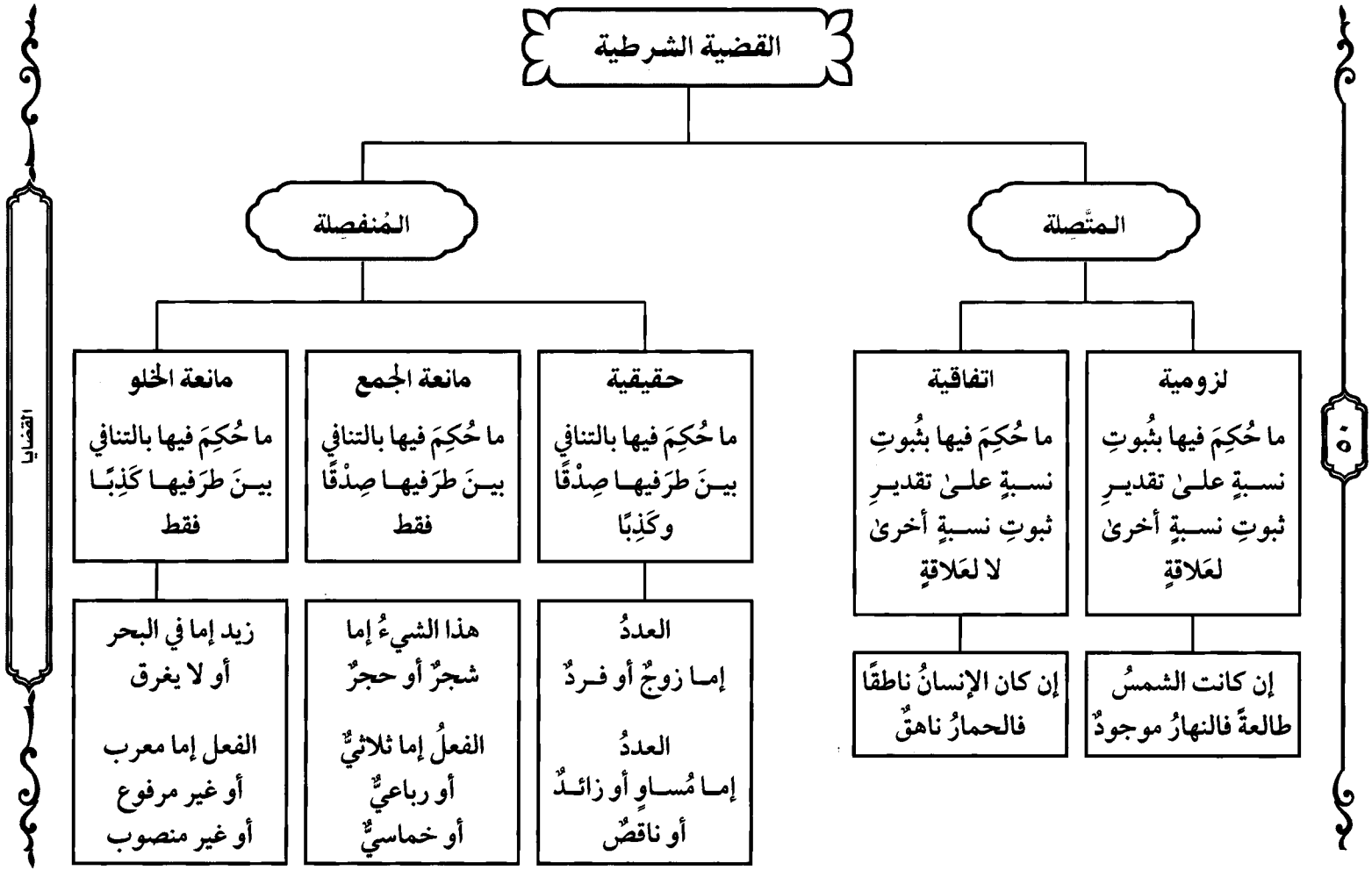
القضية الشرطية
المتّصلة
المُنفصِلة
لزومية
ما حُكِمَ فيها بثُبوتِ نسبةٍ على تقديرِ ثبوتِ نسبةٍ أخرى لعَلاقةٍ
إن كانت الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ
اتفاقية
ما حُكِمَ فيها بثُبوتِ نسبةٍ على تقديرِ ثبوتِ نسبةٍ أخرى لا لعَلاقةٍ
إن كان الإنسانُ ناطقًا فالحمارُ ناهقٌ
حقيقية
ما حُكِمَ فيها بالتنافي بينَ طرَفيها صِدْقًا وكَذِبًا
العددُ
إما زوجٌ أو فردٌ
العددُ
إما مُساوٍ أو زائدٌ أو ناقصٌ
مانعة الجمع
ما حُكِمَ فيها بالتنافي بينَ طرَفيها صِدْقًا فقط
هذا الشيءُ إما شجرٌ أو حجرٌ
الفعلُ إما ثلاثيٌّ أو رباعيٌّ أو خماسيٌّ
مانعة الخلو
ما حُكِمَ فيها بالتنافي بينَ طرَفيها كَذِبًا فقط
زيد إما في البحر أو لا يغرق
الفعل إما معرب أو غير مرفوع أو غير منصوب

التناقُض

ذكَرَه لأنه من جُملة أحكامِ القضايا، ويُستعانُ بمعرفته علىٰ تمييز الصادقِ من الكاذب في القضايا، فدلالةُ كَذِبِ النقيضِ علىٰ صدقِ نقيضِه قويةٌ كدلالة صدقِ النقيضِ علىٰ كَذِبِ نقيضِه، ضرورةَ أنَّ النقيضَينِ لا يَجتمِعانِ ولا يَرتفِعانِ (التناقُضُ وهو اختلافُ القَضِيتينِ) خرج به الاختلافُ الواقعُ بينَ مفردَينِ، مِثلُ: «زيدٌ، عَمروٌ»، والاختلافُ الواقعُ بينَ مفردٍ وقضيةٍ، مِثلُ: «زيدٌ، عَمروٌ قاعدٌ» (بالإيجابِ والسَّلبِ) خرج به الاختلافُ بالاتصال والانفصالِ، وبالحَمْليَّة والشرطيةِ، وبالكُليَّة والجزئيةِ، وغيرِ ذلك (بحيثُ يَقتضي) ذلك الاختلافُ (لِذاتِه) خرج به الاختلافُ الذي يَقتضي أنْ تكونَ إحدىٰ القضيتَينِ صادقةً والأخرىٰ كاذبةً لكنْ لا لِذاتِه، بل بواسطةٍ، مِثلُ: «زيدٌ إنسانٌ، زيدٌ ليس بناطِقٍ»، لأنَّ هاتينِ القضيتينِ لا يقتضي أنْ تكونَ إحداهما صادقةً والأخرىٰ كاذبةً لذاتِه، بل بواسطةِ أنَّ الأولىٰ في قوة قولِنا: «زيدٌ ناطقٌ»، أو بواسطةِ أنَّ الثانيةَ في قوة قولِنا: «زيدٌ ليس بإنسانٍ»، وعليه فلا يُقالُ اصطلاحًا: «إنَّ بينَ القضيتَينِ تناقُضًا» (أنْ تكونَ إحداهما صادِقةً، والأخرىٰ كاذِبةً) خرج بهذا القيدِ ما إذا كان الاختلافُ الواقعُ بينَ الموجَبةِ والسالبةِ مع صدقِهما، نحوُ: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ، ليس بعضُ الحيوانِ بإنسانٍ»، فهاتانِ القضيتانِ مع كونِهما مختلِفتَينِ بالإيجاب والسلبِ إلا أنه لا تناقضَ بينَهما لكونِهما صادِقتَينِ (كقولِنا: زيدٌ كاتِبٌ، و زيدٌ ليس بكاتِبٍ) فإنه في هذا المثالِ يَلزمُ من صدقِ القضيةِ «زيدٌ كاتبٌ» كَذِبُ القضيةِ «ليس زيدٌ بكاتبٍ»، ويَلزمُ من كَذِبِ القضيةِ «زيدٌ كاتبٌ» صِدقُ القضيةِ «ليس زيدٌ بكاتبٍ».

[الوَحداتُ الثمانيةُ]

(ولا يَتحقَّقُ ذلك) أي: التناقضُ (في) القضيتين (المخصوصَتينِ) والقضيتين المُسوَّرَتين (إلا بعدَ اتِّفاقِهما في) الوَحداتِ الثمانيةِ، وَحْدةِ (الموضوعِ) فلا تناقضَ بينَ «زيدٌ قائمٌ، ليس عَمروٌ بقائمٍ» (و) وَحْدةِ (المحمولِ) فلا تناقضَ بينَ «زيدٌ قائمٌ، ليس زيدٌ بقاعدٍ» (و) وَحْدةِ (الزمانِ) فلا تناقضَ بينَ «زيدٌ قائمٌ في النهار، ليس زيدٌ بقائمٍ في الليل» (و) وَحْدةِ (المكانِ) فلا تناقضَ بينَ «زيدٌ قائمٌ في المسجد، ليس زيدٌ بقائمٍ في السوق» (و) وَحْدةِ (الإضافةِ) فلا تناقضَ بينَ «زيدٌ أبٌ لعَمروٍ، ليس زيدٌ بأبٍ لخالدٍ»، والمرادُ بالإضافة هنا «النِّسبةُ»، بمعنىٰ نِسبةِ أُبوَّةِ زيدٍ إلىٰ عَمروٍ (والقُوةِ والفِعلِ) فلا تناقضَ بينَ «الخمرُ مُسْكِرٌ في الدَّنِّ[1] أي بالقوة، ليس الخمرُ بمُسْكِرٍ في الدَّنِّ أي بالفعل» (و) وَحْدةِ (الجُزءِ والكُلِّ) فلا تناقضَ بينَ «الزِّنجِيُّ أسودُ أي بعضُه، ليس الزِّنجِيُّ بأسودَ أي كلِّه»[2] (و) وَحْدةِ (الشَّرطِ) فلا تناقضَ بينَ «زيدٌ مُتحرِّكُ الأصابعِ أي بشرطِ كونِه كاتبًا، ليس زيدٌ بِمتحرِّك الأصابعِ أي بشرطِ كونِه غيرَ كاتبٍ».

[نَقائِضُ المُسَوَّراتِ]

(ونقيضُ المُوجَبةِ الكُليَّةِ إنما هي السالِبةُ الجُزئيَّةُ، كقولِنا: كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ) هذه القضيةُ صادقةٌ (وبعضُ الإنسانِ ليس بِحيَوانٍ) هذه القضيةُ كاذبةٌ، ويعني هذا: أنَّ نقيضَ السالِبةِ الجُزئيَّةِ هو المُوجَبةُ الكُليَّةُ (ونقيضُ السالِبةِ الكُليَّةِ إنما هي المُوجَبةُ الجُزئيَّةُ، كقولِنا: لا شيءَ مِن الإنسانِ بِحيَوانٍ) هذه القضيةُ كاذبةٌ (وبعضُ الإنسانِ حيَوانٌ) هذه القضيةُ صادقةٌ، ويعني هذا: أنَّ

(١) الراقودُ العظيمُ لا يَقعدُ إلا أن يُحفَرَ له، وجمعه «دِنان».

(٢) وإنما لم يَكن الزِّنجِيُّ أسودَ كلَّه لِبَياضِ أسنانِه وعينيه وباطنِ كفَّيه وقدميه.

نقيضَ المُوجَبةِ الجُزئيَّةِ هو السالِبةُ الكُلِّيَّةُ (و) القضيتان (المحصورتانِ لا يَتحقَّقُ التناقضُ بينَهما) أي: بعدَ اتفاقِهما في «الوَحَداتِ الثمانية» (إلا بعدَ اختلافِهما في الكُليَّةِ والجُزئيَّةِ[1]) أي: أن تكون إحدىٰ القضيتَينِ مُسَوَّرةً بِسُور الكليةِ، وتكونُ الأخرىٰ مُسَوَّرةً بِسُور الجزئية (لأنَّ) القضيتين (الكُلِّيَّتَينِ قد تَكذِبانِ، كقولِنا: كلُّ إنسانٍ كاتِبٌ) بالفعل (ولا شيءَ من الإنسانِ بكاتِبٍ) بالفعل (و) لأنَّ القضيتين (الجُزئيَّتينِ قد تَصدُقانِ، كقولِنا: بعضُ الإنسانِ كاتِبٌ) بالفعل (وبعضُ الإنسانِ ليس بكاتِبٍ) بالفعل.

القضية	المُوجَبةُ الكُلِّيَّةُ	المُوجَبةُ الجُزئيَّةُ	السالِبةُ الكُلِّيَّةُ	السالِبةُ الجُزئيَّةُ
مثالها	كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ	بعضُ الإنسانِ حيَوانٌ	لا شيءَ مِن الإنسانِ بِحيَوانٍ	بعضُ الإنسانِ ليس بِحيَوانٍ
نقيضها	السالِبةُ الجُزئيَّةُ	السالِبةُ الكُلِّيَّةُ	المُوجَبةُ الجُزئيَّةُ	المُوجَبةُ الكُلِّيَّةُ
مثالها	بعضُ الإنسانِ ليس بِحيَوانٍ	لا شيءَ مِن الإنسانِ بِحيَوانٍ	بعضُ الإنسانِ حيَوانٌ	كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ

(١) في بعض النسخ: «إلا بعدَ اختلافِهما في الكَمِّيَّةِ»، والمعنىٰ واحد.

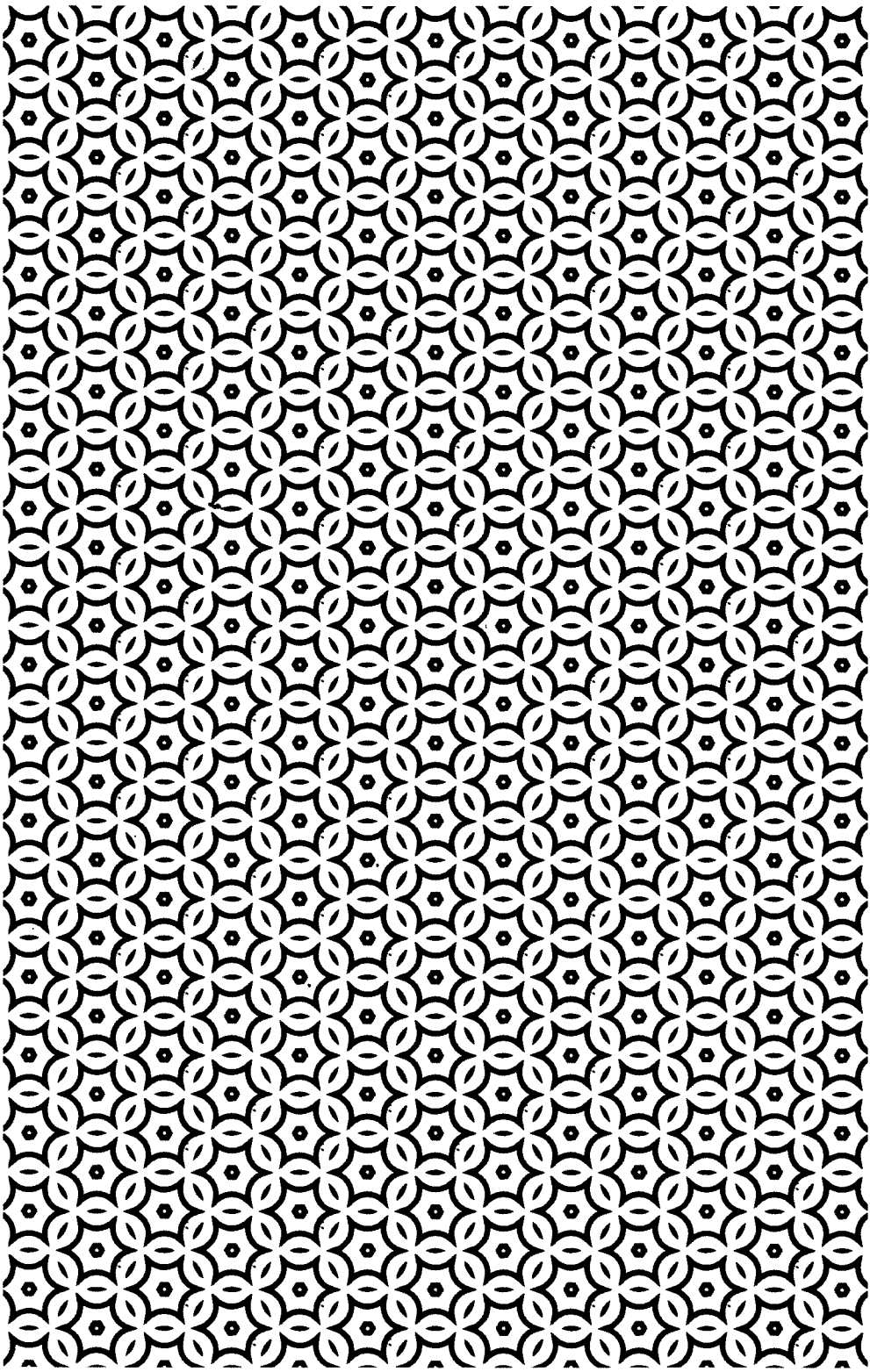

العكسُ

ذكَرَه لأنه من المَطالِب المُحتاجِ إليها، ويُستعانُ بمعرفته علىٰ تمييز الصادقِ من الكاذب في القضايا، فإنه من باب الدلالةِ بصِدق الملزومِ علىٰ صدق لازمه (العكس) يَنقسمُ إلىٰ ثلاثة أقسام: عكسِ النقيضِ المُوافِقِ، وعكسِ النقيضِ المُخالِفِ، والعكسِ المُستَوي أو المُستقيم، والأخيرُ هو المَعنِيُّ هنا (هو أنْ يُصَيَّرَ) أي: يُجعَلَ (الموضوعُ) أي: موضوعُ القضيةِ (محمولًا) في عكسها (و) أنْ يُصَيَّرَ (المحمولُ) أي: محمولُ القضيةِ (موضوعًا) في عكسها (مع بقاءِ الإيجابِ والسَّلبِ) اللذين في القضية (بِحالِه) في عكسها، فإذا كانت القضيةُ موجبةً كان عكسُها موجبًا أيضًا، وإذا كانت القضيةُ سالبةً كان عكسُها سالبًا أيضًا (و) مع بقاءِ (التصديقِ) الذي في القضية بحاله في عكسها، فإذا كانت القضيةُ صادقةً يكونُ عكسُها صادقًا أيضًا، وذلك لأنَّ العكسَ لازمُ القضيةِ، والقضيةَ ملزومُها، ويَلزَمُ من صدق الملزوم صدقُ لازمِه (و) مع بقاءِ (التكذيبِ بِحالِه) لا يُستَحْسَنُ ذِكرُ «التكذيبِ» ههنا، لأنَّ هذه الكلمةَ تُوهِمُ: أنَّ القضيةَ لو كانت كاذبةً يكونُ عكسُها أيضًا كاذبًا، وهذا خطأٌ، لأنه لا يَلزمُ من كذِبِ القضيةِ كذِبُ عكسِها، ضرورةَ أنه لا يَلزَمُ من كذِبِ الملزومِ كذِبُ لازمِه، فقولُنا: «كلُّ حيَوانٍ إنسانٌ» قضيةٌ كاذبةٌ مع أنَّ عكسَها «بعضُ الإنسانِ حيَوانٌ» صادقٌ، وأجاب البعضُ عن ذِكرِ المصنِّفِ هذه الكلمةَ ههنا بأنَّ المرادَ: ومع بقاءِ التكذيبِ من جهةِ العكسِ بِحالِه، بمعنىٰ: أنَّ كذِبَ العكسِ يَستلزِمُ كذِبَ القضيةِ، ضرورةَ أنه يَلزَمُ من كذِبِ اللازمِ كذِبُ الملزومِ، وبناءً علىٰ هذا التأويلِ صار معنىٰ كلامِ المصنفِ: ومع بقاءِ التصديقِ من جانبِ الأصلِ بِحالِه، وبقاءِ التكذيبِ من جانب العكسِ بِحالِه.

[انعِكاسُ المُسَوَّراتِ]

(والمُوجِبةُ الكُليَّةُ لا تَنعكِسُ) مُوجِبةً (كُليَّةً إذ) لأنه (يَصدُقُ قولُنا) في قضيةٍ (كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ، ولا يَصدُقُ) عكسُها (كلُّ حيَوانٍ إنسانٌ) والمُفتَرَضُ أنَّ صدقَ القضيةِ يَستلزِمُ صدقَ عكسِها (بل تَنعكِسُ) المُوجِبةُ الكُليَّةُ مُوجِبةً (جُزئيَّةً، لأنا إذا قلنا) في قضيةٍ (كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ يَصدُقُ قولُنا) في عكسها (بعضُ الحيَوانِ إنسانٌ) فحينئذٍ القضيةُ صادقةٌ، وعكسُها صادقٌ أيضًا (فإنا) هذا برهانُ المُصنِّفِ لصحة كونِ عكسِ قضيةِ «كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ» هو «بعضُ الحيَوانِ إنسانٌ»، لا «كلُّ حيَوانٍ إنسانٌ»، ويُسمَّىٰ عندهم بـ «برهانِ الافتراض»، وهو: «أن تُركِّبَ قضيةً تَفرِضُ موضوعَها شيئًا مُعيَّنًا، وتجعلُ محمولَها محمولَ القضيةِ التي تُريدُ إيجادَ عكسِها، وتكونُ هذه القضيةُ المقدمةَ الأولىٰ، ثم تَفرِضُ نفسَ الموضوعِ في قضيةٍ أخرىٰ، وتجعلُ محمولَها موضوعَ القضيةِ التي تُريدُ إيجادَ عكسِها، وتكونُ هذه القضيةُ المقدمةَ الثانيةَ، ثم تُنشِئُ من هاتَينِ القضيتَينِ قياسًا من الشكل الثالثِ، وتكونُ نتيجتُه المطلوبَ»، ويَتَّضِحُ هذا أكثرَ مع التطبيقِ علىٰ المثال (نَجِدُ) نَفتَرِضُ (الموضوعَ) أي: موضوعَ القضيةِ المُفتَرَضَ في مُقدِّمتَي الشكلِ الثالثِ من القياس (شيئًا) مثلَ «الناطقِ» (موصوفًا بالإنسانِ) فنقولُ: كلُّ ناطقٍ إنسانٌ، وتكونُ هذه القضيةُ المقدمةَ الثانيةَ (و) شيئًا موصوفًا بـ (الحيَوانِ) فنقولُ: كلُّ ناطقٍ حيَوانٌ، وتكونُ هذه القضيةُ المقدمةَ الأولىٰ (ف) لو رَتَّبنا القياسَ هكذا: كلُّ ناطقٍ حيَوانٌ، كلُّ ناطقٍ إنسانٌ (يكونُ بعضُ الحيَوانِ إنسانًا) وهو المطلوبُ.

وحاصلُ كلامِ المصنفِ: إنَّ قولَنا: «كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ» يَلزمُ منه أنَّ كلَّ وصفٍ من أوصافه كـ «الناطقِ» يُقالُ عنه: «إنسانٌ»، ويُقالُ عنه: «حيَوانٌ» أيضًا، وكلُّ قولٍ سن هذينِ القولَينِ يَصلُحُ أنْ يكونَ مقدِّمةً من مُقدِّمتَي قياسٍ، فعندما رتَّبنا

هاتَينِ المُقدِّمتَينِ ترتيبَ الشكلِ الثالثِ من الأقيسة كانت النتيجةُ «بعضُ الحيَوانِ إنسانٌ»، فعَرَفْنا أنَّ قولَنا: «كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ» يَستلزِمُ «بعضُ الحيَوانِ إنسانٌ»، لا «كلُّ حيَوانٍ إنسانٌ».

(والمُوجَبةُ الجُزئيَّةُ) مِثلُ: «بعضُ الإنسانِ حيَوانٌ» (أيضًا) كالمُوجَبةِ الكليةِ (تَنعكِسُ) مُوجَبةً (جُزئيَّةً) فيكونُ عكسُها «بعضُ الحيَوانِ إنسانٌ» (بهذه الحُجَّةِ) أي: برهانِ الافتراض، فنُجري عليها من الافتراض والقياسِ ما أجريناه في «المُوجَبةِ الكلية».

(والسَّالِبةُ الكُليَّةُ تَنعكِسُ) سالبةً (كُليَّةً، وذلك) أي: انعكاسُها سالبةً كليةً (بَيِّنٌ) أي: بدهيٌّ لا يحتاجُ إلىٰ دليل (بنفسِه) أي: في ذاته (فإنه) أي: لأنه (إذا صَدَقَ) قولُنا في قضيةٍ (لا شيءَ مِن الإنسانِ بِحَجَرٍ صَدَقَ) قولُنا في عكسها (لا شيءَ مِن الحَجَرِ بإنسانٍ).

(والسَّالِبةُ الجُزئيَّةُ لا عكسَ لها لُزومًا[1]) كُليًّا، فقد تنعكسُ في بعض الموادِّ، كما في قولنا: «ليس بعضُ الإنسانِ بِحجرٍ» وهي قضيةٌ صادقةٌ، وعكسُها «ليس بعضُ الحجرِ بإنسانٍ» وهي صادقةٌ أيضًا، لكنَّ انعكاسَها غيرُ مُطَّرِدٍ (لأنه يَصدُقُ بعضُ الحيَوانِ ليس بإنسانٍ، ولا يَصدُقُ عكسُه) ليس بعضُ الإنسانِ بِحيَوانٍ، وعندما لم يكن عكسُها مُطَّرِدًا ولازمًا لها لم يُجعَلْ لها قاعدةٌ.

(١) إما منصوبٌ علىٰ أنه مفعولٌ مُطلَقٌ، والتقديرُ: لا عكسَ لها يَلزَمُها لزومًا، أو تمييزٌ، أو حالٌ بمعنىٰ اسمِ الفاعلِ، أي: لا عكسَ لها حالَ كونه لازمًا لها.

القضية	المُوجَبةُ الكُليَّةُ	المُوجَبةُ الجُزئيَّةُ	السالِبةُ الكُليَّةُ	السالِبةُ الجُزئيَّةُ
مثالها	كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ	بعضُ الإنسانِ حيَوانٌ	لا شيءَ مِن الإنسانِ بِحيَوانٍ	بعضُ الإنسانِ ليس بِحيَوانٍ
نقيضها	المُوجَبةُ الجُزئيَّةُ	المُوجَبةُ الجُزئيَّةُ	السالِبةُ الكُليَّةُ	لا تنعكس
مثالها	بعضُ الحيَوانِ إنسانٌ	بعضُ الحيَوانِ إنسانٌ	لا شيءَ مِن الحيَوانِ بإنسانٍ	ــــــــــ

القِياسُ

مقصودُ القسمِ الثاني[1] من علم المنطقِ هو «الحُجَّةُ»، وهي علىٰ ثلاثةِ أقسامٍ (القياسُ) والاستِقراءُ، والتمثيلُ، إلا أنَّ المُصنِّفَ لم يَذكرْ منها غيرَ «القياسِ»، لأنه العُمدةُ، والمُفيدُ للعلم اليقينيِّ، فصار الكلامُ فيه مَقصَدًا أقصىٰ، ومَطلبًا أعلىٰ (هو قولٌ مُؤلَّفٌ) أي: مُركَّبٌ (مِن أقوالٍ) أي: من قضِيَّتَين فأكثرَ، ويُسمَّىٰ كلُّ واحدٍ مِن هذه الأقوالِ «مُقدِّمةً»، فمثالُ القياسِ المُشتَمِلِ علىٰ مقدمتين: «كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ» و«كلُّ حيَوانٍ جسمٌ»، فتكونُ النتيجةُ «كلُّ إنسانٍ جسمٌ»، ومثالُ القياسِ المُشتَمِلِ علىٰ أكثرَ من مقدمتين: «كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ» و«كلُّ حيَوانٍ جسمٌ» و«كلُّ جسمٍ جَوْهرٌ»، فتكونُ النتيجةُ «كلُّ إنسانٍ جَوْهرٌ»، والحقُّ أنَّ القياسَ المُشتَمِلَ علىٰ أكثرَ من مقدمتين هو في الحقيقة قياسان أو أكثرُ، ففي المثال المذكورِ القياسُ الأولُ هو: «كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ» و«كلُّ حيَوانٍ جسمٌ» فتكونُ النتيجةُ «كلُّ إنسانٍ جسمٌ»، والقياسُ الثاني هو «كلُّ إنسانٍ جسمٌ» و«كلُّ جسمٍ جَوْهرٌ»، فتكونُ النتيجةُ «كلُّ إنسانٍ جَوْهرٌ» (متىٰ سُلِّمَتْ) أشار بهذا إلىٰ أنه لا يُشتَرَطُ أنْ تكونَ تلك الأقوالُ مُسلَّمةً في نفسها، بل أنْ تكونَ بِحيثُ لو سُلِّمتْ لَزِمَ عنها قولٌ آخَرُ، فدَخلَ في التعريف «القياسُ» الذي مقدِّماتُه صادقةٌ، والذي مقدِّماتُه كاذبةٌ (لَزِمَ عنها لِذاتِها) احترزَ به عن القياس الذي يَلزَمُ عنه قولٌ آخَرُ لكنْ لا لِذاته بل بواسطةِ مقدِّمةٍ أجنبيةٍ، كما في «قياس المُساواة»، مثاله: «أ» مُساوٍ لـ «ب»، و«ب» مُساوٍ لـ «ج»، فإنَّ هذينِ القولينِ يَستلزِمانِ أنَّ «أ» مُساوٍ لـ «ج» لكنْ لا لِذاتِهما، بل بواسطة مقدمةٍ أجنبيةٍ، وهي أنَّ «كلَّ مُساوٍ لِمُساوي الشيءِ مُساوٍ لذلك الشيءِ» (قولٌ آخَرُ) أي: قضيةٌ أخرىٰ تُسمَّىٰ «نتيجةً».

(١) وهو قسمُ «التصديقات».

[إنقسامُ القِياسِ إلى اقتِرانِيٍّ، واستِثنائِيٍّ]

(وهو) أي: القياسُ (إمَّا اقتِرانِيٌّ) وهو «الذي لم يُذكَرْ في مقدِّماته النتيجةُ أو نقيضُها بالفِعل»، وسُمِّيَ «اِقترانيًا» لاقتِرانِ الحدودِ فيه بلا استثناء، والمرادُ بالحدود: «الحدُّ الأصغرُ» و«الحدُّ الأكبرُ» و«الحدُّ المُتوسِّطُ»، والمُرادُ باقترانِها: أنَّ «الحدَّ المُتوسِّطَ» يَقترنُ بكلٍّ مِن طرَفَي النتيجة (كقولِنا: كلُّ جِسمٍ مُؤلَّفٌ) هذه «مقدمةٌ صغرىٰ» (وكلُّ مُؤلَّفٍ مُحْدَثٌ) هذه «مقدمةٌ كبرىٰ» (فـ) يَلزمُ من هاتين المُقدِّمَتين (كلُّ جِسمٍ مُحْدَثٌ) هذه «نتيجةُ القياسِ»، ولم تُذكَرْ هي ولا نقيضُها[1] في إحدىٰ مُقدِّمَتَي القياسِ بالفِعل، بل ذُكِرَتْ بالقوة، لِذِكرِ مادَّتِها التي تَركَّبتْ منها[2] دونَ صورتِها.

(وإمَّا استِثنائِيٌّ) وهو «الذي ذُكِرَ في مقدِّماته النتيجةُ أو نقيضُها بالفِعل»، وسُمِّيَ «استثنائيًا» لاشتمالِها علىٰ حرف الاستثناءِ «لكنَّ» المُتخَلِّلِ بينَ مُقدِّمتين، إحداهما «شرطيَّةٌ»، والأخرىٰ «حَمليَّةٌ» (كقولِنا: إن كانت الشمسُ طالِعةً فالنهارُ موجودٌ) هذه «المقدمةُ الشرْطِيَّةُ» (لكنَّ النهارَ ليس بِموجودٍ) هذه «المقدمةُ الحَمْليَّةُ» (فـ) يَلزمُ من هاتين المُقدِّمَتين (الشمسُ ليست بِطالِعةٍ) هذه نتيجةُ القياسِ، ونقيضُها[3] مذكورٌ في مقدمته.

[الاصطلاحاتُ المُتعلِّقةُ بالقِياسِ الاقتِراني]

(و) الجُزءُ (المُكرَّرُ بينَ مُقدِّمَتَي القياسِ) سواءٌ كان «مُفردًا»:

كما في «المُقدِّمتينِ الحَمْليتَينِ»، ومثالُه: «كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ» و«كلُّ حيَوانٌ جسمٌ»، فتكونُ النتيجةُ «كلُّ إنسانٍ جسمٌ».

---

(١) الذي هو «ليس بعضُ الجسمِ مُحدَثٌ».

(٢) أعني: موضوعَها ومحمولَها. (٣) الذي هو «الشمسُ طالعةٌ».

أو في «المُقدِّمتينِ المُنفصِلتَينِ»، ومثالُه: «دائمًا العددُ إمّا فردٌ أو زوجٌ» و«دائمًا الزوجُ إما زوجُ الزوجِ أو زوجُ الفردِ»، فتكونُ النتيجةُ «دائمًا العددُ إما فردٌ أو زوجُ الزوجِ أو زوجُ الفردِ».

أو كان «قضيةً حَمْليةً»:

كما في «المُقدِّمتينِ المُتَّصِلتَينِ»، ومثالُه: «كلّما كانت الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ» و«كلَّما كان النهارُ موجودًا فالعالمُ مُضِيءٌ»، فتكونُ النتيجةُ «كلّما كانت الشمسُ طالعةً فالعالمُ مُضِيءٌ» (فصاعدًا) أي: فأكثرَ من مُقدِّمتينِ، وهذا بناءً علىٰ أنَّ القياسَ قد يَشتمِلُ علىٰ أكثرَ من مُقدِّمتَينِ، وقد مرَّ أنَّ الحقَّ هو أنَّ القياسَ المُشتمِلَ علىٰ أكثرَ مِن مُقدِّمتَينِ هو في الحقيقة قياسان فأكثرَ (يُسمَّىٰ حَدًّا) «الحَدُّ» في اللغة: الطرَفُ، فسُمِّيَ «حَدًّا» لوُقوعِه طرَفًا في «المقدمةِ الصغرىٰ» و«المقدمةِ الكبرىٰ»، ويُسمَّىٰ أيضًا بـ«الحدِّ المُتكَرِّرِ» لِتكرُّرِه في المُقدِّمتَينِ (أوسطَ) لِتوَسُّطِه بينَ موضوعِ «المقدمةِ الصغرىٰ» ومحمولِ «المقدمةِ الكبرىٰ»، وهذا ظاهرٌ في الشكل الأولِ، أمَّا في الأشكال الباقيةِ فتوَسُّطُه يكونُ مَعنىً لا صورةً، لأنها تُرَدُّ إلىٰ الشكل الأولِ كما سيأتي.

(وموضوعُ المطلوبِ) أي: النتيجةِ (يُسمَّىٰ حَدًّا) لِوقوعِه في طرَفها (أصغرَ) سُمِّيَ بذلك لأنه في الغالب أقلُّ أفرادًا من «المحمول»، ومثالُه: «كلُّ إنسانٍ ناطقٌ» و«كلُّ ناطقٍ حيَوانٌ»، فتكونُ النتيجةُ «كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ»، فأفرادُ «الإنسانِ» أقلُّ من أفراد «الحيَوانِ».

وفي غير الغالبِ تكونُ أفرادُ «الموضوعِ» مُساوِيةً لأفراد «المحمولِ»، ومثالُه: «كلُّ إنسانٍ ضاحِكٌ» و«كلُّ ضاحِكٍ ناطقٌ»، فتكون النتيجةُ «كلُّ إنسانٍ ناطقٌ»، فأفرادُ «الإنسانِ» مُساوِيةٌ لأفرادِ «الناطقِ».

وفي غير الغالب أيضًا تكونُ أفرادُ «الموضوعِ» أكثرَ من أفراد «المحمولِ»، ومثالُه: «بعضُ الحيَوانِ إنسانٌ» و«كلُّ إنسانٍ ناطقٌ»، فتكونُ النتيجةُ «بعضُ الحيَوانِ ناطقٌ»، فأفرادُ «الحيَوانِ» أكثرُ من أفراد «الناطقِ».

(ومحمولُه) أي: المطلوبِ (يُسمَّىٰ حَدًّا أكبرَ) سُمِّيَ بذلك لأنه في الغالب أكثرُ أفرادًا من «الموضوع»، وقد مر مثاله قريبًا (والمُقدِّمةُ التي فيها) الحدُّ (الأصغرُ تُسمَّىٰ الصُّغرَىٰ) لاشتمالِها علىٰ «الحدِّ الأصغرِ» (و) المُقدِّمةُ (التي فيها) الحدُّ (الأكبرُ تُسمَّىٰ الكُبرَىٰ) لاشتمالِها علىٰ «الحدِّ الأكبرِ» (وهيأةُ التأليفِ) الحاصلةُ (مِن) اجتماعِ المُقدِّمتَينِ (الصُّغرَىٰ والكُبرَىٰ) ومن تقديمِ «المقدِّمةِ الصغرىٰ» علىٰ «المقدِّمةِ الكبرىٰ»، ومن مَوضِعِ «الحدِّ الأوسطِ» في المُقدِّمتَينِ (يُسمَّىٰ شَكْلًا).

[هَيئاتُ الأشكالِ الأربعةِ]

(والأشكالُ) أي: أشكالُ القياسِ الاقترانِيِّ، وهي جمعُ «شَكْلٍ»، وهو عبارةٌ عن مُقدِّمَتي القياسِ من غيرِ اعتبارِ الأسوارِ فيهما، فإن اعتُبِرتْ فيهما الأسوارُ سُمِّيَ «ضربًا»[1] (أربعةٌ، لأنَّ الحدَّ الأوسطَ إنْ كان محمولًا في) المقدمةِ (الصُّغرَىٰ و) كان (موضوعًا في) المقدمة (الكُبرَىٰ ف) هذا الشكلُ (هو الشكلُ الأولُ) ومثالُه: «كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ» و«كلُّ حيَوانٍ جسمٌ»، فتكونُ النتيجةُ «كلُّ إنسانٍ جسمٌ».

(وإن كان) الحدُّ الأوسطُ (بالعكسِ) أي: موضوعًا في «المقدمةِ الصُّغرَىٰ» ومحمولًا في «المقدمةِ الكُبرَىٰ» (ف) هذا الشكلُ (هو الشكلُ الرابعُ) ومثالُه: «بعضُ الحيَوانِ إنسانٌ» و«لا شيءَ من الحجر بحيَوانٍ»، فتكونُ النتيجةُ «ليس بعضُ الإنسانِ بحجرٍ».

---

(١) قال العلامةُ الأخضريُّ رحمه الله في «السُّلَّم»:

الشَّكْلُ عندَ هؤلاءِ الناسِ * يُطلَقُ عن قضِيَّتَيْ قياسِ
مِن غيرِ أنْ تُعْتبَرَ الأسوارُ * إذ ذاك بالضَّرْبِ له يُشارُ

(وإنْ كان) الحدُّ الأوسطُ (موضوعًا فيهما) أي: في «المقدمةِ الصُّغرَىٰ» و«المقدمةِ الكُبرَىٰ» (فـ) هذا الشكلُ (هو الشكلُ الثالثُ) ومثالُه: «بعضُ الحيَوانِ إنسانٌ» و«كلُّ حيَوانٍ جسمٌ»، فتكونُ النتيجةُ «بعضُ الإنسانِ جسمٌ».

(وإنْ كان) الحدُّ الأوسطُ (محمولًا فيهما) أي: في «المقدمةِ الصُّغرَىٰ» و«المقدمةِ الكُبرَىٰ» (فـ) هذا الشكلُ (هو الشكلُ الثاني) ومثالُه: «كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ» و«لا شيءَ من الحجر بحيَوانٍ»، فتكونُ النتيجةُ «لا شيءَ من الإنسان بحجرٍ».

(فهذه هي الأشكالُ الأربعةُ المذكورةُ في) علمِ (المنطقِ، والشكلُ الرابعُ منها) أي: من هذه الأشكال الأربعة (بعيدٌ عن الطبعِ جدًّا) لمُخالفتِه الشكلَ الأولَ القريبَ من الطبعِ الواردَ علىٰ النَّظْمِ الطبيعيِّ في كلتا المُقدِّمَتين، فلا يُتَحصَّلُ المطلوبُ منه إلا بعُسْرٍ (و) الشكلُ (الثاني يَرتَدُّ إلىٰ) الشكلِ (الأوّلِ بعكسِ) المقدمةِ (الكُبرَىٰ) فيُقالُ في مثال «الشكلِ الثاني» المذكورِ: «كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ» و«لا شيءَ من الحيَوان بحجرٍ»، فتكونُ النتيجةُ «لا شيءَ من الإنسان بحجرٍ» (و) الشكلُ (الثالثُ يَرتَدُّ إليه) أي: إلىٰ الشكلِ الأوّلِ (بعكسِ) المقدمةِ (الصُّغرَىٰ) فيُقالُ في مثال «الشكلِ الثالثِ» المذكورِ: «بعضُ الإنسانِ حيَوانٌ» و «كلُّ حيَوانٍ جسمٌ»، فتكونُ النتيجةُ «بعضُ الإنسانِ جسمٌ» (و) الشكلُ (الرابعُ يَرتَدُّ إليه) أي: إلىٰ الشكلِ الأوّلِ (بعكسِ الترتيبِ) أي: ترتيبِ المُقدِّمتين والنتيجةِ، فتُجعَلُ «المقدمةُ الصغرىٰ» «مقدمةً كبرىٰ»، وتُجعَلُ «المقدمةُ الكبرىٰ» «مقدمةً صغرىٰ»، فيُقالُ في مثال «الشكلِ الرابعِ» المذكورِ: «لا شيءَ من الحجر بحيَوانٍ» و«بعضُ الحيَوانِ إنسانٌ»، فتكونُ النتيجةُ «ليس بعضُ الحجرِ بإنسانٍ»، ثم تُعكَسُ النتيجةُ، فيُقالُ: «ليس بعضُ الإنسانِ بحجرٍ» (أو) يَرتَدُّ إلىٰ الشكلِ الأوّلِ (بعكسِ المُقدِّمَتينِ) فيُقالُ في مثال «الشكلِ الرابعِ» المذكورِ: «بعضُ الإنسانِ حيَوانٌ»

و«لا شيءَ من الحيَوان بحجرٍ»، فتكونُ النتيجةُ «ليس بعضُ الإنسانِ بحجرٍ» (والكاملُ البَيِّنُ الإنتاجِ هو) الشكلُ (الأولُ) لأمرينِ:

الأمرُ الأولُ: لأنه مُنتِجٌ للمطالِب الأربعةِ، التي هي: «الموجَبةُ الكلِّيةُ» و«الموجَبةُ الجزئيَّةُ» و«السالِبةُ الكلِّيةُ» و«السالِبةُ الجزئيَّةُ»، بخلاف «الشكلِ الثاني» فإنه لا يُنتِجُ إلا «السالِبةَ الكلِّيةَ» أو «السالِبةَ الجزئيَّةَ»، وبخلاف «الشكلِ الثالثِ» فإنه لا يُنتِجُ إلا «الموجَبةَ الجزئيَّةَ» أو «السالِبةَ الجزئيَّةَ»، وبخلاف «الشكلِ الرابعِ» فإنه لا يُنتِجُ «الموجَبةَ الكلِّيةَ».

والأمرُ الثاني: لأنه بديهيُّ الإنتاجِ، وارِدٌ علىٰ نَظْم الطبيعةِ، فإنَّ الطبيعةَ مجبولةٌ علىٰ الانتقال من «الموضوع» إلىٰ «الحدِّ الأوسطِ»، ثم الانتقالِ منه إلىٰ «المحمول»، فيَلزمُ من ذلك الانتقالُ في النتيجة من «الموضوع» إلىٰ «المحمول» بعدَ حذفِ «الحدِّ الأوسطِ»

(والذي له عقلٌ سليمٌ) عن شائبةِ الوَهْمِ (وطبعٌ) أي: جِبِلَّةٌ (مستقيمٌ) أي: سليمٌ عمّا يُعِيقُه عن الإدراك (لا يَحتاجُ إلىٰ ردٍّ) الشكلِ (الثاني إلىٰ) الشكل (الأولِ) لكونه[1] أقربَ الأشكالِ الأربعةِ إليه[2]، لمُشاركتِه إياه في اشتراطِ «كلِّيةِ الكُبرىٰ»، ولإنتاجه «الكلِّيَّ»، فذو الطبعِ المستقيمِ يَستنتِجُ منه[3] النتيجةَ بلا رَدِّه إليه (وإنما يُنتِجُ) الشكلُ (الثاني) بشرطين، الشرطُ الأولُ (عندَ اختلافِ مُقدِّمَتيه بالإيجابِ والسَّلبِ) فلا بدَّ أنْ تكونَ إحدىٰ مُقدِّمَتيه «موجَبةً» والأخرىٰ «سالِبةً»، والشرطُ الثاني «كليةُ المقدمةِ الكبرىٰ».

---

(١) أي: الشكلِ الثاني.

(٢) أي: الشكلَ الأولِ.

(٣) أي: الشكلِ الثاني.

القياس

قولٌ مُؤَلَّفٌ من أقوال متىٰ سُلِّمت لزِمَ عنها لذاتها قولٌ آخرُ

اِقتِرانيٌّ

الذي لم يُذكَر في مُقدِّماتِه النتيجةُ أو نقيضُها بالفعل

«كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ» و«كلُّ حيَوانٍ جسمٌ»: «كلُّ إنسانٍ جسمٌ»

اِستِثنائيٌّ

الذي ذُكِر في مُقدِّماتِه النتيجةُ أو نقيضُها بالفعل

«إن كانت الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ»، «لكنَّ النهارَ ليس موجودًا»: «فالشمسُ ليست طالعةً»

* * * * *

الأشكال الأربعة	الحد الأوسط	
الشكل	المقدمة الصغرىٰ	المقدمة الكبرىٰ
الأول	محمول	موضوع
الثاني	محمول	محمول
الثالث	موضوع	موضوع
الرابع	موضوع	محمول

[الشكلُ الأولُ وشُروطُه]

(والشكلُ الأولُ هو الذي جُعِلَ مِعيارًا للعلوم) أي: ميزانًا لها، وذلك لارتِدادِ بقيةِ الأشكالِ إليه، ولكونِه علىٰ النَّظْمِ الطبيعيِّ (فنُورِدُه ههنا لِيُجعَلَ دُستورًا) أي: قانونًا، أو مَرجِعًا يُكتفىٰ به (ويُنتَجَ منه المطلوبُ) وفي بعض النُّسَخ «ويُستَنتَجَ منه المطالِبُ كلُّها»، فالمرادُ بـ «المطالب كلها»: «الموجَبةُ الكلِّيةُ» و«الموجَبةُ الجزئيَّةُ» و«السالِبةُ الكلِّيةُ» و«السالِبةُ الجزئيَّةُ» (وشرطُ إنتاجِه) اثنان، الأولُ باعتبارِ الكَيفِ، وهو (إيجابُ الصُّغرَىٰ) بمعنىٰ: لا بدَّ أنْ تكونَ «المقدِّمةُ الصغرىٰ» موجَبةً (و) الثاني باعتبارِ الكَمِّ، وهو (كُلِّيَّةُ الكُبرَىٰ) بمعنىٰ: لا بدَّ أنْ تكونَ «المقدِّمةُ الكبرىٰ» كلِّيةً.

[ضُروبُ الشكلِ الأولِ]

(وضُروبُه) جمعُ «ضَرْبٍ»، وهو نوعٌ أو صورةُ الشكلِ باعتبار تعاقُبِ الأسوارِ عليه (المُنتِجةُ) مِن تَحقُّقِ شرطيه (أربعةٌ) فقط من «سِتَّ عشرةَ» صورةً[1]، وهي كالتالي:

(الضربُ الأولُ) مقدمتُه الصغرىٰ موجَبةٌ كليةٌ (كلُّ جِسمٍ مُؤلَّفٌ، و) مقدمتُه الكبرىٰ موجَبةٌ كليةٌ (كلُّ مُؤلَّفٍ مُحْدَثٌ، فـ) النتيجة موجَبةٌ كليةٌ (كلُّ جِسمٍ مُحْدَثٌ).

(و) الضرب (الثاني) مقدمتُه الصغرىٰ موجَبةٌ كليةٌ (كلُّ جِسمٍ مُؤلَّفٌ، و) مقدمتُه الكبرىٰ سالبةٌ كليةٌ (لا شيءَ مِن المُؤلَّفِ بقديمٍ، فـ) فالنتيجةُ سالبةٌ كليةٌ

(١) لأنَّ أيَّ قياسٍ يَحتمِلُ أنْ تكونَ «مقدِّمتُه الصغرىٰ» إمّا: «موجَبةً كلِّيةً» أو «موجَبةً جزئيَّةً» أو «سالِبةً كلِّيةً» أو «سالِبةً جزئيَّةً»، ويَحتمِلُ كذلك أنْ تكونَ «مقدِّمتُه الكبرىٰ» إمَّا: «موجَبةً كلِّيةً» أو «موجَبةً جزئيَّةً» أو «سالِبةً كلِّيةً» أو «سالِبةً جزئيَّةً»، وحاصِلُ ضربِ «أربعةٍ» في «أربعةٍ» يُساوي «سِتَّ عَشْرةَ» صورةً، فالصُّورُ المُنتِجةُ بتحقُّقِ شرطَي «الشكلِ الأولِ» هي «أربعةٌ» فقط.

(لا شيءَ مِن الجِسمِ بقديمٍ) وذلك لأنَّ القاعدةَ في القياسات هي: أنَّ النتيجةَ عندَ اختلافِ المُقدِّمتينِ في «الكلِّيةِ» و«الجزئيَّةِ»، وفي «الإيجابِ» و«السَّلْبِ» تَتْبَعُ الأخَسَّ الأرذَلَ، وهو «الجزئيَّةُ»، و«السَّلْبُ».

(و) الضرب (الثالثُ) مقدمتُه الصغرىٰ موجَبةٌ جزئيةٌ (بعضُ الجِسمِ مُؤلَّفٌ، و) مقدمتُه الكبرىٰ موجَبةٌ كليةٌ (كلُّ مُؤلَّفٍ حادثٌ، فـ) فالنتيجةُ موجَبةٌ جزئيةٌ (بعضُ الجِسمِ حادثٌ).

(و) الضرب (الرابعُ) مقدمتُه الصغرىٰ موجَبةٌ جزئيةٌ (بعضُ الجِسمِ مُؤلَّفٌ، و) مقدمتُه الكبرىٰ سالبةٌ كليةٌ (لا شيءَ مِن المُؤلَّفِ بقديمٍ، فـ) فالنتيجةُ سالبةٌ جزئيةٌ (بعضُ الجِسمِ ليس بقديمٍ).

الضروب	المقدمة الصغرىٰ	المقدمة الكبرىٰ	النتيجة
الضرب الأول	موجبة كلية	موجبة كلية	موجبة كلية
الضرب الثاني	موجبة كلية	سالبة كلية	سالبة كلية
الضرب الثالث	موجبة جزئية	موجبة كلية	موجبة جزئية
الضرب الرابع	موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية

(تَتِمَّةٌ):

لم يَذكُر المُصنِّفُ شروطَ الأشكالِ الباقيةِ ولا ضُروبَها، فأحببتُ إدراجَها ههنا لتتميم الفائدةِ، فأقولُ:

شروطُ «الشكلِ الثاني» هي:

١ـ اختلافُ مُقدِّمتَيه بالإيجاب والسَّلْبِ، ٢ـ كلِّيةُ الكبرىٰ.

وضُروبُه المُنتِجةُ «أربعةٌ»، وهي كما في الجدول التالي:

الضروب	المقدمة الصغرىٰ	المقدمة الكبرىٰ	النتيجة
الضرب الأول	موجبة كلية	سالبة كلية	سالبة كلية
مثاله	**كل إنسان حيوان**	**لا شيء من الحجر بحيوان**	**لا شيء من الإنسان بحجر**
الضرب الثاني	موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية
مثاله	**بعض الحيوان إنسان**	**لا شيء من الحجر بإنسان**	**ليس بعض الحيوان بحجر**
الضرب الثالث	سالبة كلية	موجبة كلية	سالبة كلية
مثاله	**لا شيء من الحجر بحيوان**	**كل إنسان حيوان**	**لا شيء من الحجر بإنسان**
الضرب الرابع	سالبة جزئية	موجبة كلية	سالبة جزئية
مثاله	**ليس بعض الحيوان بناطق**	**كل إنسان ناطق**	**ليس بعض الحيوان بإنسان**

شروطُ «الشكلِ الثالثِ» هي:

١ـ الصغرىٰ موجَبةٌ، ٢ـ كلِّيةُ إحدىٰ المُقدِّمتَينِ.

وضُروبُه المُنتِجةُ «ستةٌ»، وهي كما في الجدول التالي:

الضروب	المقدمة الصغرىٰ	المقدمة الكبرىٰ	النتيجة
الضرب الأول	**موجبة كلية**	**موجبة كلية**	**موجبة جزئية**
مثاله	**كل إنسان حيوان**	**كل إنسان ناطق**	**بعض الحيوان ناطق**
الضرب الثاني	موجبة كلية	موجبة جزئية	موجبة جزئية
مثاله	**كل إنسان حيوان**	**بعض الإنسان ناطق**	**بعض الحيوان ناطق**
الضرب الثالث	**موجبة كلية**	**سالبة كلية**	**سالبة جزئية**
مثاله	**كل إنسان حيوان**	**لا شيء من الإنسان بصاهل**	**ليس بعض الحيوان بصاهل**
الضرب الرابع	موجبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
مثاله	**كل حيوان جسم**	**ليس بعض الحيوان بإنسان**	**ليس بعض الجسم بإنسان**
الضرب الخامس	موجبة جزئية	موجبة كلية	موجبة جزئية
مثاله	**بعض الحيوان إنسان**	**كل حيوان جسم**	**بعض الإنسان جسم**
الضرب السادس	موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية
مثاله	**بعض الحيوان إنسان**	**لا شيء من الحيوان بحجر**	**ليس بعض الإنسان بحجر**

(تنبيهٌ):

كان مِن المُفترَض في «الضربِ الأولِ» أنْ تكونَ النتيجةُ حسْبَ القاعدةِ «موجَبةً كلِّيةً» لاتِّفاق المُقدِّمتَينِ في «الإيجاب» و«الكلِّيةِ»، ولو كانت النتيجةُ كذلك لكانت «كلُّ حيَوانٍ ناطقٌ»، وهذه قضيةٌ كاذبةٌ، ولا يُمكِنُ في القياسات أنْ تكونَ المُقدِّمتانِ صادِقتَينِ، وتكونَ النتيجةُ كاذبةً، فلِطُروءِ مثلِ هذه الصوَرِ علىٰ «الضربِ الأولِ» من «الشكل الثالثِ» غَيَّرَ المناطقةُ قاعدةَ هذا الضربِ، فجعلوا نتيجتَه «موجَبةً جزئيَّةً»، لِتَندرِجَ تحتَها جميعُ الصوَرِ الوارِدةِ عليه.

وكذلك كان مِن المُفترَض في «الضرب الثالثِ» أنْ تكونَ النتيجةُ حسْبَ القاعدةِ «سالبةً كلِّيةً» لاتفاق المُقدِّمتَينِ في «الكلِّيةِ»، ولو كانت النتيجةُ كذلك لكانت «لا شيءَ من الحيَوانِ بصاهِلٍ»، وهي قضيةٌ كاذبةٌ، فجَرَىٰ عليه ما جَرَىٰ في «الضرب الأول».

شروطُ «الشكلِ الرابعِ» هي:

١ـ إذا اتَّحدت المُقدِّمتانِ في الإيجاب والسلْبِ فلا بدَّ من كلِّيةِ الصغرىٰ،

٢ـ إذا اختلفتْ المُقدِّمتانِ بالإيجاب والسلْبِ فلا بدَّمن كلِّية إحداهما.

وضروبُه المُنتِجةُ «ثمانيةٌ»، وهي كما في الجدول التالي:

الضروب	المقدمة الصغرىٰ	المقدمة الكبرىٰ	النتيجة
الضرب الأول	موجبة كلية	موجبة كلية	موجبة جزئية
مثاله	**كل إنسان حيوان**	**كل ناطق إنسان**	**بعض الحيوان ناطق**
الضرب الثاني	موجبة كلية	موجبة جزئية	موجبة جزئية
مثاله	**كل ناطق إنسان**	**بعض الحيوان ناطق**	**بعض الإنسان حيوان**
الضرب الثالث	**موجبة كلية**	**سالبة كلية**	**سالبة جزئية**
مثاله	**كل إنسان حيوان**	**لا شيء من الفرس بإنسان**	**ليس بعض الحيوان بفرس**
الضرب الرابع	موجبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
مثاله	**كل إنسان جسم**	**ليس بعض الحيوان بإنسان**	**ليس بعض الجسم بحيوان**
الضرب الخامس	موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية
مثاله	**بعض الحيوان إنسان**	**لا شيء من الحجر بحيوان**	**ليس بعض الإنسان بحجر**
الضرب السادس	سالبة كلية	موجبة كلية	**سالبة كلية**
مثاله	**لا شيء من الحيوان بحجر**	**كل إنسان حيوان**	**لا شيء من الحجر بإنسان**
الضرب السابع	سالبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية
مثاله	**لا شيء من الفرس بإنسان**	**بعض الصاهل فرس**	**ليس بعض الإنسان بصاهل**
الضرب الثامن	سالبة جزئية	موجبة كلية	سالبة جزئية
مثاله	**ليس بعض الحيوان بإنسان**	**كل فرس حيوان**	**ليس بعض الإنسان بفرس**

(تنبيهٌ):

كان مِن المُفتَرَض في «الضربِ الأولِ» أنْ تكونَ النتيجةُ حسْبَ القاعدةِ «موجَبةً كلِّيةً» لاتِّفاق المُقدِّمتَينِ في «الإيجاب» و«الكلِّيةِ»، ولو كانت النتيجةُ كذلك لكانت «كلُّ حيَوانٍ ناطقٌ»، وهي قضيةٌ كاذبةٌ، فجَرَىٰ عليه ما جَرَىٰ في «الضرب الأولِ» و«الضربِ الثالثِ» من «الشكل الثالث».

وكذلك كان مِن المُفترَض في «الضرب الثالثِ» أنْ تكونَ النتيجةُ حسْبَ القاعدةِ «سالبةً كلِّيةً» لاتفاق المُقدِّمتَينِ في «الكلِّيةِ»، ولو كانت النتيجةُ كذلك لكانت «لا شيءَ من الحيَوانِ بفرسٍ»، وهي قضيةٌ كاذبةٌ، فجَرَىٰ عليه ما جَرَىٰ في «الضرب الأول».

[أقسامُ القِياسِ الاقترانيِّ]

(و) ينقسمُ (القياسُ الاقترانيُّ) مِن حيثُ المادةُ إلىٰ «ستةٍ» أقسامٍ، فهو (إمَّا مُركَّبٌ مِن) مُقدِّمَتين (حَمْلِيَّتينِ) أي: كلُّ مقدمةٍ قضيةٌ حَمْليَّةٌ (كما مَرَّ) في أمثلة ضُروبِ «الشكلِ الأولِ».

(وإمَّا) مُركَّبٌ (مِن) مُقدِّمَتين (مُتَّصِلَتينِ) أي: كلُّ مقدمةٍ قضيةٌ شرطيَّةٌ متصلةٌ (كقولِنا) في «المقدمةِ الصغرىٰ» من «الشكلِ الأولِ» (إن كانت الشمسُ طالِعةً فالنهارُ موجودٌ، و) في المقدمة الكبرىٰ (كُلَّما كان النهارُ موجودًا فالأرضُ مُضِيئةٌ، يُنتِجُ: إن كانت الشمسُ طالعةً فالأرضُ مُضِيئةٌ).

(وإمَّا) مُركَّبٌ (مِن) مُقدِّمَتين (مُنفصِلَتينِ) أي: كلُّ مقدمةٍ قضيةٌ شرطيَّةٌ منفصلةٌ (كقولِنا) في «المقدمةِ الصغرىٰ» من «الشكلِ الثالثِ» (كلُّ عددٍ فهو إمَّا زوجٌ[1] أو فردٌ[2]، و) في المقدمة الكبرىٰ (كلُّ زوجٍ فهو إمَّا زوجُ الزوجِ[3] أو زوجُ الفردِ[4]، يُنتِجُ: كلُّ عددٍ إمّا فردٌ أو زوجُ الزوجِ أو زوجُ الفردِ).

---

(١) وهو: [الذي يَنقسِمُ إلىٰ مُتساوِيينِ]، كالعدد «ستةٍ»، فإنه يَنقسِمُ إلىٰ «ثلاثةٍ «و «ثلاثةٍ».

(٢) وهو: [الذي لا يَنقسِمُ إلىٰ مُتساوِيينِ]، كالعدد «سبعةٍ»، فإنه لا يَنقسِمُ إلىٰ عددينِ مُتساوِيينِ.

(٣) وهو: [الذي يَقبَلُ التنصيفَ إلىٰ «الواحد»]، كالعدد «أربعةٍ «، فإنه يَتَنصَّفُ إلىٰ «اثنينِ»، وهو يَتَنصَّفُ إلىٰ «واحدٍ».

(٤) وهو: [الذي لا يَقبَلُ التنصيفَ إلىٰ «الواحد»]، كالعدد «اثني عشَرَ»، فإنه يَتَنصَّفُ إلىٰ «ستةٍ»، وهو يَتَنصَّفُ إلىٰ «ثلاثةٍ»، وهو لا يَتَنصَّفُ إلىٰ «واحدٍ».

(وإمَّا) مُركَّبٌ (مِن) مقدمةٍ (حَمْلِيَّةٍ، و) مقدمةٍ (مُتَّصِلةٍ، كقولِنا) في «المقدمةِ الصغرىٰ» من «الشكلِ الأولِ» (كلَّما كان هذا الشيءُ إنسانًا فهو حيَوانٌ، و) في المقدمة الكبرىٰ (كلُّ حيَوانٍ جِسمٌ، يُنتِجُ: كُلَّما كان هذا الشيءُ إنسانًا فهو جِسمٌ).

(وإمَّا) مُركَّبٌ (مِن) مقدمةٍ (حَمْلِيَّةٍ، و) مقدمةٍ (مُنفَصِلةٍ، كقولِنا) في «المقدمةِ الصغرىٰ» من «الشكلِ الثالثِ» (كلُّ عددٍ فهو إمَّا زوجٌ أو فردٌ، و) في المقدمة الكبرىٰ (كلُّ زوجٍ فهو مُنقَسِمٌ بِمُتَساوِيينِ، يُنتِجُ: كلُّ عددٍ فهو إمَّا فردٌ أو مُنقَسِمٌ بِمُتَساوِيينِ).

(وإمَّا) مُركَّبٌ (مِن) مقدمةٍ (مُتَّصِلةٍ، و) مقدمةٍ (مُنفَصِلةٍ، كقولِنا) في «المقدمةِ الصغرىٰ» من «الشكلِ الأولِ» (كلَّما كان هذا الشيءُ إنسانًا فهو حيَوانٌ، و) في المقدمة الكبرىٰ (كلُّ حيَوانٍ إمَّا أبيضُ أو أسودُ، يُنتِجُ: كُلَّما كان هذا الشيءُ إنسانًا فهو إمّا أبيضُ أو أسودُ).

تركيب القياس الاقتراني		
القسم	إحدىٰ المقدمتين	المقدمة الأخرىٰ
١	حملية	حملية
٢	شرطية متصلة	شرطية متصلة
٣	شرطية منفصلة	شرطية منفصلة
٤	حملية	شرطية متصلة
٥	حملية	شرطية منفصلة
٦	شرطية متصلة	شرطية منفصلة

[القِياسُ الاستِثنائِيُّ مِن الشرطِيَّةِ المُتَّصِلةِ]

(وأمَّا القياسُ الاستِثنائِيُّ) قد مَرَّ تعريفُه، وسببُ تسميتِه بذلك (فالشرطِيَّةُ الموضوعةُ) أي: المذكورةُ (فيه إنْ كانت مُتَّصِلةً فاستثناءُ عينِ المُقدَّمِ يُنتِجُ عينَ التالي) لأنَّ المُقدَّمَ «ملزومٌ»، والتاليَ «لازمٌ»، و«وجودُ الملزومِ يَستلزِمُ وجودَ اللازمِ» (كقولِنا: إنْ كان هذا إنسانًا فهو حيَوانٌ، لكنَّه إنسانٌ) يُنتِجُ (فهو حيَوانٌ) أمّا استثناءُ «عينِ التالي» فلا يُنتِجُ «عينَ المُقدَّمِ»، ولا يُنتِجُ «نقيضَه»، لأنَّ «وجودَ اللازمِ لا يَستلزِمُ وجودَ الملزومِ، ولا يَستلزِمُ نفيَه».

(واستثناءُ نقيضِ التالي يُنتِجُ نقيضَ المُقدَّمِ) لأنَّ «نفيَ اللازمِ يَستلزِمُ نفيَ الملزومِ» (كقولِنا: إنْ كان هذا إنسانًا فهو حيَوانٌ، لكنَّه ليس بِحيَوانٍ) يُنتِجُ (فلا يكونُ إنسانًا) أمَّا استثناءُ «نقيضِ المُقدَّمِ» فلا يُنتِجُ «عينَ التالي»، ولا يُنتِجُ «نقيضَه»، لأنَّ «نفيَ الملزومِ لا يَستلزِمُ وجودَ اللازمِ، ولا يَستلزِمُ نفيَه».

[القِياسُ الاستِثنائِيُّ من الشرطِيَّةِ المُنفَصِلةِ]

(وإنْ كانت) الشرطيةُ الموضوعةُ في القياس الاستثنائي (مُنفَصِلةً حقيقيَّةً فاستثناءُ عينِ أحَدِ الجُزأينِ) سواءٌ كان مُقدَّمًا أو تاليًا (يُنتِجُ نقيضَ الآخَرِ) فمثالُ استثناءِ «عينِ المُقدَّمِ»: «العددُ إمَّا زوجٌ أو فردٌ، لكنه زوجٌ»، «فهو ليس بفردٍ».

ومثالُ استثناءِ «عينِ التالي»: «العددُ إمَّا زوجٌ أو فردٌ، لكنه فردٌ»، «فهو ليس بزوجٍ».

أمَّا استثناءُ «عينِ أحدِهما» لا يُنتِجُ «عينَ الآخَرِ»، لأنه يَلزمُ منه «اجتماعُ النقيضَينِ»، وهو مُحالٌ، فلا يُقالُ: «العددُ إمَّا زوجٌ أو فردٌ، لكنه زوجٌ»، «فهو فردٌ».

(واستثناءُ نقيضِ أحَدِهما يُنتِجُ عينَ الآخَرِ) مثالُ استثناءِ «نقيضِ المُقدَّمِ»: «العددُ إمَّا زوجٌ أو فردٌ، لكنه ليس بزوجٍ»، «فهو فردٌ».

ومثالُ استثناءِ «نقيضِ التالي»: «العددُ إمَّا زوجٌ أو فردٌ، لكنه ليس بفردٍ»، «فهو زوجٌ».

أمَّا استثناءُ «نقيضِ أحدِهما» فلا يُنتِجُ «نقيضَ الآخَرِ»، لأنه يَلزمُ منه «ارتفاعُ النقيضَينِ»، وهو مُحالٌ، فلا يُقالُ: «العددُ إمَّا زوجٌ أو فردٌ، لكنه ليس بزوجٍ»، «فهو ليس بفردٍ».

تَتِمَّةٌ:

لم يَذكُر المصنفُ ما لو كانت الشرطيةُ الموضوعةُ في القياس الاستثنائيِّ «مانعةَ الجمعِ» أو «مانعةَ الخُلُوِّ»، وها أنا أذكرُهما تتميمًا للفائدة، فأقولُ:

إنْ كانت الشرطيةُ الموضوعةُ «مانعةَ الجمعِ» فاستثناءُ عينِ أحدِهما يُنتِجُ نقيضَ الآخَرِ.

فمثالُ استثناءِ «عينِ المُقدَّمِ»: «هذا الشيءُ إمَّا شجرٌ أو حجرٌ، لكنه شجرٌ»، «فهو ليس بحجرٍ».

ومثالُ استثناءِ «عينِ التالي»: «هذا الشيءُ إما شجرٌ أو حجرٌ، لكنه حجرٌ»، «فهو ليس بشجرٍ».

أمَّا استثناءُ «نقيضِ أحدِهما» فلا يُنتِجُ «عينَ الآخَرِ»، ولا يُنتِجُ «نقيضَه»، فلا يُقالُ: «هذا الشيءُ إمّا شجرٌ أو حجرٌ، لكنه ليس بشجرٍ»، «فهو حجرٌ»، لجواز أنْ لا يكونَ شجرًا ولا حجرًا، ولا يُقالُ: «هذا الشيءُ إمّا شجرٌ أو حجرٌ، لكنه ليس بشجرٍ»، «فهو ليس بحجرٍ»، لجواز أنْ يكونَ حجرًا.

وإنْ كانت «مانعةَ الخُلُوِّ» فاستثناءُ نقيضِ أحدِهما يُنتِجُ عينَ الآخَرِ.

فمثالُ استثناءِ «نقيضِ المُقدَّمِ»: «زيدٌ إمّا في الماء أو لا يَغرَقُ، لكنه ليس في الماء»، «فهو لا يَغرَقُ».

ومثالُ استثناءِ «نقيضِ التالي»: «زيدٌ إمّا في الماء أو لا يَغرَقُ، لكنه يَغرَقُ»، «فهو في الماء».

أمَّا استثناءُ «عينِ أحدِهما» فلا يُنتِجُ «عينَ الآخَرِ»، ولا يُنتِجُ «نقيضَه»، فلا يُقالُ: «زيدٌ إمَّا في الماء أو لا يَغرَقُ، لكنه في الماء»، «فهو لا يَغرَقُ»، لجواز أنْ يكونَ في الماء ويَغرَقَ، ولا يُقالُ: «زيدٌ إمَّا في الماء أو لا يَغرَقُ، لكنه لا يَغرَقُ»، «فهو في الماء»، لجواز أن لا يكون في الماء ولا يَغرَقُ.

القياسُ الاستِثنائيُّ	استثناءُ	يُنتِجُ	استثناءُ	لا يُنتِجُ
الشرطية المتصلة	عينِ المُقدَّمِ	عينَ التالي	عينِ التالي	عينَ المُقدَّمِ و لا نقيضَه
إنْ كان هذا إنسانًا فهو حيَوانٌ	لكنَّه إنسانٌ	فهو حيَوانٌ	لكنَّه حيَوانٌ	ـــــ
الشرطية المتصلة	نقيضِ التالي	نقيضَ المُقدَّمِ	نقيضِ المُقدَّمِ	نقيضَ التالي ولا عينَه
إنْ كان هذا إنسانًا فهو حيَوانٌ	لكنَّه ليس بِحيَوانٍ	فلا يكونُ إنسانًا	لكنَّه ليس بإنسانٍ	ـــــ
الشرطية المنفصلة الحقيقية	عينِ أحدِهما	نقيضَ الآخَرِ	عينِ أحدِهما	عينَ الآخَرِ
العددُ إمَّا زوجٌ أو فردٌ	لكنه زوجٌ	فهو ليس بفردٍ	لكنه زوجٌ	ـــــ
	لكنه فردٌ	فهو ليس بزوجٍ	لكنه فردٌ	ـــــ
الشرطية المنفصلة الحقيقية	نقيضِ أحدِهما	عينَ الآخَرِ	نقيضِ أحدِهما	نقيضَ الآخَرِ
العددُ إمَّا زوجٌ أو فردٌ	لكنه ليس بزوجٍ	فهو فردٌ	لكنه ليس بزوجٍ	ـــــ
	لكنه ليس بفردٍ	فهو زوجٌ	لكنه ليس بفردٍ	ـــــ
الشرطية المنفصلة مانعة الجمع	عينِ أحدِهما	نقيضَ الآخَرِ	نقيضِ أحدِهما	عينَ الآخَرِ ولا نقيضَه
هذا الشيءُ إمَّا شجرٌ أو حجرٌ	لكنه شجرٌ	فهو ليس بحجرٍ	لكنه ليس بشجرٍ	ـــــ
	لكنه حجرٌ	فهو ليس بشجرٍ	لكنه ليس بحجرٍ	ـــــ
الشرطية المنفصلة مانعة الخلو	نقيضِ أحدِهما	عينَ الآخَرِ	عينِ أحدِهما	عينَ الآخَرِ ولا نقيضَه
زيدٌ إمَّا في الماء أو لا يَغرَقُ	لكنه ليس في الماء	فهو لا يَغرَقُ	لكنه في الماء	ـــــ
	لكنه يَغرَقُ	فهو في الماء	لكنه لا يَغرَقُ	ـــــ

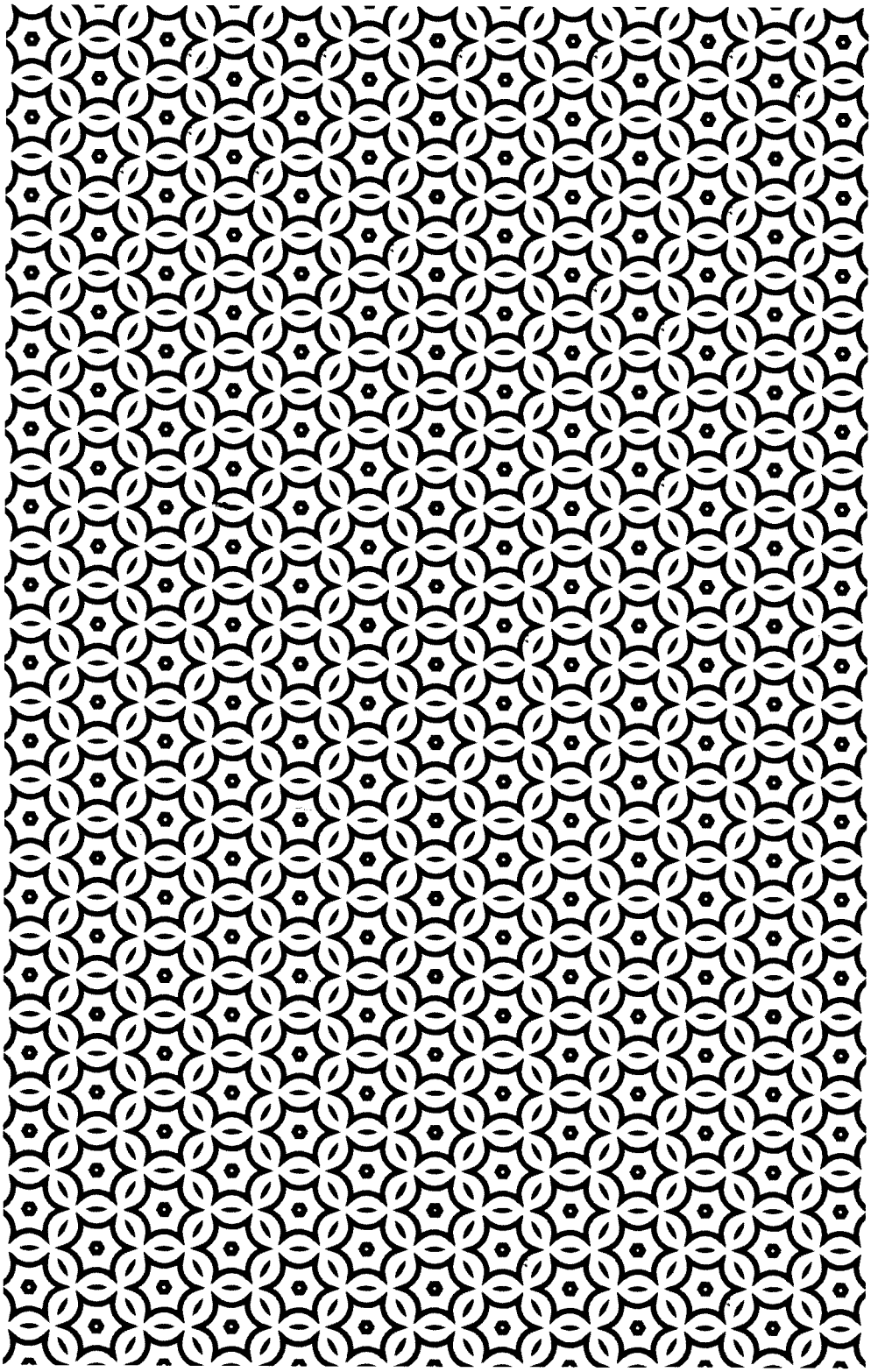

الصِّناعاتُ الخمسةُ

اِعلمْ أنَّ أيَّ قياسٍ له «صورةٌ» و«مادَّةٌ»، فـ«الصورةُ» هي: الهيئةُ الحاصلةُ مِن ترتيب المُقدِّماتِ، ووَضعِها إزاءَ بعضٍ، أمَّا «المادَّةُ» فهي: القضايا التي تَتَركَّبُ منها الأقيسةُ، ثم القياسُ باعتبار «المادَّةِ» يَنقسمُ إلىٰ «خمسةِ» أقسامٍ، ويُقالُ لها «الصِّناعاتُ الخمسةُ»، وهي:

القياسُ «البُرهانِيُّ»، والقياسُ «الجَدَلِيُّ»، والقياسُ «الخَطابِيُّ»، والقياسُ «الشِّعْرِيُّ»، والقياسُ «السَّفْسَطِيُّ».

ولمَّا فرغَ المصنفُ مِن بيان القياسِ مِن حيثُ «الصورةُ» في مباحث «الأشكالِ الأربعةِ»، شَرعَ الآنَ في بيان القياسِ مِن حيثُ «المادَّةُ»، وبدأ بالقياس «البُرهانِيِّ» لأنه مُركَّبٌ من مُقدِّماتٍ يقينِيَّةٍ، ونتائجُه تُفيدُ اليقينَ، بخلافِ غيرِه، فقال (البُرهانُ هو قياسٌ مُؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ يَقِينِيَّةٍ) سواءٌ كانت ضروريةً أو مُكْتسَبةً، واليقينُ هو: «الاعتقادُ الجازمُ المُطابِقُ للواقعِ الثابتُ»، فخرجَ بقيد «الجازمُ» الظنُّ، وخرجَ بقيد «المُطابِقُ للواقعِ» الجهلُ المُركَّبُ، وخرجَ بقيد «الثابتُ» اعتقادُ المُقلِّدِ، لإمكانِيَّة زوالِه (لإنتاج اليقين).

[أقسامُ اليَقِينِيَّاتِ]

(واليَقِينِيَّاتُ أقسامٌ ستَّةٌ: أحَدُها) «بَديهِيٌّ جَلِيٌّ»، يُقالُ له (أَوَّلِيَّاتٌ) وباقِيها «بَديهِيٌّ خَفِيٌّ» يَحتاجُ إلىٰ التنبيه، وهي: «قضايا يَجزِمُ العقلُ فيها بمجرَّدِ الالتفاتِ وتصوُّرِ طرَفيه[1]، بلا احتياجٍ إلىٰ واسطةٍ» (كقولِنا: الواحدُ نِصفُ الاثنينِ) فإنَّ مَن تصوَّرَ «الواحدَ»، وتصوَّرَ «الاثنينِ» يَجزِمُ بمجرَّد تصوُّرِهما «أنه نصفُه»

(١) المرادُ بالطرَفينِ: «الموضوعُ والمحمولُ»، أو «المُقدَّمُ والتالي».

بلا احتياجٍ إلىٰ شيءٍ آخَرَ (و) كقولنا (الكلُّ أعظمُ مِن الجُزءِ) فإنَّ مَن تصوَّرَ «الكُلَّ»، وتصوَّرَ «الجُزءَ» يَجزِمُ بمجرَّد تصوُّرِهما «أنه أعظمُ منه» بلا احتياجٍ إلىٰ شيءٍ آخَرَ، ومثالُه: «هذا واحدٌ، وكلُّ واحدٍ نصفُ الاثنين»، «فهذا نصفُ الاثنين».

(و) ثاني اليقينيّاتِ هو (مُشاهَداتٌ) وتُسمَّىٰ بـ «المحسوساتِ» أيضًا، وهي: «قضايا يَحكُمُ العقلُ فيها بواسطة المشاهدةِ والإحساسِ»، وهي علىٰ قسمين:

القسمُ الأولُ: «حِسِّيَّاتٌ»، وهي: «ما يَحكمُ العقلُ فيها بواسطةِ الحواسِّ الظاهرةِ»، التي هي: «السمعُ» و«البصَرُ» و«الشمُّ» و«الذَّوقُ» و«اللمسُ».

والقسم الثاني: «وُجْدانِيَّاتٌ»، وهي: «ما يَحكمُ العقلُ فيها بواسطةِ الحواسِّ الباطِنةِ»، التي هي: «الحِسُّ المُشتَرَكُ» و«الخَيالُ» و«الوَهْمُ» و«الحافِظةُ» و«المُتَصَرِّفةُ» (كقولِنا) للمُدرَكِ بالبصَرِ من الحِسِّيَّات (الشمسُ مُشرِقةٌ، و) كقولنا للمُدرَكِ باللَمسِ من الحِسِّيَّات (النارُ مُحرِقةٌ) أمَّا «الوُجْدانِيَّاتُ» فمثالُها: حُكمُ العقلِ بأنَّ لنا جوعًا أو عطَشًا أو خوفًا أو غضَبًا.

(و) ثالثُ اليقينيّاتِ هو (مُجَرَّباتٌ) وهي: «قضايا يَحكمُ العقلُ فيها بواسطةِ تَكرارِ المُشاهَدةِ وعدمِ التخَلُّفِ» (كقولِنا: شُربُ السَّقَمُونْيا[1] يُسْهِلُ الصَّفْراءَ[2]) فإنَّ الإنسانَ إذا تكرَّرتْ مشاهدتُه لحصولِ إسهالِ الصفراءِ عَقيبَ شُربِ «السَّقَمْونْيا» يَحصُلُ لديه يقينٌ، ويَحكمُ عقلُه بذلك جزمًا، و«المُجَرَّباتِ» لا تَصلُحُ أنْ تكونَ «حُجَّةً» علىٰ الغير، لجواز أنْ لا تَتكرَّرَ مشاهدتُه لذلك.

(و) رابعُ اليقينِيَّاتِ هو (حَدْسِيَّاتٌ) نسبةً إلىٰ «الحَدْسِ»، وهي: «قضايا

---

(١) نباتٌ يُستخرَجُ منه دواءٌ للإسهال.

(٢) هي: المرضُ المشهورُ لدىٰ العامّةِ بالصَّفاري أو الصَّفار، وهي في الأصل «عُصارةُ المرارةِ»، واسمُ هذا المرضِ العِلميِّ هو «اليَرَقانُ».

يَحصُلُ اليقينُ فيها بِسُنُوحِ المبادِئِ والمَطالبِ للذهنِ دُفعةً واحدةً مِن دونِ أنْ تكونَ هناك حركةٌ فكريةٌ».

والفرقُ بين «الحَدْسِ» و«الفِكْرِ»: أنَّ «الفِكرَ» لا بدَّ فيه من حركتَينِ للذهن، الحركةُ الأولىٰ: هي حركتُه مِن المَطالب إلىٰ المبادِئِ، والحركةُ الثانيةُ: هي حركتُه مِن المبادِئِ إلىٰ المَطالب، فمجموعُ هاتَينِ الحركتَينِ يُسمَّىٰ «الفِكرَ»، وبيانُه: أنَّ الذهنَ بعدما يَحصُلُ لديه المطلوبُ بوجهٍ ما يَتحرَّكُ إلىٰ المعاني المخزونةِ والمبادِئِ المحفوظةِ لديك ليَطلُبَ منها معلوماتٍ تُناسبُ المطلوبَ، وهنا تنتهي الحركةُ الأولىٰ، ثم يَتحرَّكُ ثانيًا مُرتِّبًا تلك المعلوماتِ التي وجَدها بتَدريجٍ حتىٰ يَصِلَ إلىٰ المطلوب، وهنا تنتهي الحركةُ الثانيةُ.

ومثالُه: لو تَصوَّرتَ «الإنسانَ» بوجهٍ ما كـ«الكاتبِ» أو «الضاحكِ»، ثم انتقلَ ذهنُك إلىٰ المعاني والمبادِئِ المخزونةِ لديك طالبًا ماهِيَّةَ «الإنسانِ» حتىٰ يَجِدَ «الحيَوانَ» و«الناطقَ» يكونُ قد انتهىٰ من الحركةِ الأولىٰ، ثم إذا رتَّبَ «الحيَوانَ» و«الناطقَ» بأنْ قَدَّمَ «الحيَوانَ» لأنه «جنسٌ»، وأخَّرَ «الناطقَ» لأنه «فصلٌ»، ووَصَلَ إلىٰ المطلوب الذي هو ماهِيَّةُ «الإنسانِ»، وبأنه «حيَوانٌ ناطقٌ» يكونُ قد انتهىٰ من الحركةِ الثانيةِ.

أمّا «الحَدْسُ» فالحركتانِ تَحصُلان فيه دُفعةً واحدةً لا تدريجًا، والناسُ مختلفون في قوة «الحَدْسِ» وضعفِه، فمنهم مَن هو قويٌّ «الحَدْسِ» كثيرُه كالحكماء، ومنهم مَن هو ضعيفُ «الحَدْسِ» قليلُه، ومنهم مَن لا «حَدْسَ» له، كالمُنتهي في البَلادة، لأجل هذا لا تَصلُحُ «الحَدْسِيَّاتُ» أنْ تكونَ «حُجَّةً» علىٰ الغير، لجواز أنْ يكونَ ضعيفَ «الحَدْسِ» أو لا «حَدْسَ» له (كقولِنا: نورُ القمرِ مُستفادٌ مِن الشمسِ) لاختلافِ اتِّصافِه بالأشكال النُّورانِيَّةِ بِحَسْبِ قُربِه من الشمس وبُعدِه عنها، وانخِسافِه عندَ حَيلُولةِ الأرضِ بينَهما.

(و) خامسُ اليقينِيَّاتِ هو (مُتَواتِراتٌ) وهي: «القضايا التي يَحكُمُ العقلُ فيها بواسِطة سَماعِها مِن جَمعٍ يَستحيلُ تواطُؤهم علىٰ الكذِب»، وضابطُها: حصولُ اليقينِ بالحُكم، وزوالُ الاحتمال (كقولِنا: محمدٌ ﷺ اِدَّعَىٰ النُّبُوةَ، وأَظهرَ المُعجِزةَ علىٰ يدِه) وهي لا تَصلُحُ أنْ تكونَ «حُجَّةً» إلا علىٰ مَن ثَبتَ لديه الخبَرُ بالتواتر.

(و) سادسُ اليقينِيَّاتِ هو (قضايا قِياساتُها معَها) وتُسمَّىٰ بـ «الفِطْرِيّاتِ» أيضًا، وهي: «قضايا يَحكمُ العقلُ فيها بواسِطةٍ لا تَغيبُ عن الذهن»، وهذه الواسطةُ يَترتَّبُ بها قياسٌ بمُجرَّدِ تصوُّرِ الطرَفين، لذا سُمِّيتْ هذه القضايا بـ «قضايا قياساتُها معها» (كقولِنا: الأربعةُ زوجٌ) وإنما حَكمْنا علىٰ «الأربعة» بـ «الزوجِيَّة» (بسببِ وسَطٍ حاضِرٍ في الذهنِ، وهو الانقسامُ بِمُتَساوِيين) وذلك لأنَّ مَن تَصوَّرَ «الأربعةَ» بأنها «مُنقسِمةٌ إلىٰ مُتساوِيَين»، وتَصوَّرَ «الزوجِيَّةَ» بأنها «مُنقسِمةٌ إلىٰ مُتساوِيَين»، تَرتَّبَ في ذهنه حالًا هذا القياسُ: «الأربعةُ مُنقسِمةٌ إلىٰ مُتساوِيَين، وكلُّ مُنقسِمٍ إلىٰ مُتساوِيَين زوجٌ»، «فالأربعةُ زوجٌ». فـ «الانقسامُ إلىٰ مُتساوِيَين» واسطةٌ لا تَغيبُ عن ذهن كلِّ مَن تَصوَّرَ «الأربعةَ» و«الزوجيَّةَ».

[باقي الصّناعاتِ الخمسةِ]

لما فرغ المُصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من القياس «البُرهانِيِّ» شرعَ في بيان باقي أقسامِ القياسِ[1]، فقال:

(و) الثاني من أنواع القياسِ (الجَدَلُ وهو قياسٌ مُؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ مشهورةٍ) أو مُسلَّمةٍ عندَ الخَصْمِ، فقولُه: «مشهورةٍ» أي: التي تَشتهِرُ بينَ الناسِ، وسببُ شُهرتِها فيما بينَهم إمَّا لاشتمالِها علىٰ مَصلَحةٍ عامَّةٍ كقولنا: «العَدْلُ حَسَنٌ»

(١) وهي غيرُ يقينِيَّةٍ.

و«الظلمُ قبيحٌ»، وإمَّا لِما في طبائعِهم مِن الرِّقَّة كقولنا: «العفوُ عن أهل الإساءةِ خيرٌ»، وإمَّا لانفِعالاتِهم مِن عاداتِهم كقول الهِندُوسِيِّ: «ذبحُ البقَرِ قبيحٌ»، وهي تختلفُ بِحَسْبِ اختلافِ الأزمانِ والأماكنِ والأقرانِ والألسُنِ، وقولُهم: «مُسلَّمةٍ عندَ الخَصْمِ» أي: سواءٌ كانت مُسلَّمةً فيما بينَهما خاصَّةً، أو بينَ علمائِهما، كـ«تسليمِ النُّحاةِ مسائلَ النَّحْوِ».

وربما التَبستْ «المشهوراتُ» بـ«الأوَّليَّاتِ»، والفرقُ بينَهما: أنَّ «المشهوراتِ» قد تكونُ صادقةً، وقد تكونُ كاذبةً، بخلاف «الأوَّلِيَّاتِ»، فإنها لا تكونُ إلا صادقةً، فـ«الجَدَلُ» أعمُّ من «البُرهانِ»، والغرَضُ من صناعة «الجَدَلِ»: إلزامُ الخصمِ، وحفظُ الرأيِ، وإقناعُ مَن هو قاصرٌ عن إدراكِ مُقدِّماتِ «البُرهانِ»، ومثالُه في قولنا: «جاءَ زيدٌ»: «زيدٌ فاعلٌ، وكلُّ فاعلٍ مرفوعٌ»، «فزيدٌ مرفوعٌ».

(و) الثالثُ من أنواع القياسِ (الخَطابةُ وهو قياسٌ مُؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ مقبولةٍ مِن شخصٍ مُعتقَدٍ) أي: يُحسَنُ الظنُّ (فيه) إمَّا لأمرٍ سَماوِيٍّ كـ«تأييدِ الأولياءِ بالكرامات»، أو للاختصاص بِمزيدِ عقلٍ بينَ الناسِ كـ«العلماءِ» و«الحُكماءِ»، ومثالُه: «المؤمنُ الخالصُ يُصلي ويصومُ، وكلُّ مَن يُصلي ويصومُ مُبعَدٌ من النار»، «فالمؤمنُ الخالصُ مُبعَدٌ من النار» (أو) مُؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ (مظنونةٍ) وهي: «القضايا التي يَحكمُ بها العقلُ حُكمًا راجِحًا مع تجويزِ نقيضِه تجويزًا مرجوحًا»، مثالُه: «هذا الحائطُ يَنتشِرُ منه التّرابُ، وكلُّ ما يَنتشِرُ منه التّرابُ مُنهَدِمٌ»، «فهذا الحائطُ مُنهَدِمٌ»، ومِثلُ: «فلانٌ يطوفُ بالليل، وكلُّ مَن يطوفُ بالليل سارقٌ»، «فهذا سارقٌ».

والغَرَضُ من «الخَطابة»: ترغيبُ الناسِ فيما يَنفعُهم من أمور المِعادِ والمَعاشِ، وترهيبُهم عمَّا يَضُرُّهم، ولا بدَّ أنْ تكونَ المُقدِّماتُ المُستعمَلةُ فيها مُقنِعةً للسامِعِينَ، مُفيدةً للمُتَّعِظِينَ.

(و) الرابعُ من أنواعِ القياسِ (الشِّعْرُ، وهو: قياسٌ مُؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ) صادقةً كانت أو كاذبةً، مُمكِنةً أو مستحيلةً (مُتَخَيَّلةٍ) أي: يَتَخيَّلُها الشاعرُ، أو «مُخَيَّلةٍ» بمعنىٰ: يُخَيِّلُها الشاعرُ للسامعِينَ (تَنبسِطُ منها النفْسُ) أي: تتأثرُ بَسْطًا فترغَبُ، كقولهم: «هذا خَمْرٌ، وكلُّ خمرٍ ياقوتةٌ سيَّالةٌ»، «فهذا ياقوتةٌ سيَّالةٌ» (أو تَنقبِضُ) منها، أي: تتأثرُ قَبْضًا فتَنفُرُ، كقولهم: «هذا عَسَلٌ، وكلُّ عَسَلٍ مُرَّةٌ مُقَيِّئَةٌ»، «فهذا مُرَّةٌ مُقَيِّئَةٌ».

وللنفس مُطاوَعةٌ للتخييل كمُطاوَعتِها للتصديقِ بل أشدَّ منها، والغرَضُ من هذه الصناعةِ: أنْ تَنفعِلَ النفسُ بالترغيب والترهيبِ، ويَزيدُ في ذلك أنْ يكونَ «الشعرُ» علىٰ وزنٍ لطيفٍ، وأنْ يُنشَدَ بصوتٍ عَذْبٍ

(و) الخامسُ من أنواعِ القياسِ (المُغالَطَةُ) وتُسمَّىٰ بـ «السَّفْسَطَةِ» (وهو) قسمان، الأول منهما (قياسٌ مُؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ كاذِبةٍ شبيهةٍ بالحقِّ) كشِبهِها بـ «الأوَّليَّات»، كقولهم لصورة «الفرَسِ» المنقوشةِ في الجدار: «هذا فرسٌ، وكلُّ فرسٍ صاهلٌ»، «فهذا صاهلٌ» (أو) شبيهةٍ (بالمشهورةِ) كقولهم: «هذا مَيتٌ، وكلُّ ميتٍ يُخافُ منه»، «فهذا يُخافُ منه» (أو) القسمُ الثاني، وهو قياسٌ مُؤلَّفٌ (من مُقدِّماتٍ وهْمِيَّةٍ) وهي: «القضايا الكاذبةُ التي يَحكُمُ بها وَهْمُ الإنسانِ في أمورٍ غيرِ محسوسةٍ»، والتشابُهُ بينَ «الوهمِيَّاتِ» و«الأوَّليَّاتِ» شديدٌ، ولولا ردُّ الشرعِ والعقلِ حُكمَ الوَهْمِ لدامَ الالتباسُ بينَهما، ولذا نَرىٰ بعضَ الناسِ مُتلَبِّسًا بالأوهام الباطلةِ، ولا يُتوقَّعُ نَجاتُه إلا بهدايةٍ من الله (كاذِبةٍ) كقولهم: «اللهُ موجودٌ، وكلُّ موجودٍ مُشارٌ إليه»، «فاللهُ مُشارٌ إليه».

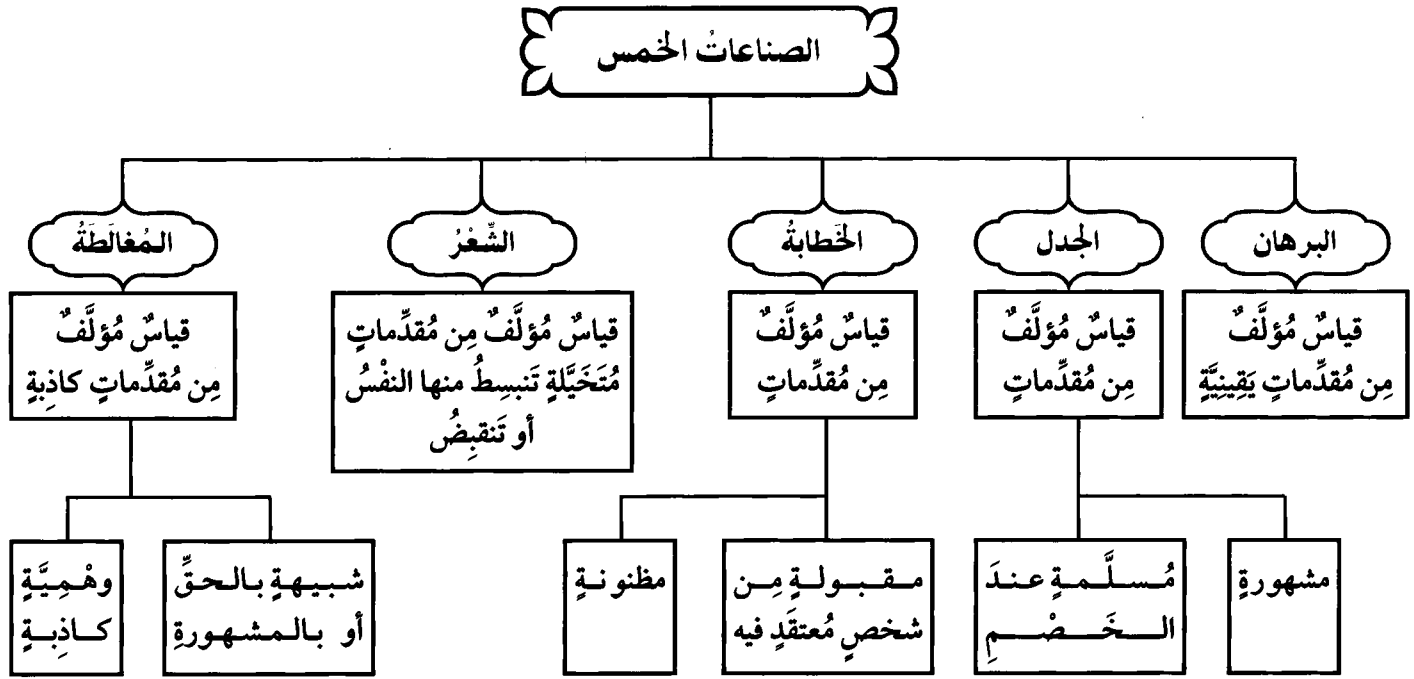
الصناعاتُ الخمس
البرهان
الجدل
الخَطابةُ
الشِّعْرُ
المُغالَطَةُ
قياسٌ مُؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ يَقِينِيَّةٍ
قياسٌ مُؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ
قياسٌ مُؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ
قياسٌ مُؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ مُتَخَيَّلَةٍ تَنبسِطُ منها النفْسُ أو تَنقبِضُ
قياسٌ مُؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ كاذِبةٍ
مشهورةٍ
مُسلَّمةٍ عندَ الخَصْمِ
مقبولةٍ مِن شخصٍ مُعتقَدٍ فيه
مظنونةٍ
شبيهةٍ بالحقِّ أو بالمشهورةِ
وهْمِيَّةٍ كاذِبةٍ

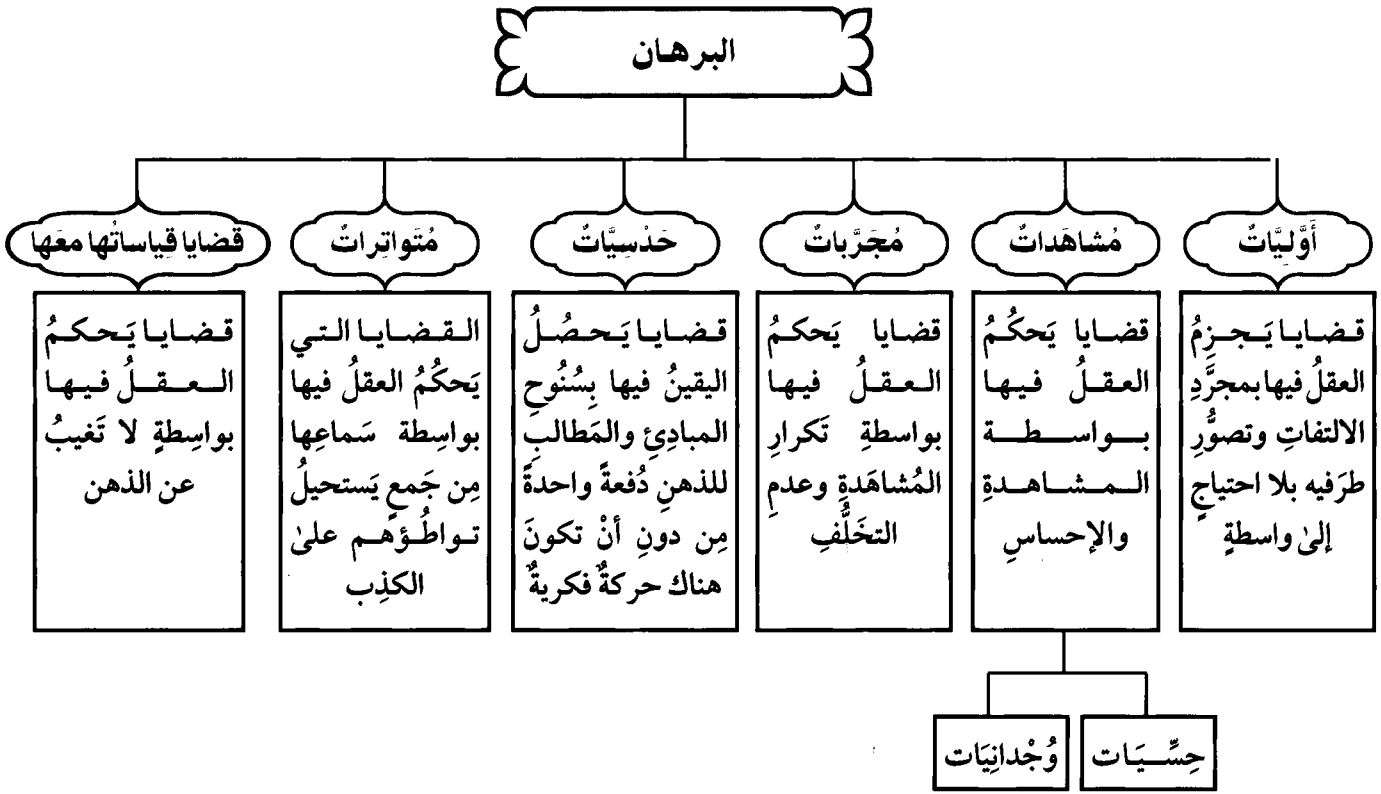
البرهان
أوّليّاتٌ
قضايا يَجزِمُ العقلُ فيها بمجرَّدِ الالتفاتِ وتصوُّرِ طرَفيه بلا احتياجٍ إلىٰ واسطةٍ
مُشاهَداتٌ
قضايا يَحكُمُ العقلُ فيها بواسطةِ المشاهدةِ والإحساسِ
حِسِّيات
وُجْدانِيّات
مُجَرَّباتٌ
قضايا يَحكمُ العقلُ فيها بواسطةِ تكرارِ المُشاهَدةِ وعدمِ التخَلُّفِ
حَدْسِيّاتٌ
قضايا يَحصُلُ اليقينُ فيها بِسُنُوحِ المبادِئِ والمَطالبِ للذهنِ دُفعةً واحدةً مِن دونِ أنْ تكونَ هناك حركةٌ فكريةٌ
مُتواتِراتٌ
القضايا التي يَحكُمُ العقلُ فيها بواسِطة سَماعِها مِن جَمعٍ يَستحيلُ تواطُؤُهم علىٰ الكذِب
قضايا قياساتُها معَها
قضايا يَحكمُ العقلُ فيها بواسِطةٍ لا تَغيبُ عن الذهن

(والعُمدةُ) أي: ما يُعتمَدُ عليه من هذه القياسات (هو البُرهانُ لا غيرُ) لتَركُّبِه مِن مُقدِّماتٍ يقينِيَّةٍ، ولإنتاجِه النتائجَ اليقينِيَّةَ.

(ولْيَكُنْ هذا آخِرُ الرسالةِ في) علمِ (المنطقِ) وتمامُها، فحَسُنَ بفضل اللهِ تعالىٰ خِتامُها، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمدٍ وعلىٰ آله وصحبِه أجمعين، وآخِرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.

هذا وقد تمَّ الفراغُ مِن هذا الشرحِ يومَ «الاثنين» المُوافِقَ «للخامسِ والعشرين» مِن شهرِ «شوالٍ» لِعامِ «ستةٍ وثلاثين وأربعِمائةٍ وألفٍ» للهجرة في مدينة رسولِ اللهِ ﷺ، أسألُ اللهَ تعالىٰ أنْ يَمُنَّ عليه بالقَبول، وأنْ يَنفَعَ به كما نَفعَ بأصله، ويَجعَلَ ثوابَه واصِلًا إلىٰ حضرةِ النبيِّ ﷺ وجميعِ المسلمين والمسلماتِ والمؤمنين والمؤمناتِ، وعلىٰ وجه الخصوصِ والديَّ ومشايخي ومُرَبِّيَّ وإخواني وطلابي وكلِّ مَن أوصاني.

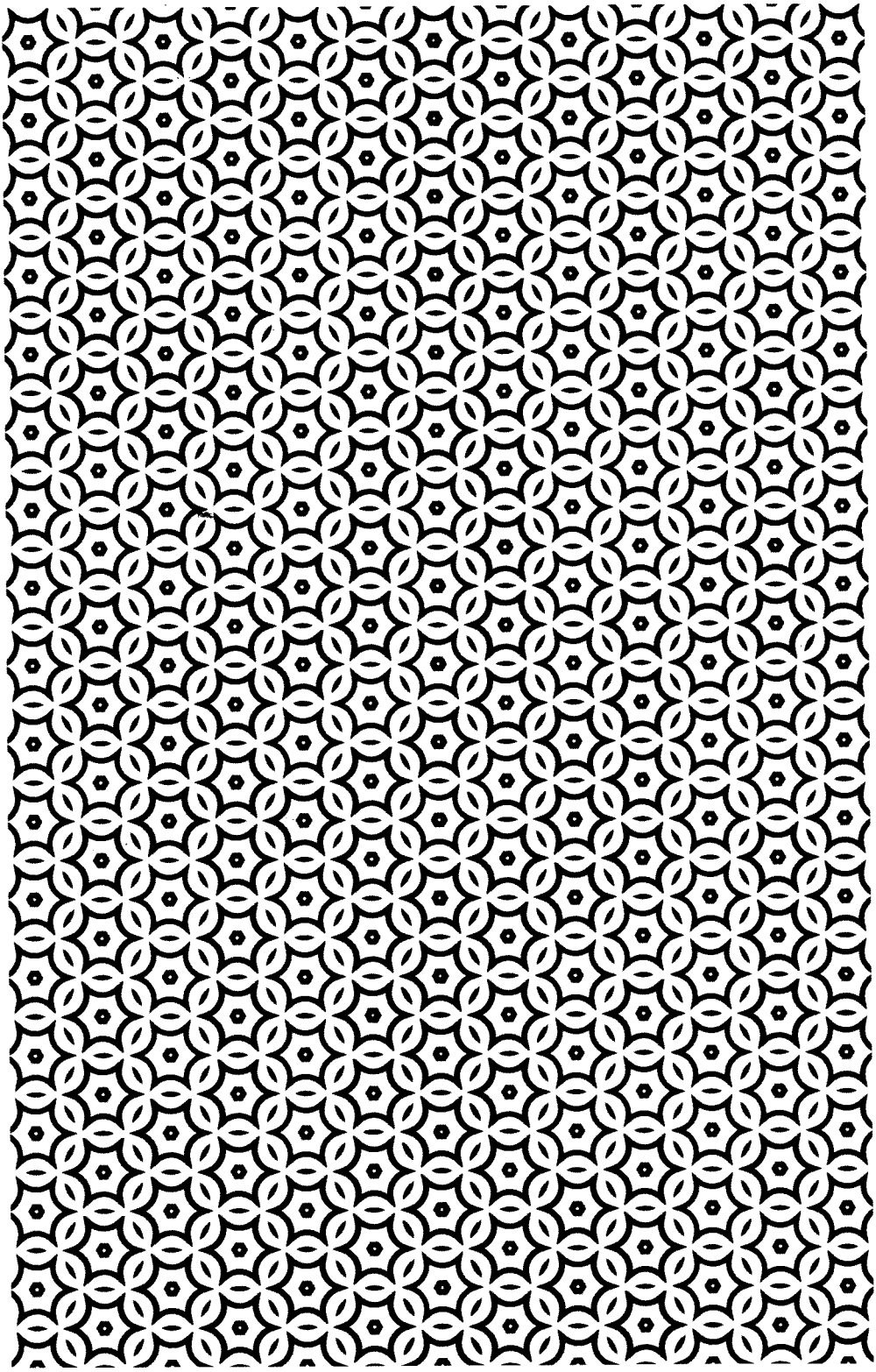

مَتْنُ إِيسَاغُوجِي
فِي عِلْمِ المَنْطِقِ

لِلإِمَامِ أَثِيرِ الدِّينِ الأَبْهَرِيِّ
رَحِمَهُ اللهُ

صفُّ وتنسيقُ
خَادِمِ العِلْمِ وطُلابِهِ
د. طَارِقِ بنِ مُحَمَّدٍ سَرْدَارِ عَلِيّ

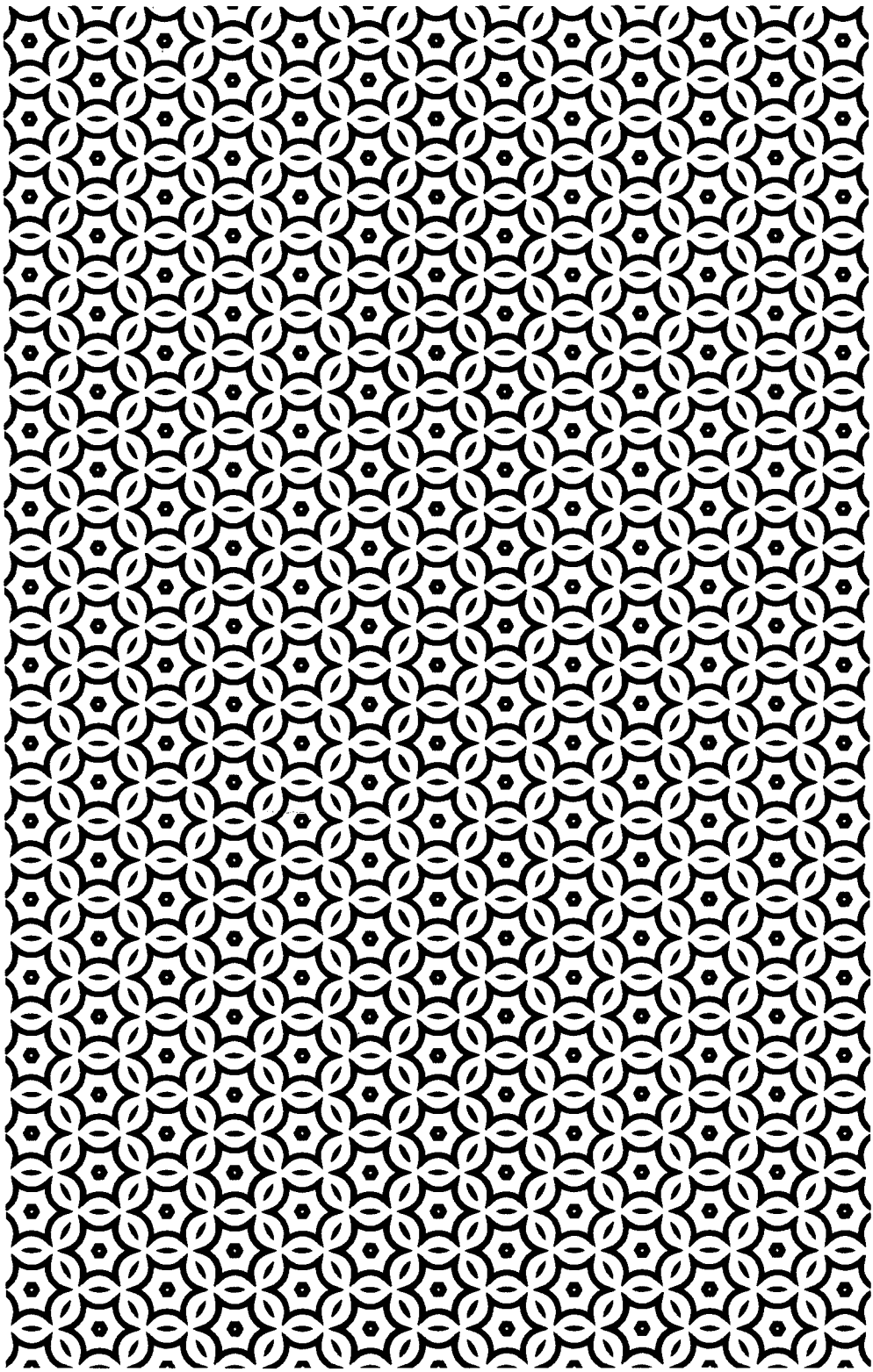

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقدِّمةُ المُعْتني بمتن «إيساغُوجي»

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدِنا محمدٍ وعلىٰ آله وصحبِه أجمعين، أما بعدُ:

فهذا متنُ «إيساغُوجي» في علم المَنطِق، صفَفْتُه صفًّا جديدًا يُبرِزُ عِلمَه، ونَسَّقتُه تنسيقًا مُفيدًا يُسهِّلُ فهمَه، اِنتخبتُه مِن مُقابَلتي لِعِدَّة نُسَخٍ مخطوطةٍ ومطبوعة، فأثبتُّ المُتَّفَقَ عليه فيها، أما المُختلَفُ فيه فلم آلُ جُهدًا في اختيار الكلمةِ اللائقةِ بالاصطلاح، وانتقاءِ العبارةِ المناسبةِ للسِّياق، دونَ إشارةٍ إلىٰ مواضع الاختلافِ في تلك النُّسَخ، فعلتُ ذلك راجيًا من الله المَثوبةَ بوضعه بين يدَي طلابِ العلمِ علىٰ هذا التنسيقِ الجديد، أسألُ اللهَ تعالىٰ أنْ يَجزيَ مُؤلِّفَه خيرَ الجزاء، ويُثيبَه أعظمَ الثواب، وأنْ يَتقبَّلَ عملي هذا، ويجعلَه خالصًا لوجهه الكريم، وأنْ يُثيبَ والدَيَّ ومشايخي ومُربِّيَّ وطلابي، وكلَّ مَن له حقٌّ أو فضلٌ عليّ.

وصفُ النُّسَخِ الخطِّيَّة:

حصلتُ علىٰ النُّسَخ الخطِّيَّةِ لمتن «إيساغُوجي» مُصوَّرةً من مركز «جُمْعةَ الماجد للثقافة والتُّراث» بدُبي - الإمارات العربية المُتَّحِدة، وفيما يلي ذِكرُها مُرتَّبةً بالأقدم فالأحدثِ، مع ذكر مكانِ حفظِ النسخة، ورقمِ حفظِها، ورقمِها في مركز «جُمْعةَ الماجد»(١):

(١) وعمَلًا بقول النبيِّ ﷺ: «مَن لا يَشكُرُ الناسَ لا يَشكُرُ اللهَ» فإني أَشكُرُ أخي العزيزَ الأستاذَ الفاضلَ «الحارثَ بنَ الطاهرِ حافظ» علىٰ سعيه المشكورِ وجُهدِه المبذولِ في حصولي علىٰ هذه المخطوطات، جزاه الله عني وعن العِلم وأهلِه خيرَ الجزاء، وفتح عليه فتوحَ العارِفين، وفقَّهه في الدين، ونفع به وبعلومه البلادَ والعباد.

١- نسخةٌ بتاريخ ٨٦٤ هـ، بعُنوان «رسالةٌ في المَنطِق، أثيرِ الدينِ الأَبهَرِيِّ»، مصدرُها: المكتبةُ الوطنيةُ، أنقرة - تركيا، ضِمنَ مجموعٍ من ورقةِ ٤٧ - ٤٩، برقم: A ٣٢٢٧، ٣ أوراقٍ، ٢١ سطرًا، رقمُها في مركز «جُمْعةَ الماجد»: ٦١٢٣٠٨.

٢- نسخةٌ بتاريخ ذي الحجة ٩٥٩ هـ، بعُنوان «إيساغُوجي»، واسمُ الناسخِ: أحمدُ بنُ محمدٍ، مصدرُها: مكتبةُ قُونية، بقُونية - تركيا، ضِمنَ مجموعٍ من ورقةِ ٧٨ - ٨٥، برقم: ٤٤٨٢، ٨ أوراقٍ، ١١ سطرًا، رقمُها في مركز «جُمْعةَ الماجد»: ٤٨٣٨٤٢، وهي نسخةٌ مُصحَّحةٌ وعليها شروحٌ.

٣- نسخةٌ بتاريخ ٩٧١ هـ، بعُنوان «إيساغُوجي»، مصدرُها: المكتبةُ الوطنيةُ، أنقرة - تركيا، ضِمنَ مجموعٍ من ورقةِ ١ - ١٠، برقم: A ٧١٥٨، ١٠ أوراقٍ، ما بين ٨ - ١٢ سطرًا، رقمُها في مركز «جُمْعةَ الماجد»: ٦١٧٠٦٢، وهي نسخةٌ مُصحَّحةٌ وعليها شروحٌ.

٤- نسخةٌ بتاريخ صفر ٩٨٧هـ، بعُنوان «إيساغُوجي»، مصدرُها: مكتبةُ الملكِ عبدِ العزيزِ، الرياض - المملكة العربية السعودية، برقم: ٢٣٣٧، ٧ أوراقٍ، ١٣ سطرًا، رقمُها في مركز «جُمْعةَ الماجد»: ٣٦٤٠٥٧، وهي نسخةٌ مُصحَّحةٌ.

٥- نسخةٌ بتاريخ ١٩ جُمادىٰ الآخِرة ١١٠٩هـ، بعُنوان «إيساغُوجي»، مصدرُها: مكتبةُ الغازي خُسْرو بِك، سَراييفو - البُوسنة والهَرْسك، برقم: ٤- ٤٠٧٠، ٣ أوراقٍ، ٢٧ سطرًا، رقمُها في مركز «جُمْعةَ الماجد»: ٣٢٥٩٥١، وعليها آثارُ رطوبةٍ.

٦- نسخةٌ بتاريخ ١١١٥هـ، بعُنوان «إيساغُوجي»، مصدرُها: مكتبةُ الغازي خُسْرو بِك، سَراييفو - البُوسنة والهَرْسك، ضِمنَ مجموعٍ من ورقةِ ٨٥ - ٩١، برقم: ٣ - ٥١٧٠، ٦ أوراقٍ، ١٥ سطرًا، رقمُها في مركز «جُمْعةَ الماجد»: ٣٢٥٩٧١، وهي نسخةٌ مُصحَّحةٌ وعليها شروحٌ وفوائدُ.

٧- نسخةٌ بتاريخ ربيعِ الآخِر ١٢٠٠هـ، بعُنوان «إيساغُوجي»، واسمُ الناسخِ: إسماعيلُ، مصدرُها: أرشيفُ مُوستار، مُوستار - البُوسنة والهَرْسك، ضِمنَ مجموعٍ من ورقةِ ٣٢٧ - ٣٣١، برقم: ٤٣٥، ٤ أوراقٍ، ٢٢ سطرًا، رقمُها في مركز «جُمْعةَ الماجد»: ٤٠٣٣٨٠، وهي نسخةٌ مُصحَّحةٌ وعليها شروحٌ وتعليقاتٌ.

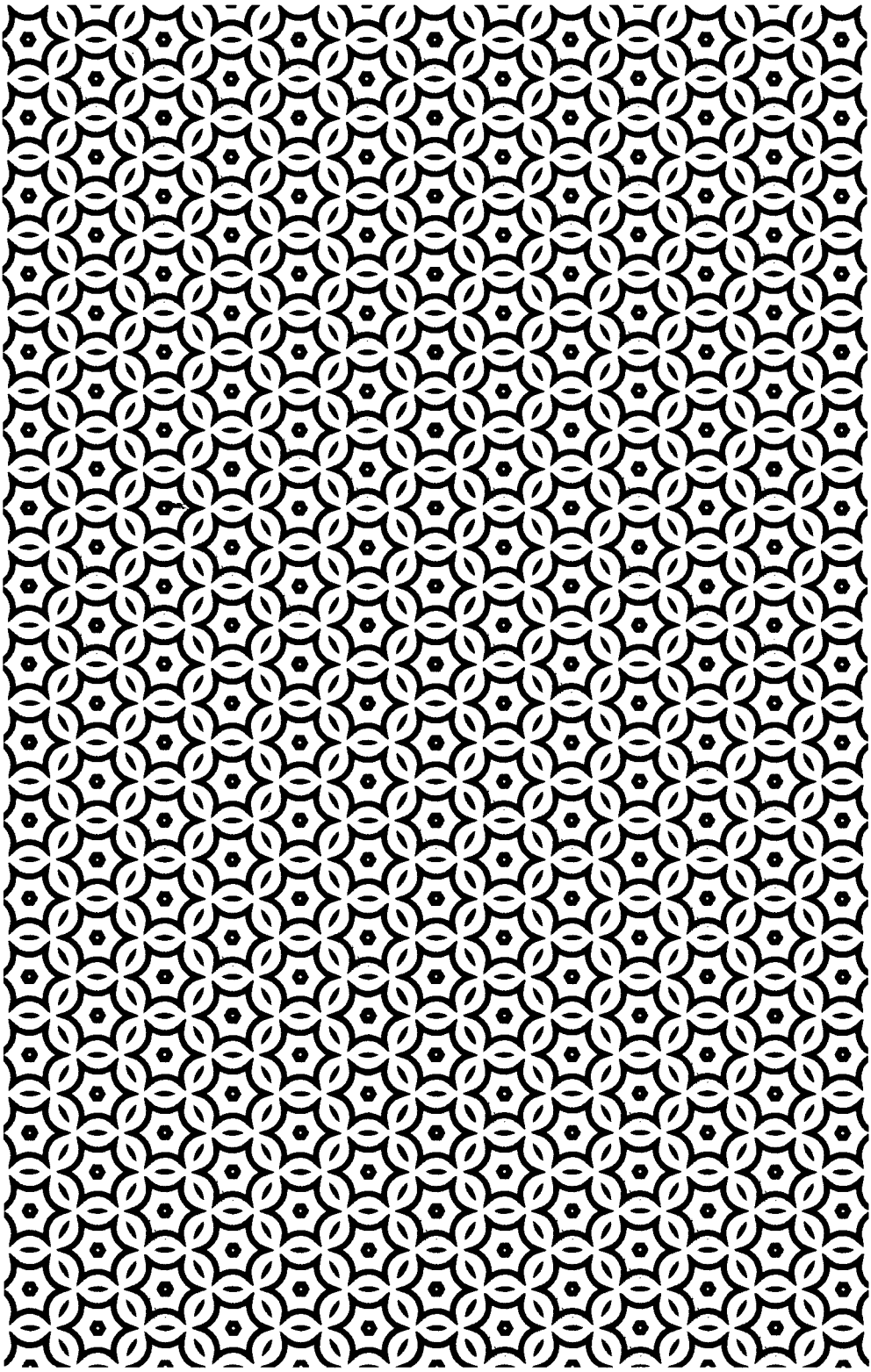

صور المخطوطات

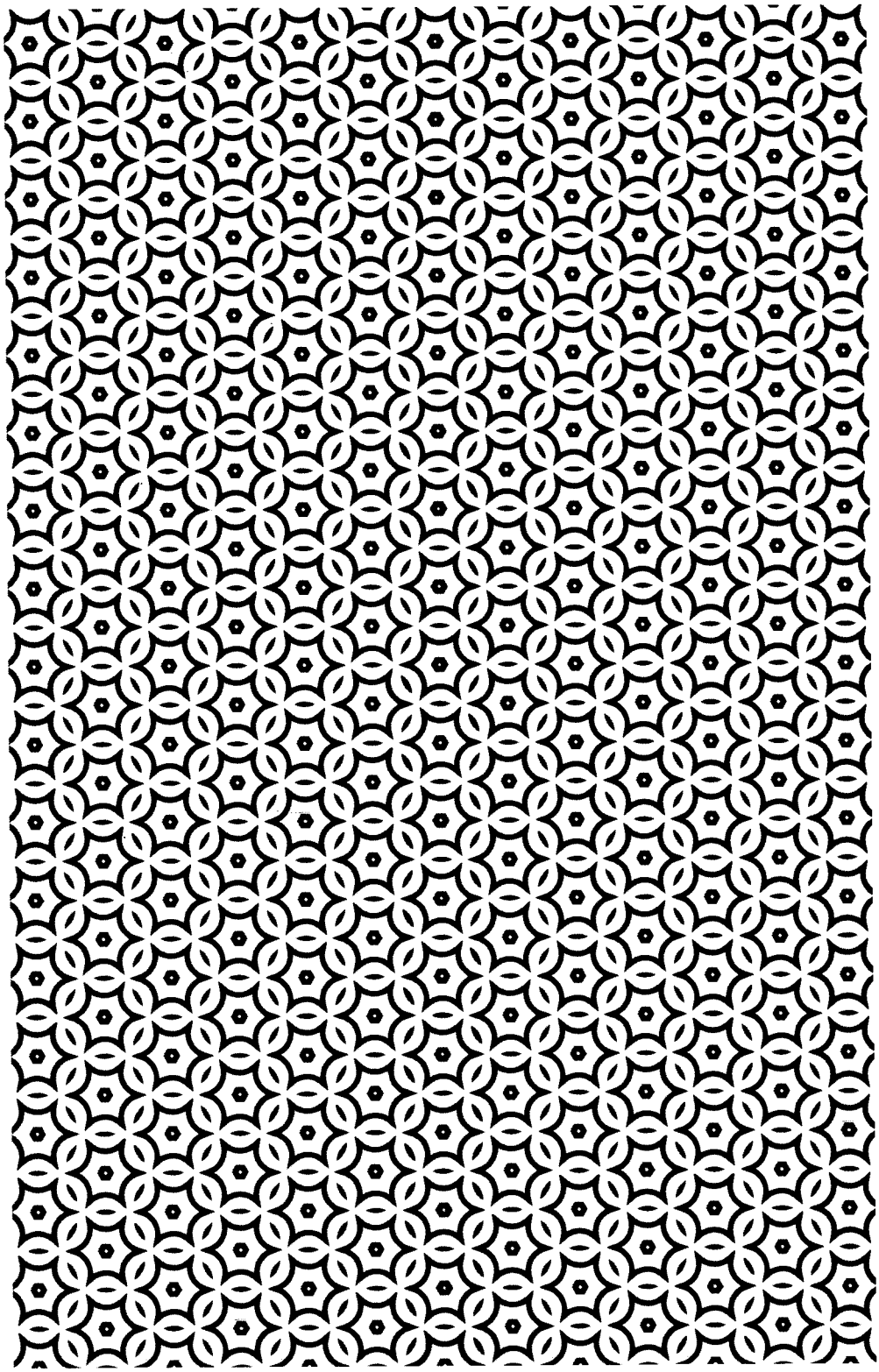

صورة اللوحة الأولىٰ من إحدىٰ المخطوطات

صورة اللوحة الأخيرة من إحدىٰ المخطوطات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخُ الإمامُ العلامةُ، أفضلُ العلماءِ المُتأخِّرينَ، قُدوةُ الحُكماءِ الراسِخِينَ، أثيرُ الدينِ الأَبْهَرِيُّ -طيَّبَ اللهُ ثَرَاه، وجَعلَ الجنةَ مَثواه-:

نَحمَدُ اللهَ علىٰ توفيقِه، ونَسألُه هدايةَ طريقِه، وإلهامَ الحقِّ بتحقيقِه، ونُصلِّي علىٰ محمدٍ وآله وصحبه وعِترتِه أجمعين، أمّا بعدُ: فهذه رسالةٌ في المنطق، أَوردْنا فيها ما يجبُ استحضارُه لِمَن يَبتدِئُ في شيءٍ مِن العلوم، مُستعِينًا بالله تعالىٰ إنه مُفيضُ الخيرِ والجُود.

«إيساغُوجي»

اللفظُ الدالُّ بالوضعِ يدُلُّ:

علىٰ تمامِ ما وُضِعَ له بـ(المُطابَقة)، وعلىٰ جُزئِه بـ(التضَمُّنِ) إنْ كان له جُزءٌ، وعلىٰ ما يُلازِمُه في الذهن بـ(الالتزام).

كـ «الإنسانِ»، فإنه يَدُلُّ علىٰ «الحيوانِ الناطِقِ» بالمُطابَقة، وعلىٰ أحَدِهِما بالتضَمُّن، وعلىٰ «قابِلِ العِلمِ» و«صَنْعةِ الكتابةِ» بالالتزام.

ثم «اللفظُ»:

* إمَّا (مُفرَدٌ) وهو: [الذي لا يُرادُ بالجُزءِ منه دَلالةٌ علىٰ جُزءِ معناه]، كـ «الإنسانِ».

* وإمَّا (مُؤلَّفٌ) وهو: [الذي لا يكونُ كذلك]، كـ «رامِي الحِجارةِ».

و«المُفرَدُ»:

* إمَّا (كُلِّيٌّ) وهو: [الذي لا يَمنَعُ نفسُ تَصَوُّرِ مفهومِه عن وُقوعِ الشرِكةِ فيه]، كـ «الإنسانِ».

* وإمَّا (جُزْئيٌّ) وهو: [الذي يَمنَعُ نفسُ تَصَوُّرِ مفهومِه عن ذلك]، كـ «زيدٍ».

و«الكُلِّيُّ»:

* إمَّا (ذاتيٌّ) وهو: [الذي يَدخُلُ في حقيقةِ جُزئياتِه]، كـ «الحيَوانِ» بالنسبةِ إلىٰ «الإنسانِ» و«الفرسِ».

* وإمَّا (عَرَضِيٌّ) وهو: [الذي بِخِلافِه]، كـ «الضاحِكِ» بالنسبةِ إلىٰ «الإنسانِ».

و«الذاتِيُّ»:

* إمَّا مَقولٌ في جوابِ (ما هو) بِحَسَبِ الشَّرِكةِ المَحضةِ، كـ «الحيَوانِ» بالنسبةِ إلىٰ «الإنسانِ» و«الفرسِ»، وهو (**الجِنسُ**)، ويُرسَمُ بأنه: [كُلِّيٌّ مَقولٌ علىٰ كثيرينَ مُختلِفينَ بالحقائقِ في جوابِ (ما هو)].

* وإمَّا مَقولٌ في جوابِ (ما هو) بِحَسَبِ الشَّرِكةِ والخُصوصيةِ معًا، كـ «الإنسانِ» بالنسبةِ إلىٰ «زيدٍ» و«عَمروٍ» وغيرِهما، وهو (النوع)، ويُرسَمُ بأنه: [كُلِّيٌّ مَقولٌ علىٰ كثيرينَ مُختلِفينَ بالعَددِ دونَ الحقيقةِ في جوابِ (ما هو)].

* وإمَّا غيرُ مَقولٍ في جوابِ (ما هو)، بل مَقولٌ في جوابِ (أيُّ شيءٍ هو في ذاتِه)، وهو الذي يُميِّزُ الشيءَ عمَّا يُشارِكُه في الجِنسِ، كـ «الناطِقِ» بالنسبةِ إلىٰ «الإنسانِ»، وهو (الفَصْلُ)، ويُرسَمُ بأنه: [كُلِّيٌّ يُقالُ علىٰ الشيءِ في جوابِ (أيُّ شيءٍ هو في ذاتِه)].

وأمَّا «العَرَضِيُّ» فهو:

* إمَّا [أنْ يَمتنِعَ انفِكاكُه عن الماهِيَّةِ]، وهو (العَرَضُ اللازِمُ).

* أو [لا يَمتنِعُ]، وهو (العَرَضُ المُفارِقُ).

وكلُّ واحدٍ منهما:

* إمَّا أنْ يَختَصَّ بِحقيقةٍ واحدةٍ، وهو (الخاصَّةُ)، كـ «الضاحِكِ بالقوةِ» أو

«بالفِعلِ» للإنسانِ، وتُرسَمُ بأنها: [كُليَّةٌ تُقالُ علىٰ ما تحتَ حقيقةٍ واحدةٍ فقط قولًا عَرَضِيًّا].

* وإمَّا أنْ يَعُمَّ حقائقَ فوقَ واحدةٍ، وهو (العَرَضُ العامُّ)، كـ«المُتَنَفِّسِ بالقوةِ» أو «بالفعلِ» للإنسانِ وغيرِه من الحيوانات، ويُرسَمُ بأنه: [كُليٌّ يُقالُ علىٰ ما تحتَ حقائقَ مُختلِفةٍ قولًا عَرَضِيًّا].

القولُ الشارِحُ

الحدُّ: [قولٌ دالٌّ علىٰ ماهِيَّةِ الشيءِ]:

* وهو [الذي يَتركَّبُ مِن جِنسِ الشيءِ، وفَصلِه القَريبَينِ]، كـ«الحيَوانِ الناطِقِ» بالنسبةِ إلىٰ «الإنسانِ»، وهو (الحدُّ التامُّ).

* و(الحدُّ الناقِصُ) وهو [الذي يَتركَّبُ مِن جِنسِ الشيءِ البعيدِ، وفَصلِه القريبِ]، كـ«الجِسمِ الناطِقِ» بالنسبةِ إلىٰ «الإنسانِ».

* و(الرَّسْمُ التامُّ) وهو [الذي يَتركَّبُ من جِنسِ الشيءِ القريبِ، وخاصَّتِه اللازِمةِ]، كـ«الحيَوانِ الضاحِكِ» في تعريفِ «الإنسانِ».

* و(الرَّسْمُ الناقِصُ) وهو [الذي يَتركَّبُ مِن عَرَضِيَّاتٍ تَختصُّ جُملَتُها بحقيقةٍ واحدةٍ]، كقولِنا في تعريفِ «الإنسانِ»: إنه «ماشٍ علىٰ قدَمَيهِ، عَريضُ الأَظفارِ، بادي البَشَرَةِ، مستقيمُ القامَةِ، ضحَّاكٌ بالطَّبْعِ».

القضايا

القضيةُ: [قولٌ يَصِحُّ أنْ يُقالَ لقائلِه: (إنه صادِقٌ فيه) أو (كاذبٌ)]، وهي:

ـ إمَّا (حَمْلِيَّةٌ)، كقولِنا: «زيدٌ كاتِبٌ».

ـ وإمَّا (شرطِيَّةٌ مُتصِلةٌ)، كقولِنا: «إنْ كانت الشمسُ طالِعةً فالنهارُ موجودٌ».

ـ وإمَّا (شرطِيَّةٌ مُنفصِلةٌ)، كقولنا: «العددُ إمَّا أنْ يكونَ زوجًا أو فردًا».

والجُزءُ الأولُ من (الحَمْلِيَّةِ) يُسمَّىٰ (موضوعًا)، والثاني (محمولًا)، والجُزءُ الأولُ مِن (الشرطِيَّةِ) يُسمَّىٰ (مُقَدَّمًا)، والثاني (تالِيًا).

و«القضِيَّةُ»:

* إمَّا (مُوجَبَةٌ)، كقولِنا: «زيدٌ كاتِبٌ».

* وإمَّا (سالِبَةٌ)، كقولِنا: «زيدٌ ليس بكاتِبٍ».

وكلٌّ واحدٍ منهما:

* إمَّا (مخصوصةٌ)، كما ذكرنا.

* وإمَّا (كُلِيَّةٌ مُسَوَّرةٌ)، كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ كاتِبٌ»، و«لا شيءَ مِن الإنسانِ بكاتِبٍ».

* وإمَّا (جُزئِيَّةٌ مُسَوَّرةٌ)، كقولِنا: «بعضُ الإنسانِ كاتِبٌ» و«بعضُ الإنسانِ ليس بكاتِبٍ».

* وإمَّا أنْ لا يكونَ كذلك، وتُسمَّىٰ (مُهمَلَةٌ)، كقولِنا: «الإنسانُ كاتِبٌ» و«الإنسانُ ليس بكاتِبٍ».

و«المُتَّصِلةُ»:

* إمَّا (لُزومِيَّةٌ)، كقولِنا: «إنْ كانت الشمسُ طالِعةً فالنهارُ موجودٌ».

* وإمَّا (اتِّفاقِيَّةٌ)، كقولِنا: «إنْ كان الإنسانُ ناطِقًا فالحِمارُ ناهِقٌ».

و«المُنفَصِلةُ»:

* إمَّا (حقيقِيَّةٌ)، كقولِنا: «العَددُ إمّا زوجٌ أو فَرْدٌ»، وهي مانِعةُ الجَمعِ والخُلُوِّ معًا.

* وإمَّا (مانِعةُ الجَمعِ) فقط، كقولِنا: «هذا الشيءُ إمَّا حَجَرٌ أو شَجَرٌ».

* وإمَّا (مانِعةُ الخُلُوِّ) فقط، كقولِنا: «زيدٌ إمّا أنْ يكونَ في البحر وإمَّا أنْ لا يَغرَقَ».

وقد تكونُ المُنفصِلاتُ ذاتَ أجزاءٍ، كقولِنا: «العَددُ إما زائِدٌ أو ناقِصٌ أو مُساوٍ».

التناقُض

وهو [اختلافُ القضِيتينِ بالإيجابِ والسَّلبِ، بِحيثُ يَقتضي لِذاتِه أنْ تكونَ إحداهما صادِقةً، والأخرىٰ كاذِبةً]، كقولِنا: «زيدٌ كاتِبٌ»، و«زيدٌ ليس بكاتِبٍ».

ولا يَتحقَّقُ ذلك في المخصوصَتينِ إلا بعدَ اتِّفاقِهما في: (الموضوعِ، والمحمولِ، والزمانِ، والمكانِ، والإضافةِ، والقُوةِ والفِعلِ، والجُزءِ والكُلِّ، والشَّرطِ).

* ونقيضُ (المُوجَبةِ الكُليَّةِ) إنما هي (السالِبةُ الجُزئيَّةُ)، كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ» و«بعضُ الإنسانِ ليس بِحيَوانٍ».

* ونقيضُ (السالِبةِ الكُليَّةِ) إنما هي (المُوجَبةُ الجُزئيَّةُ)، كقولِنا: «لا شيءَ مِن الإنسانِ بِحيَوانٍ» و«بعضُ الإنسانِ حيَوانٌ». والمحصورتانِ لا يَتحقَّقُ التناقُضُ بينَهما إلا بعدَ اختلافِهما في «الكُليَّةِ» و«الجُزئيَّةِ»، لأنَّ:

* الكُليَّتَينِ قد تَكذِبانِ، كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ كاتِبٌ» و«لا شيءَ من الإنسانِ بكاتِبٍ».

* والجُزئيَّتينِ قد تَصدُقانِ، كقولِنا: «بعضُ الإنسانِ كاتِبٌ» و«بعضُ الإنسانِ ليس بكاتِبٍ».

العكسُ

هو [أنْ يُصَيَّرَ الموضوعُ محمولًا، والمحمولُ موضوعًا، مع بقاءِ الإيجابِ والسَّلبِ بِحالِه، والتصديقِ والتكذيبِ بِحالِه].

* و(المُوجَبةُ الكُليَّةُ) لا تَنعكِسُ كُليَّةً، إذ يَصدُقُ قولُنا: «كلُّ إنسانٍ حيَوانٌ»، ولا يَصدُقُ «كلُّ حيَوانٍ إنسانٌ»، بل تَنعكِسُ (جُزئيَّةً)، لأنا إذا قلنا: «كلُّ إنسانٍ

حيَوانٌ» يَصدُقُ قولُنا: «بعضُ الحيَوانِ إنسانٌ»، فإنا نَجِدُ الموضوعَ شيئًا مُعَيَّنًا موصوفًا بـ «الإنسانِ» و«الحيَوانِ»، فيكونُ «بعضُ الحيَوانِ إنسانًا».

* و(المُوجَبةُ الجُزئيَّةُ) أيضًا تَنعكِسُ (جُزئيَّةً) بهذه الحُجَّةِ.

* و(السَّالِبةُ الكُليَّةُ) تَنعكِسُ (كُليَّةً)، وذلك بَيِّنٌ بنفسِه، فإنه إذا صَدَقَ «لا شيءَ مِن الإنسانِ بِحَجَرٍ» صَدَقَ «لا شيءَ مِن الحَجَرِ بإنسانٍ».

* و(السَّالِبةُ الجُزئيَّةُ) (لا عكسَ لها) لُزومًا، لأنه يَصدُقُ «بعضُ الحيَوانِ ليس بإنسانٍ»، ولا يَصدُقُ عكسُه.

القِياسُ

هو [قولٌ مُؤلَّفٌ مِن أقوالٍ متىٰ سُلِّمَتْ لَزِمَ عنها لِذاتِها قولٌ آخَرُ].

وهو:

* إمَّا (اقتِرانِيٌّ)، كقولِنا: «كلُّ جِسمٍ مُؤلَّفٌ» و«كلُّ مُؤلَّفٍ مُحْدَثٌ»، فـ «كلُّ جِسمٍ مُحْدَثٌ».

* وإمَّا (استِثنائِيٌّ)، كقولِنا: «إن كانت الشمسُ طالِعةً فالنهارُ موجودٌ» «لكنَّ النهارَ ليس بِموجودٍ»، فـ «الشمسُ ليست بِطالِعةٍ».

* والمُكرَّرُ بينَ مُقدِّمَتَي القياسِ فصاعدًا يُسمَّىٰ (حَدًّا أوسطَ).

* وموضوعُ المطلوبِ يُسمَّىٰ (حَدًّا أصغرَ).

* ومحمولُه يُسمَّىٰ (حَدًّا أكبرَ).

* والمُقدِّمةُ التي فيها الأصغرُ تُسمَّىٰ (الصُّغرَىٰ).

* والتي فيها الأكبرُ تُسمَّىٰ (الكُبرَىٰ).

* وهيأةُ التأليفِ مِن «الصُّغرَىٰ» و«الكُبرَىٰ» يُسمَّىٰ (شَكْلًا).

والأشكالُ أربعةٌ، لأنَّ «الحدَّ الأوسطَ»:

* إنْ كان (محمولًا في الصُّغرَىٰ) و(موضوعًا في الكُبرَىٰ) فهو (الشكلُ الأولُ).

* وإن كان (بالعكسِ) فهو (الشكلُ الرابعُ).

* وإنْ كان (موضوعًا فيهما) فهو (الشكلُ الثالثُ).

* وإنْ كان (محمولًا فيهما) فهو (الشكلُ الثاني).

فهذه هي الأشكالُ الأربعةُ المذكورةُ في المنطق.

* والشكلُ الرابعُ منها بعيدٌ عن الطبعِ جدًّا.

* و«الثاني» يَرتَدُّ إلىٰ «الأولِ» بـ (عكسِ الكُبرَىٰ).

* و«الثالثُ» يَرتَدُّ «إليه» بـ (عكسِ الصُّغرَىٰ).

* و«الرابعُ» يَرتَدُّ «إليه» بـ (عكسِ الترتيبِ)، أو بـ (عكسِ المُقدِّمَتينِ جميعًا).

* والكاملُ البَيِّنُ الإنتاجِ هو «الأولُ».

* والذي له عقلٌ سليمٌ وطبعٌ مستقيمٌ لا يَحتاجُ إلىٰ ردِّ «الثاني» إلىٰ «الأولِ»، وإنما يَنتُجُ «الثاني» عندَ (اختلافِ مُقدِّمَتيه بالإيجابِ والسَّلبِ).

و«الشكلُ الأولُ» هو الذي جُعِلَ مِعيارًا للعلوم، فنُورِدُه ههنا لِيُجعَلَ دستورًا يُستَنتَجُ منه المطالِبُ كلُّها.

وشرطُ إنتاجِه: (إيجابُ الصُّغرَىٰ)، و(كُلِّيَّةُ الكُبرَىٰ).

وضُروبُه المُنتِجةُ أربعةٌ:

* الضربُ الأولُ: «كلُّ جِسمٍ مُؤلَّفٌ» و«كلُّ مُؤلَّفٍ مُحْدَثٌ»، فـ «كلُّ جِسمٍ مُحْدَثٌ».

* والثاني: «كلُّ جِسمٍ مُؤلَّفٌ» و«لا شيءَ مِن المُؤلَّفِ بقديمٍ»، فـ «لا شيءَ مِن الجِسمِ بقديمٍ».

* والثالثُ: «بعضُ الجِسمِ مُؤلَّفٌ» و«كلُّ مُؤلَّفٍ حادثٌ»، فـ «بعضُ الجِسمِ

حادثٌ».

* والرابعُ: «بعضُ الجِسمِ مُؤلَّفٌ» و«لا شيءَ مِن المُؤلَّفِ بقديمٍ»، فـ«بعضُ الجِسمِ ليس بقديمٍ».

و«القياسُ الاقترانيِّ»:

* إمَّا مُركَّبٌ مِن (حَمْلِيَّتين)، كما مَرَّ.

* وإمَّا مِن (مُتَّصِلَتين)، كقولِنا: «إن كانت الشمسُ طالِعةً فالنهارُ موجودٌ» و«كلَّما كان النهارُ موجودًا فالأرضُ مُضِيئةٌ»، يُنتِجُ: «إن كانت الشمسُ طالعةً فالأرضُ مُضِيئةٌ».

* وإمَّا مِن (مُنفصِلَتين)، كقولِنا: «كلُّ عددٍ فهو إمّا زوجٌ أو فردٌ» و«كلُّ زوجٍ فهو إمّا زوجُ الزوجِ أو زوجُ الفردِ»، يُنتِجُ: «كلُّ عددٍ إمّا فردٌ أو زوجُ الزوجِ أو زوجُ الفردِ».

* وإمَّا مِن (حَمْلِيَّةٍ) و(مُتَّصِلةٍ)، كقولِنا: «كلَّما كان هذا الشيءُ إنسانًا فهو حيَوانٌ» و«كلُّ حيَوانٍ جِسمٌ»، يُنتِجُ: «كلَّما كان هذا الشيءُ إنسانًا فهو جِسمٌ».

* وإمَّا مِن (حَمْلِيَّةٍ) و(مُنفَصِلةٍ)، كقولِنا: «كلُّ عددٍ فهو إمَّا زوجٌ أو فردٌ» و «كلُّ زوجٍ فهو مُنقَسِمٌ بِمُتَساوِيين»، يُنتِجُ: «كلُّ عددٍ فهو إمَّا فردٌ أو مُنقَسِمٌ بِمُتَساوِيين».

* وإمَّا مِن (مُتَّصِلةٍ) و(مُنفَصِلةٍ)، كقولِنا: «كلَّما كان هذا الشيءُ إنسانًا فهو حيَوانٌ» و«كلُّ حيَوانٍ إمّا أبيضُ أو أسودُ»، يُنتِجُ: «كلَّما كان هذا الشيءُ إنسانًا فهو إمّا أبيضُ أو أسودُ».

وأمَّا «القياسُ الاستِثنائِيُّ» فالشرطِيَّةُ الموضوعةُ فيه إنْ كانت (مُتَّصِلةً):

* [فاستثناءُ عينِ المُقدَّمِ يُنتِجُ عينَ التالي]، كقولِنا: «إنْ كان هذا إنسانًا فهو حيَوانٌ، لكنَّه إنسانٌ»، «فهو حيَوانٌ».

* [واستثناءُ نقيضِ التالي يُنتِجُ نقيضَ المُقدَّم]، كقولِنا: «إنْ كان هذا إنسانًا فهو حيَوانٌ، لكنَّه ليس بِحيَوانٍ»، «فلا يكونُ إنسانًا».

وإنْ كانت (مُنفَصِلةً حقيقيَّةً):

* [فاستثناءُ عينِ أحَدِ الجُزأينِ يُنتِجُ نقيضَ الآخَرِ].

* [واستثناءُ نقيضِ أحَدِهما يُنتِجُ عينَ الآخَرِ].

البُرهانُ

هو [قياسٌ مُؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ يَقِينِيَّةٍ لإنتاج اليقين].

واليَقِينِيَّاتُ أقسامٌ ستَّةٌ:

* أحَدُها (أوَّلِيَّاتٌ)، كقولِنا: «الواحدُ نِصفُ الاثنينِ»، و«الكلُّ أعظمُ مِن الجُزءِ».

* و(مُشاهَداتٌ)، كقولِنا: «الشمسُ مُشرِقةٌ»، و«النارُ مُحرِقةٌ».

* و(مُجَرَّباتٌ)، كقولِنا: «شُربُ السَّقَمُونْيا يُسْهِلُ الصَّفْراءَ».

* و(حَدْسِيَّاتٌ)، كقولِنا: «نورُ القمرِ مُستفادٌ مِن الشمسِ».

* و(مُتَواتِراتٌ)، كقولِنا: «محمدٌ ﷺ اِدَّعَىٰ النُّبُوَّةَ، وأَظهرَ المُعجِزةَ علىٰ يدِه».

* و(قضايا قِياساتُها معَها)، كقولِنا: «الأربعةُ زوجٌ»، بسببِ وسَطٍ حاضِرٍ في الذهنِ، وهو [الانقسامُ بِمُتَساوِيينِ].

* و(الجَدَلُ): وهو [قياسٌ مُؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ مشهورةٍ].

* و(الخَطابةُ): وهو [قياسٌ مُؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ مقبولةٍ مِن شخصٍ مُعتقَدٍ فيه، أو مظنونةٍ].

* و(الشِّعْرُ): وهو [قياسٌ مُؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ مُتَخَيَّلةٍ تَنبسِطُ منها النفْسُ، أو تَنقبِضُ].

* و(المُغالَطَةُ): وهو [قياسٌ مُؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ كاذِبةٍ شبيهةٍ بالحقِّ أو بالمشهورةِ، أو من مُقدِّماتٍ وهْمِيَّةٍ كاذِبةٍ].

والعُمدةُ هو (البُرهانُ) لا غيرُ.

ولْيَكُنْ هذا آخِرُ الرسالةِ في المنطق.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

سَنَدُ الشارحِ مع الإجازة

حمدًا لمن نَمَىٰ[1] هذه الأمةَ بأعظم الخِصال، وخصَّها عن سائر الأُممِ بصحة الاتصال، وأذاع فضائلَ الآخِرينَ بفواضل الأوَّلين، وأشاع مَعارف المُتأخِّرين بعوارف المُتقدِّمين، وأودعَ سرائرَ اللاحِقين أسرارَ السابِقين، والصلاة والسلام علىٰ من خصَّه اللهُ بالعقل الأوحد، فانْتأىٰ[2] عن الناس وأبعَد، ومكث في الغار يتفكَّرُ ويتعبَّد، حتىٰ أتاه الوحي فبلَّغ عن الله وأسند، وأجرىٰ ربُّه بالحُجَّة لسانَه وأطلقَه، وأيَّده بالبرهان واليقينِ وأنطقَه، وزيَّن بالحكمة قلبَه ومَنطِقَه، سيدِنا محمدٍ وعلىٰ آله وصحبِه أجمعين، أما بعدُ:

فقد طلب مني (.....) أنْ أُجيزَه في متن «إيساغُوجي» للإمام أثيرِ الدينِ الأَبْهَرِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كي يتَّصلَ سندُه بالمؤلِّف، وتَحصُلَ البَركةُ بالمؤلَّف، وأنْ أُجيزَه كذلك في شرحي عليه المُسمَّىٰ بـ «مَراقي العُروج».

فأقولُ وبالله التوفيقُ: إني قد أجزتُ المذكورَ في رواية هذا المتن عني بِحَقِّ قراءتي بتمامه مع شرحِه «قالَ أقولُ» علىٰ سيدي العلامةِ الفقيهِ المَعقُوليِّ الشيخِ علاءِ الدينِ بنِ جمالِ الدينِ حاجي الأفغانيِّ ثم المكيِّ الحنفي -حفظه الله تعالىٰ وأدام عليه النعمةَ والعافيةَ- يومَ السبتِ الموافقَ ٢٩/ ٨/ ١٤١٦هـ، وهو يرويه عن شيخه المُحدِّثِ محمدِ يوسفَ البِنَّوْري عن المُحدِّث محمدِ أنورَ شاه الكِشْمِيريِّ عن شيخِ الهندِ محمودِ الحسنِ الدِّيوبَنْدِيِّ عن الحُجَّةِ محمدِ قاسمِ النانوْتَوِيِّ

(١) أي: رَفَعَ. (٢) أي: إبتَعَد.

والمُحدِّثِ رشيدِ أحمدَ الكَنْكُوهِيِّ عن المُحدِّثِ عبدِ الغنيِّ بنِ أبي سعيدٍ الدِّهْلوِيِّ عن المُحدِّثِ المُسنِدِ محمدِ عابدٍ السِّنْدِيِّ عن عمِّه المُحدِّثِ محمدِ حسينٍ الأنصاريِّ عن أبيه المُحدِّثِ محمدِ مُرادِ بنِ يعقوبَ الأنصاريِّ السِّنْدِيِّ عن المُحدِّثِ محمدِ هاشمٍ السِّنْدِيِّ عن مُفتي مكةَ المكرمةِ الفقيهِ الشيخِ عبدِ القادرِ الصِّدِّيقِيِّ عن العلامةِ المُسنِدِ حسنٍ العُجَيمِيِّ عن العلامةِ أحمدَ القُشاشِيِّ عن العلامةِ أبي المواهبِ أحمدَ بنِ عليٍّ بنِ عبدِ القدوسِ الشَّنَّاوِيِّ عن العلامةِ بدر الدينِ محمودِ بنِ أحمدَ العَتَّابِيِّ عن الإمامِ محمودِ بنِ محمدٍ الرازيِّ المعروفِ بالقُطْبِ التَّحْتانيِّ عن الإمامِ قُطبِ الدينِ محمدِ بنِ مسعودٍ الشِّيرازيِّ عن الإمامِ نجمِ الدينِ عليِّ بنِ عمرَ الكاتِبِيِّ القَزوينيِّ عن مؤلِّفه الإمامِ أثيرِ الدينِ الأَبْهرِيِّ رحمهم اللهُ تعالىٰ أجمعين.

كما أجزتُه في رواية شرحي علىٰ هذا المتن عني.

وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين

خادمُ العلمِ وطلابِه

طارق بن محمد سردار علي

عفا الله عنه

فهرس الموضوعات

مُقدِّمةُ «مَراقي العُروج» ٧
ترجَمةُ المُصنِّف ٩
مُقدِّمةُ مؤلِّفِ متنِ «إيساغُوجي» ١١
بحثُ «الدِّلالة» ١٣
اِنقسامُ اللفظِ إلىٰ مُفرَدٍ ومُركَّبٍ ١٧
اِنقسامُ المُفردِ إلىٰ كُلِّيٍّ وجُزْئيٍّ ١٨
اِنقسامُ الكُليِّ إلىٰ ذاتِيٍّ وعَرَضِيٍّ ١٩
الكُلِّيّاتُ الخمسُ ٢٠
اِنقسامُ الذاتِيِّ إلىٰ جِنسٍ ونوعٍ وفصلٍ ٢١
اِنقسامُ العَرَضِيِّ إلىٰ لازمٍ ومُفارِقٍ، وإلىٰ الخاصَّةِ والعَرَضِ العامِّ ٢٧
القولُ الشارِحُ ٣٣
اِنقسامُ القولِ الشارحِ إلىٰ حدٍّ تامٍّ وناقصٍ، ورسمٍ تامٍّ وناقصٍ ٣٣
القضايا ٣٧
اِنقسامُ القضايا إلىٰ حَمْلِيَّةٍ، وشَرطِيَّةٍ مُتَّصلةٍ، وشَرطِيَّةٍ مُنفصلةٍ ٣٧
اِنقسامُ القضيةِ إلىٰ مُوجَبةٍ وسالبةٍ ٤٠
اِنقسامُ القضيةِ الحَمْلِيَّةِ إلىٰ مخصوصةٍ، ومُسَوَّرةٍ، ومُهْمَلةٍ ٤٢
اِنقسامُ الشرطِيَّةِ المُتَّصِلةِ إلىٰ لُزومِيَّةٍ، واتِّفاقِيَّةٍ ٤٧
اِنقسامُ الشرطِيَّةِ المُنفَصِلةِ إلىٰ حقيقيَّةٍ، ومانِعَةِ الجَمْعِ، ومانِعَةِ الخُلُوِّ ٤٨
التناقُضُ ٥١
الوَحَداتُ الثمانيةُ ٥٢
نَقائِضُ المُسَوَّراتِ ٥٢
العكسُ ٥٥

اِنعِكاسُ المُسَوَّراتِ ٥٦
القياسُ ٥٩
اِنقِسامُ القِياسِ إلىٰ اقترانِيٍّ، واستِثنائِيٍّ ٦٠
الاصطلاحاتُ المُتعلِّقةُ بالقِياسِ الاقترانِي ٦٠
هَيئاتُ الأشكالِ الأربعةِ ٦٢
الشكلُ الأولُ وشُروطُه ٦٦
ضُروبُ الشكلِ الأولِ ٦٦
أقسامُ القِياسِ الاقترانِيِّ ٧١
القِياسُ الاستِثنائِيُّ مِن الشرطِيَّةِ المُتَّصِلةِ ٧٣
القِياسُ الاستِثنائِيُّ مِن الشرطِيَّةِ المُنفَصِلةِ ٧٣
الصِّناعاتُ الخمسةُ ٧٧
أقسامُ اليَقِينِيَّاتِ ٧٧
باقي الصِّناعاتِ الخمسةِ ٨٠
مقدِّمةُ المُعْتني بمتن «إيساغُوجي» ٨٩
وصفُ النُّسَخِ الخطِّيَّة ٨٩
صور المخطوطات ٩٣
متنُ «إيساغُوجي» في علم المَنطِق ٩٧
سَنَدُ الشارحِ مع الإجازة ١٠٧
فهرس الموضوعات ١٠٩